الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر(3)

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

قسم التنظيم السياسي والإداري

دور حزب العدالة والتنمية في صنع السياسة العامة في تركيا (2002-2014)

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص دراسات سياسية مقارنة

اعداد الطالبة **تحت إشراف**

هجيرة بن زيطة **أ.د محمد رضا مزوي**

أعضاء لجنة المناقشة

د. فول مراد	**رئيسا**
أ.د. محمد رضا مزوي	**مقررا**
د.رابح لعروسي	**عضوا**
د.علي لكحل	**عضوا**

السنة الجامعية 2016-2017

﴿...وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾

من الآية 74 من سورة الفرقان

شكـر وعرفان

بداية الفضل والشكر لله وحده على نعمة التوفيق لانجاز هذه العمل العلمي المتواضع فله الحمد سبحانه وتعالى حمدا يليق بمقامه الكريم.

ثم اتقدم بأسمى عبارات الشكر والعرفان لأستاذي المشرف الأستاذ الدكتور محمد رضا مزوي على تواضعه وقبوله الاشراف على مذكرتي ومرافقته لي طيلة مدة هذا البحث نصحا وتوجيها.

كما أتقدم الشكر الجزيل والامتنان العميق لكل الزملاء و الاساتذة الذين درّسوني ولم يبخلوا علي بالمعلومات والتوجيه وعلى رأسهم الاستاذة القديرة دامية سكينة جزاهم عني جميعا خير الجزاء

هجيرة بن

زيطة

إهـــــــداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى والدي العزيزين متعهما الله بالصحة والعافية وإلى كل عائلتي الكريمة إخوتي و أخواتي على دعمهم لي طيلة مشوار الدراسي....

ثم اهديه الى كل من قدموا لي الدعم المعنوي والتشجيع لإتمام هذه المذكرة من الاخوة و الاخوات أشقاء الروح و رفقاء الدراسة والنضال وكل شرفاء وأحرار الجزائر....

هجيرة بن زيطة

مقدّمـــة

اهتمت أدبيات الفكر السياسي التقليدي وما انتجه الفلاسفة والمفكرين السياسيين الأوائل اهتماما خاصا بنظم الحكم بالتركيز على التكوين المؤسسي للدولة، ولذلك ركزت دراساتهم على الإطار الدستوري للدولة ومهام المؤسسات الدستورية الثلاثة، التشريعية والتنفيذية والقضائية، ولكن بعدما بدأ يتبلور علم السياسة ليصبح فرعا من فروع العلوم الاجتماعية عقب استقلاله عن الفلسفة الأخلاقية، فلقد حضي بالدعم العلمي والمعرفي اللازم، واعتبار أن السياسة صارت تمثل جزءا لا يتجزأ من النشاط الاجتماعي والنفسي للمجتمع بعدما كانت تعتبر السياسة وجها للقانون وللعلاقة المتفاعلة بين المؤسسات الرسمية في ظل الأطر القانونية، وهكذا تأثرت السياسة العامة في مراحل تطورها بمختلف القفزات النوعية التي حققها علم السياسة خاصة مع الجديد الذي أتت به الثورة السلوكية في حقل العلوم الإنسانية، وكذلك الفكرة التي يراد التأسيس لها حول الدور الجديد للدولة التي اصبحت تعتني بمسائل أوسع على المستوى الاجتماعي والاقتصادي بالإضافة الى مواضيع الأمن والاستقرار والسيادة.

وهكذا تطور علم السياسة العامة من الوصف إلى التحليل ثم إلى المقارنة، ليصبح الآن حقلا شاملا بمنهجية وأسلوب علمي مستقل للتحليل، و لقد كان لعصر النهضة الأثر البالغ في تطوير مفهوم السياسة العامة، حيث بدأ الاهتمام بالمؤسسات السياسية التي أصبحت فيما بعد كأحد مقومات السياسة العامة.

فالاهتمام بموضوع صنع السياسة العامة يتمثل في كونها وسيلة لتحقيق أهداف النظام السياسى وغاياته وهى تعكس توازنات القوى السياسية الفاعلة والمؤثرة فيه، وهي تتميز بالتنوع والشمول والتغلغل الذي يمسّ كافة جوانب الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية والثقافية في المجتمع بالإضافة إلى الأهداف الخارجية في سياسة الدولة، وهي عملية تتميز بالتعقيد والتشابك وتلعب القوى والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية في كل منها دورا مهما في صنعها، وتعتبر الأحزاب السياسية من أهم التنظيمات السياسية التي تؤثر بشكل مباشر على حركة النظام السياسي وضمان واستمراره فهي تلعب دوراً هاماً في عملية صنع السياسة العامة نظراً لما تتمتع به من قدرة على تنظيم وتجنيد الجماهير فضلاً عن كونها أداة وسيطة بين الجماهير والسلطة السياسية، فهي تؤدي دورا مهما في تنشيط الحياة السياسية وذلك من خلال مساعدة الناخبين في تكوين آرائهم وضمان الانتقال السلمي للسلطة والرقابة على أعضاء الحكومة.

من هذا المنطلق تكتسب دراسة دور حزب العدالة والتنمية في صنع السياسة العامة في تركيا أهميتها من كونه أحد أهم القوى السياسة المؤثرة في النظام السياسي وفي عملية صنع السياسة العامة في تركيا كحزب سياسي فاعل استطاع التحرك في البيئة السياسية التركية شديدة التعقيد، فعلى الرغم من الطابع المؤسساتي الذي يصبغ عملية صنع السياسة العامة التركية إلا أنّ المؤسسة العسكرية كانت اللاعب الأقوى في الحياة السياسية وفي صنع القرار وصنع السياسة العامة للدولة بالمقارنة بالفواعل المدنية، لكن حزب العدالة والتنمية استطاع الحشد والتجنيد لمشروعه السياسي رغم وجود قوى ومؤسسات أخرى مؤثرة بشكل فاعل في الحياة السياسية التركية مثل المؤسسة العسكرية وجماعات المصالح والتي تنضوي تحتها النقابات العمالية والمهنية ورجال الأعمال، كما تعد الطرق والجماعات الدينية من القوى السياسية والاجتماعية الفاعلة والمؤثرة في عملية صنع السياسة العامة، بالإضافة إلى الرأي العام ووسائل الإعلام.

الدراسات السابقة

لقد حظي موضوع صنع السياسة العامة بأهمية بالغة في الدراسات والأبحاث السياسية كما حظيت أيضا تجربة تركيا وتجربة حزب العدالة والتنمية خاصة بالاهتمام من طرف الباحثين ولذلك فأغلب الدراسات السابقة تركز على جزء من الموضوع وسنعرض فيما يلي أهم الأبحاث والدراسات الأكاديمية وما قدمته من نتائج مقارنة بالإضافات التي سيقدمها موضوع بحثنا، ولقد أدرجنا موضوع الدراسة السابقة قبل التطرق لإشكالية الدراسة نظرا لأن أي بحث لابد أن تسبقه خطوات معينة من بينها الاطلاع على الدراسات النظرية والميدانية السابقة:

1) إستراتجية التغيير لدى الحركات الإسلامية المعاصرة وتأثيرها على الأنظمة السياسية العربية والإسلامية: دراسة مقارنة بين مصر وتركيا، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص تنظيم سياسي وإداري للباحثة بغداد باي نعيمة ، جامعة الجزائر 3،2014.

حيث قدّمت الباحثة معرفة بأساليب وأدوات وأهداف الحركات الاسلامية المعاصرة في تركيا ومصر في إطار التحديات الداخلية والخارجية التي تواجهها وكذا معرفة الأدوات والمناهج المستعملة في التغيير السياسي من قبل الحركات الاسلامية و ودرجة تأثيرها في الواقع السياسي و لقد درست تجربة حزب العدالة والتنمية في تركيا ضمن دراسة الحركات الاسلامية.

2) "**الإسلام السياسي**":**دور حزب العدالة والتنمية في تركيا ودوره في التغيير السياسي**، وهي عبارة عن مذكرة ماجستير للباحثة رواء جاسم لطيف السعدي بجامعة الشرق الأوسط سنة 2010، حيث استهدفت الدراسة بيان مدى دور حزب العدالة والتنمية في تركيا " كمثال عن الإسلام السياسي" في التغيير السياسي على الصعيد الداخلي والخارجي، ويتجلى الدور من خلال الإنجازات التي حققها الحزب على من خلال متغير التغيير السياسي بينما هذه الدراسة تركز عليه من ناحية متغير صنع السياسة العامة أي المساهمة في صنع القرار مع مجموعة من الفواعل لصنع السياسة العامة في تركيا الرسمية منها وغير الرسمية.

3) **التجربة النهضوية التركية: كيف قاد حزب العدالة والتنمية تركيا إلى التقدم؟** للباحث محمد زاهد غول صادرة عن مركز نماء للبحوث والدراسات سنة 2013. وتتمحور الدراسة حول أن حزب العدالة والتنمية راهن على تحقيق المصالحة بين الدين والدولة من خلال إعادة النظر في فلسفة الاستثمار التربوي والتعليمي في اتجاه توفير الدعم اللازم للتعليمين الديني والدنيوي معا، دون تكريس غلبة أحدهما على الآخر، وبالتالي تطرقت الدراسة للأسس الفكرية للنهضة التركية وانعكاساتها على الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي، هذه الدراسة ايضا لم تتطرق للتجربة من زاوية نظر دراسة الأحزاب بنيويا وهيكليا وتفاعلاتها ضمن البيئة السياسية التي تصنع فيها السياسة العامة.

4) **الإسلام التقدمي في تركيا: قراءة في تجربة حزب العدالة والتنمية**، وهي دراسة الباحث المغربي إدريس جنداري، عن مؤسسة مؤمنون بلا حدود سنة 2014، حيث اعتمدت الدراسة على التحليل الفكري والسياسي من خلال استعارة مفهوم الإسلام التقدمي وذلك للتعبير عن التحول الذي تعرفه التجربة السياسية الإسلامية في تركيا متمثلة في تجربة حزب العدالة والتنمية، وذلك نتيجةً مباشرة للانسجام الحاصل بين المقومات الحضارية الإسلامية ومنجزات الحداثة فكريًا وتقنيًا ونلاحظ في هذه الدراسة انها ركزت على الاسس الفكرية وتجديد الخطاب في تجربة الحزب ولم تدرسه من زاوية دراسة الظاهرة الحزبية كظاهرة سياسية من حيث الاهداف والوظائف والأدوار وهذه هي الاضافة التي سنقدمها في موضوع دراستنا.

والملاحظ في هذه الدراسات انها إما تركز على التجربة التركية في سياق تجارب الحركة الاسلامية وتجاذب الفكرة العلمانية والإسلامية وفي اطار اشكالية الدين والدولة وإشكالية الدولة والمجتمع و إما أنها تركز على موضوع السياسة العامة كإطار نظري نشأ من خلال تطورات علم السياسة، وأما موضوع هذا

البحث فهو يتعلق بفاعل هام من فواعل صنع السياسة العامة هو الأحزاب بتناول دراسة حالة لحزب واحد متمثلا في حزب العدالة وكيف استطاع أن يؤثر في صنع القرار في سياق المسيرة الديمقراطية والعمل الحزبي المنظم الذي يمتلك مشروع وبرنامج سياسي واضح.

أهمية الدراسة وأهدافها

تكمن أهمية الدراسة في كونها تتعلق بدراسة دور حزب العدالة والتنمية في صنع السياسة العامة في الفترة الممتدة بين 2002- 2014، وهذا ما يوفر لنا معرفة علمية على اعتبار ان فهم عملية صنع السياسة العامة في تركيا توفر خلفية للباحثين في فهم السلوك السياسي لصنع القرار في تركيا.

كذلك دراسة دور حزب العدالة والتنمية ودوره في صنع السياسة العامة في تركيا يمثل احدى حلقات دراسة واقع التحولات التي شهدتها دائرة السياسية الحزبية في تركيا وما رافقها من تغيرات في بعض الاستراتيجيات والمنطلقات لبعض الاتجاهات السياسية في تركيا ومنها القوى التي تمثل "الاتجاه الاسلامي" ومنه دراسة حزب العدالة والتنمية حيث استطاع هذا الحزب ان يطرح نفسه كبديل في ظروف تتطلب مثل هذا التوجه في تركيا ليكون بمثابة حلقة توازن بين واقع تركيا الاسلامي ووجهتها العلمانية وكان هذا واضحا من خلال توجهات رجال هذا الحزب الذي ضم مختلف الأطياف والإديولوجيات ليصوغ من خلاله مشروعا سياسي أعد بمثابة برنامج يطرح على الساحة السياسية التركية ليكون نقطة انطلاق في مجال عمله السياسي الفعلي كحزب حاكم في السلطة.

وعليه فإن أهداف هذه الدراسة تتلخص فيما يلي

1. التعرف على حزب العدالة والتنمية كظاهرة حزبية.
2. التعرف على مكانة حزب العدالة والتنمية في تطور النظام السياسي في تركيا.
3. بيان أهمية ومدى دور حزب العدالة والتنمية في صنع السياسة العامة في تركيا.

حدود الدراسة

بالنسبة للحدود العلمية للموضوع هي حول ماهية السياسة العامة ودور الاحزاب في صنعها من خلال دراسة حزب العدالة والتنمية وعليه نركز على السياسة العامة الكلية للدولة سوءا الداخلية أو والخارجية أما السياسات الجزئية والقطاعية هي كشواهد وأمثلة للتدليل والبرهان على دور الحزب في صنع السياسة العامة الكلية تتمثل حدود الدراسة الزمنية في الفترة الممتدة بين 2002-2014 اما الحدود المكانية فهي

على أرض الجمهورية التركية وفي الدول التي تربطها بها علاقات باعتبار أن الدولة وحدة تتحرك في محيط دولي وتتفاعل معه .

أسباب اختيار الموضوع

1) **الأسباب الموضوعية:** وتتلخص في أسباب علمية وأخرى عملية، فمن الناحية العلمية يمثل قيمة معرفية مضافة في العلوم السياسة وفي السياسات المقارنة خصوصا بإثراء الحقل السياسي ولو نسبيا من زاوية دراسة الاحزاب السياسية وبالتحديد حزب العدالة والتنمية في تركيا ودوره كفاعل أساسي ومهم في بلورة وصنع السياسة العامة وذلك من خلال ابرزا مدى تطبيق الحزب لسياسته في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وعلى الصعيد الداخلي والخارجي معا، هذا بالإضافة الى حداثة الموضوع ومحدودية الدراسات والأبحاث في هذا المجال والتي تلقى في السنوات الاخيرة اهتماما متزايدا من طرف العديدة من المفكرين والباحثين في حقل السياسة العامة خاصة تلك المرتبطة بالتجربة التركية وأما من الناحية العملية فلقد اعتبر صعود حزب العدالة والتنمية للحكم في تركيا عام2002 من القضايا المثيرة للجدل على جميع النواحي السياسية والاستراتجية والاجتماعية وغيرها، وأصبح يسوّق باعتباره نموذجا رائدا في ترسيخ القيم الديمقراطية وتبرز أهميته من خلال الاستفادة من هذه التجربة و ذلك باختيار بيئة مشابهة للبيئة العربية من أجل استخلاص الدروس خاصة مع الحراك السياسي الأخير في المنطقة العربية والبحث عن تجربة رائدة وهي تجربة حزب العدالة والتنمية الذي استطاع ان يصل إلى الحكم ويساهم في دعم مسار الديمقراطية وصنع السياسة العامة في تركيا.

2) **الأسباب الذاتية:** الاعجاب بالتجربة التركية وبالتالي الميل للدراسات المتعلقة بشأن التغيير السياسي والتحولات في تركيا وذلك للاقتراب أكثر من اسباب وعوامل نجاح هذه التجربة من زاوية لم يتطرق له الباحثين، وبالتالي الرغبة في الاستفادة منها في المنطقة العربية عامة وفي الجزائر خاصة ليس باستنساخها ولكن ببلورتها بما يناسب بيئتنا السياسية والاجتماعية والثقافية والجغرافية

اشكالية الدراسة

تلعب الأحزاب السياسية أداور هامة في صنع وتنفيذ وتقيّيم السياسة العامة فهي التي توفر للنظام الديمقراطي التنسيق الفعال بين الحكام والمحكومين وهي تقوم بذلك باعتبارها تنظيمات ومؤسسات سياسية دستورية مهمتها تلبية حاجات الأفراد وحل مشاكلهم، فهي تعمل على تحويل هذه الأخيرة إلى برنامج

واضح وخطة عمل محددة من أجل إيصال مطالبهم إلى صانعي السياسات العامة ان كانت في المعارضة كما بإمكانها تطبيق برامجها والمساهمة في صنع السياسة العامة ان كانت احزابا حاكمة.

و لأن صنع السياسة العامة عملية حيوية وديناميكية فإننا نجد في النظام السياسي التركي العديد من الفواعل التي تشارك في وضعها، سواء كان رسمين يتمتعون بصلاحيات قانونية تسمح لهم بالمشاركة في صنع السياسة العامة مثل السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والجهاز الإداري والقضائية، أو فاعلين غير رسمين من خلال ممارسة الضغوطات على السلطة مثل الجماعات الضاغطة والأحزاب.

وعلى الرغم من الطابع المؤسساتي الذي يصبغ عملية صنع السياسة العامة التركية إلا أنّ المؤسسة العسكرية أثبتت أنها اللاعب الأقوى في الحياة السياسية بصورة مباشرة في أوقات الانقلابات العسكرية وبصورة غير مباشرة عن طريق مؤسسة القضاء ، إلا انه بعد تولي حزب العدالة والتنمية السلطة أصبح أحد أهم الفواعل الأساسية في صنع للسياسة العامة في تركيا.

من خلال ما سبق يمكننا ضبط وصياغة اشكالية الدراسة في السؤال العام التالي :

إلى أي مدى ساهم حزب العدالة والتنمية في صنع السياسة العامة في تركيا بالفترة الممتدة بين 2002 حتى 2014 ؟

فرضيات الدراسة

وللإجابة على اشكالية الدراسة وضعنا الفرضيات التالية:

1) الخطاب الوقعي والبرنامج العلمي والموضوعي لحزب العدالة والتنمية له تأثير في توجهات صنع السياسة العامة في تركيا.
2) كلما شارك حزب العدالة والتنمية في الانتخابات وتواجد في السلطة التشريعية والتنفيذية كلما ساهم بفعالية في صنع السياسة العامة في تركيا.
3) للإصلاحات الداخلية السياسية والاقتصادية والدستورية والورقة الخارجية بعضوية الاتحاد الاوربي دور في فعالية حزب العدالة والتنمية في صنع السياسة العامة.

منهجية الدراسة

من أجل الوصول الى إجابة على إشكالية البحث لابد من بناء تحليل موضوعي ولذلك استخدمنا مجموعة من المناهج والاقترابات النظرية التي تساعدنا في تفسير دور الاحزاب في صنع السياسة العامة من خلال دور حزب العدالة والتنمية في تركيا.

أولا: المناهـــــج

1 - المنهج التاريخي:

تكمن أهمية المنهج التاريخي من خلال معرفة المراحل التاريخية لتطور السياسة العامة، وكذلك بالعودة الى ماضي التطور السياسي في تركيا منذ ميلاد الجمهورية التركية وحتى ميلاد حزب العدالة والتنمية وذلك بجمع الأدّلة وتقويمها ومن ثم تمحيصها ثم عرض الوقائع والحقائق التي ساعدت في تطور حقل السياسة العامة في تركيا وتطور الظاهرة الحزبية التي أفرزت في النهاية حزب العدالة والتنمية.

2 - المنهج الوصفي:

أغلب الدراسات العلمية تحتاج الى المنهج الوصفي لوصف الظاهرة موضوع الدراسة عن طريق التحليل والتفسير وقد تم استخدام المنهج الوصفي من خلال وصف حزب العدالة والتنمية كيفا وكمّا انطلاقا من الخلفيات الفكرية والنخبة المؤسسة والظروف المرافقة والطبيعة التنظيمية للحزب، وكذا وصف للبيئة التاريخية والسياسة والجغرافية الداخلية والخارجية المحدّدة لصنع السياسة العامة في تركيا.

3 - منهج دراسة الحالة:

يهدف منهج دراسة الحالة الى التعرّف على وحدة واحدة للتحليل عن طريق جمع البيانات والمعلومات المتعلقة لتحليلها والإحاطة بها ومعرفة أهم العوامل المؤثرة فيها وتحديد طبيعة العلاقات بين أجزائها والتعمق في دراسة متغيّراتها، وهذا ما ينطبق على الموضوع محل الدراسة حيث نستهدف دراسة دور الاحزاب في صنع السياسة العامة من خلال دراسة حالة حزب سياسي هو حزب العدالة والتنمية ودوره في صنع السياسة العامة في تركيا وذلك من خلال جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بهذا الحزب والبيئة التي يتحرك فيها وتحليلها وبالتالي بيان الدور الذي لعبه.

منهج تحليل المضمون:

سنعتمد على منهج تحليل المضمون كأحد الاساليب البحثية وذلك من خلال الاعتماد على التصريحات الاعلامية التي أدلى بها قادة حزب العدالة والتنمية و مختلف السياسيين والفاعلين في تركيا، وبالتالي تحليلها والخروج ببعض الاستنتاجات وأيضا بالاعتماد على تحليل وتفسير اللوائح والقوانين الداخلية للحزب و كذلك ما يتعلق بالنصوص القانونية الرسمية خاصة ما يتعلق بدستور تركيا.

ثانيا: الاقترابات النظرية

1) الاقتراب النسقي:

لقد نظر دافيد استون الى الحياة السياسية على أنها نسق سلوك موجود في بيئة يتفاعل معها اخذا وعطاء من خلال المداخل والمخرجات وأن هذا النسق بمثابة كائن حي يعيش في بيئة فيزيائية مادية وبيولوجية واجتماعية وسيكولوجية وهو نسق مفتوح على البيئة التي تنتج احداثا وتأثيرات يتطلب من اعضاء النسق الاستجابة لها.

وقد تم توظيف الاقتراب النسقي في دراستنا لأنه يساعد في تفسير وقياس الأداء الوظيفي لحزب العدالة والتنمية باعتبار أن له وظائف كأي حزب سياسية من خلال تحركه في بيئته السياسية وعلاقة هذه الوظيفة ببقية الأبنية والوحدات السياسية المتفاعلة في بيئة صنع السياسة العامة وبالتالي مكونات النظام السياسي التركي وابرز المؤسسات الرسمية وغير الرسمية الفاعلة في صنع السياسة العامة.

2) الاقتراب المؤسساتي:

وهو اقتراب يركّز على دراسة المؤسسّات كوحدة تحليل من عدة زوايا كدراسة الأهداف من تكوين المؤسسة وأبنية المؤسسّة واختصاصاتها وعلاقتها بغيرها من المؤسسّات، وفي هذه الدراسة تم استخدام هذا الاقتراب لأنه يهتم بفواعل صنع السياسة العامة باعتبارها مؤسسات فهو يوضح علاقة الاحزاب مع المؤسسات الرسمية كالجهاز الإداري والبرلمان وبالتالي التعرف على حزب العدالة والتنمية كمؤسسة من حيث هيكلته ووظائفه وأهدافه وهويته السياسية وأيضا من حيث دراسة ادوار القيادة وكذلك علاقته ببقية المؤسسات المتمثلة في الفواعل الرسمية وغير الرسمية لصنع السياسة العامة.

3) **اقتراب صنع القرار**:

بما أن عملية صنع السياسة العامة تتعلق أساسا باتخاذ قرارات وتنفيذها كان لابد من استعمال هذا الاقتراب والذي هو عملية تتضمن قيام من هم في مواقع السلطة والمسؤولية أو من تتوافر لهم القدرة على اختيار أحد الحلول البديلة المطروحة لمواجهة مشكلة ما، وسنستعمل هذا المقترب من خلال مراحل صنع السياسة العامة، والمبادئ والعوامل المؤثرة في صنعها وتنفيذها وتقييمها.

4) **اقتراب النخبة**:

يعتبر اقتراب النخبة من أهم نظريات تطور السياسة المقارنة بين التقليدية والسلوكية وذلك لما يمكننا من قدرة على فهم النظم العلمية وتحليلها وتعد منهجا جيدا في دراسة النظم السياسية المقارنة ، ذلك أن للنخبة احتلت دورا مهما في الهرم السياسي فهي دائما تلعب دور المقرر في مجالات مهمة عدة ، انها تصنع التاريخ وتصنع الحاضر كما انها تخطط للمستقبل والمقارنة ، وفي درستنا استعملنا هذا المقترب من خلال تناول النخبة القيادية المؤسسة لحزب العدالة والتنمية والتعرف على نسقها السياسي والعقدي والاديولوجي لمعرفة دورها في بلورة سياسة الحزب وبالتالي السياسة العامة التي يساهم في صنعها.

صعوبات وعوائق الدراسة

كأي بحث علمي هناك العديد من الصعوبات التي واجهتنا في هذه الدراسة أهمها أنه بالرغم من كثرة المراجع في الشأن التركي لكن قليلة هي جدا تلك التي تناولت الموضوع من زاوية دراسة الظاهرة الحزبية والعمل الحزبي المنظم واغلبها دراسات ذات طابع ايديولوجي تسويقي لهذه التجربة تتناولها من جانب دراسات الحركة الاسلامية وعلاقة الدين بالدولة. وكذلك من الصعوبات تعذر القيام بدراسة ميدانية من خلال المقابلات والاستبيان والملاحظة المباشرة و آمل انجازها مستقبلا لاستكمل مقتضيات هذا البحث.

خطة الدراســـة

تتألف هذه الدراسة من مقدمة وثلاث فصول وخاتمة بالنسبة للفصل الأول خصصّناه إطارا نظريا لماهية السياسة العامة وبيان ودور الأحزاب في صنعها، ويحتوي على أربعة مباحث، المبحث الأول حول نشأة وتحديد مفهوم السياسة العامة، المبحث الثاني حول مستويات وخصائص ومكونات السياسية العامة، والمبحث الثالث حول مراحل وفواعل صنع السياسة العامة، أما المبحث الرابع فتم تخصيصه لدور الاحزاب في صنع السياسة العامة.

بالنسبة للفصل الثاني تم تخصيصه لدراسة مكانة حزب العدالة والتنمية في النظام السياسي في تركيا ،حيث تنولنا في المبحث الاول ظروف ونشأة وتأسيس حزب العدالة والتنمية من خلال تطور النظام السياسي والأحزاب في تركيا، وفي المبحث الثاني تناولنا النخبة المؤسسة والهوية السياسية للحزب، ثم في المبحث الثالث تطرقنا للأهداف والبنية التنظيمية للحزب، أما في المبحث الرابع فتطرقنا لوصول حزب العدالة والتنمية الى الحكم وعلاقته بالقوى السياسة في تركيا.

اما الفصل الثالث والأخير فكان حول دور حزب العدالة والتنمية في صنع السياسة العامة في تركيا من خلال أربعة مباحث، المبحث الاول تناول محدّدات وفواعل صنع السياسة العامة في تركيا، والمبحث الثاني كان حول دور حزب العدالة والتنمية في صنع السياسة العامة في تركيا ، وأما المبحث الثالث فتطرقنا لدور حزب العدالة والتنمية في تنفيذ السياسة العامة في تركيا وفي المبحث الرابع تقييم لدور الحزب في صنع السياسة العامة والتحديات التي تواجهه.

الفصل الأول:

ماهية صنع السياسة العامة

إن دراسة موضوع صنع السياسة العامة يمثل أحد الاتجاهات الحديثة فى دراسات النظم السياسية والسياسات المقارنة، وتبرز أهمية صنع السياسة العامة من الناحية الأكاديمية في أنها تساعد على فهم ديناميكية النظام السياسي والقوى المؤثرة، حيث يتم تناول الموضوع بكل جوانبه من مفاهيم ومراحل، وتحليل وتوضيح أسبابها وآثارها، وكذلك تحليل تأثير المؤسسات المتنوعة والعمليات السياسية والسلوك السياسي في صنعها وتحليلها .

هذا الفصل يعالج الإطار المفاهيمي لهذا البحث والمتمثل في ماهية صنع السياسة العامة وبيان دور الاحزاب في صنعها خلال التطرق الى أهم المفاهيم وذلك من خلال أربعة مباحث، المبحث الأول حول نشأة وتحديد مفهوم السياسة العامة، والمبحث الثاني حول مستويات وخصائص ومكونات السياسية العامة، والمبحث الثالث حول مراحل وفواعل صنع السياسة العامة ، أما المبحث الرابع فتم تخصيصه لدور الأحزاب في صنع السياسة العامة حتى نفهم الدور الذي لعبه حزب العدالة والتنمية في صنع السياسة العامة في تركيا.

المبحث الأول:

نشأة وتحديد مفهوم السياسة العامة

لقد كانت الظاهرة السياسية مرافقة لوجود الإنسان على سطح الأرض، ومنذ القدم كان الاهتمام بكيفية تنظيم القضايا المجتمعية من قبل المفكرين السياسيين وإلى غاية القرن التاسع عشر حيث كانت معظم الجامعات الأوربية تدرس السياسة والحكم كفرع من فروع الفلسفة وبدأ تبلور علم السياسة بعد أن أصبحت السياسة جزء من النشاط الاجتماعي وأصبح تأثيرها على الإنسان شاملا ومحوريا وبدأت تظهر علوم أخرى في عنف علم السياسة منها علم السياسة العامة من خلال هذا المبحث سوف نتعرض لنشاة السياسة العامة وتحديد مفهومها.

المطلب الأول: نشأة وتطور مفهوم السياسة العامة

أولا : المنظور التقليدي للسياسة العامة

لقد انخرط الإنسان على مر الحضارات في تنظيم شؤون المجتمع بأشكال مختلفة خاصة في أمور الإدارة وفنون الحكم والقيادة والرئاسة والتدبير وغيرها مع العلم أن الظاهرة الإدارية كانت أولى اهتماما من الظاهرة السياسية لأن هذه الأخير كانت تنحصر في أيدي الطبقات العليا الحاكمة والتي تنصهر في شكل من أشكال المجتمع آنذاك، فالإدارة العامة كانت من أقدم ممارسات الظاهرة الاجتماعية التي تقتضيها ضرورة الاجتماع والقيام بشؤون الأمة لكن يعتبر حقل السياسات العامة أيضا حقلا قديم الممارسة ويأتي هذا القدم من الارتباط بالمشكلات المجتمعية التي هي محور علم السياسية ومحور تحليلاته و إلا كيف نقدم تفسيرا لكل الممارسة الاجتماعية والسياسية التي عرفها الإنسان منذ فجر التاريخ .[1]

فالفراعنة مثلا شهدوا أسمى أشكال التطور الإداري والتنظيم الحكومي وبصورة منسقة ودرجة من الكفاءة في النظر في شؤون العامة وكذلك كل ما يتعلق بشؤون الحكم والسلطة أما في الحضارة الصينية فقد بلغت تقدما كبيرا في التنظيم السياسي وفي هذا الصدد يقول الدكتور **على الشريف** "تعتبر الحضارة الصينية القديمة أول من اشترط للتعيين في الوظائف الحكومية الذي يراعي فيه التجارب العلمية والمؤهلات العلمية ".[2]

[1] فهمي خليفة الفهداوي،**السياسة العامة من منظور كلي في البنية والتحليل**، ط1، عمان:دار الميرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2001، ص38.

[2] محمد العلي مهنا، **الإدارة في الإسلام**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،ص 146.

كما نصح **كونفوشيوس** بضرورة توخي المعرفة القيادية ونصح رجل السياسة باتباع الأسلوب القائم على الحكمة والقدرة الحسنة والإدراك الواعي لعادات وسلوك النابغين والأخذ بأوامرهم فهذا يعتبر تعبيرا صادقا عن السياسة العامة وإدراك المشاكل الاجتماعية مع الأخذ بعين الاعتبار الفروق البيئية من الدردشة الاجتماعية والسياسية وهذه هي السياسة بأسمى معانيها، ومن جهة أخرى عرف الإغريق أشكال مختلفة للسياسات فدرجة الممارسة لشؤون الحكم جعلت علماء وفقهاء اليونان يولون اهتماما بالغا لهذا الجانب حيث يقول **أفلاطون** "إن النظام السياسي السليم هو الذي يعتمد على التفكير ولا يترك أمره للظروف" كما عبر أيضا في قوله "وظيفة الدولة في هذا النظام السياسي هو إيجاد أوفق الطرق لإتباع الحاجات وتنظيم الخدمات".[1]

هذان القولان يؤكدان على وصف السياسة العامة ولو من زاوية محددة التفكير في مواجهة المشكلات الاجتماعية والقيام بالمصلحة العامة ويعبر عن السياسة العامة التي تعد ناتج أي نظام سياسي موجه لخدمة الصالح العام ولعل الطابع القانوني الذي اتسمت به الحضارة الرومانية والتقييم الجغرافي لأقاليمها وكيفية صياغة الحكم بها وعلاقتها بالإمبراطورية لنموذج عن الممارسة الواقعية للسياسة العامة آنذاك وذلك لحماية المواطنين وممتلكاتهم وتنظيم مختلف الرعايا بها .[2]

إن الممارسة السياسية لمواجهة المشكلات الاجتماعية ظلت مرتبطة ارتباطا جوهريا بحياة المجتمعات كما قطعت أشواطا كبيرة في سبل التعامل مع المعطيات الجديدة وتعقد الحياة الاجتماعية والسياسية فبعدما أن كانت ستنتج من جدران الكنائس في العصور الوسطى وما تلهمه الكنائس للحكام والملوك من تعاليم يقوم عليها تدبير شؤون المجتمعات جاء الإسلام من جهد أخرى ليعطي نهجا قويا واهتماما جديدا بقضايا المجتمع البشري وما يخص السياسة والحكم وفق ما أفده الكتاب والسنة في الدولة والحكومة والخلافة حيث أتت بأروع القيم والدعامات التي ينادي بها المتحضرون اليوم والتي تقوم على أسس السياسة العامة الممثلة في الديمقراطية والعدل والمساواة والإخاء وإعطاء كل ذي حق حقه ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب والوقت المناسب وغيرها من القيم والإسهامات التي جاء بها الإسلام في مجال تطوير الفكر الإداري والسياسي وإرساء العديد من القواعد كالشورى والقيادة والسلطة وهذا سواء في دولة الرسول

[1] مصطفى أبو زيد فهمي ،حسين عثمان ، **الإدارة العامة**، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة ، 2003، ص55.

[2] غارو حسيبة، **دور الأحزاب في رسم السياسة العامة: دراسة حالة الجزائر من 1997-2007**، مذكرة لنيل ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة مولود معمري،2012 ، ص55.

صلى الله عليه وسلّم أو في عهد الصحابة والتابعين إلى يومنا هذا والسياسة العامة لم تكن آنذاك إلا مجرد تدبير شؤون الأمة وإقامة أسورها بما يصلحها .[1]

ثانيا: المنظور الحديث للسياسة العامة

إن بداية ظهور وتشكل معالم الدولة في بداية عصر النهضة كان له الاثر البالغ في تطوير مفهوم السياسة العامة ، حيث بدأ الاهتمام بالمؤسسات السياسية التي أصبحت فيما بعد كأحد مقومات السياسة العامة حيث أجمع علماء السياسة على أن نشأة الدولة أسس شعورا إنسانيا يحتم نوعا من التعاون الإنساني ضمن الجماعة ولابد أن يكون ذلك ضمن نظام معين له قدر معين السلطة إلى أن ظهرت الدولة الحديثة بمقوماتها وممارساتها وأعبائها وبدأ أيضا من جهد أخرى علم السياسة يتبلور وغيا فرعا من فروع العلوم الاجتماعية وانتقل الفكر السياسي من حدود السياسة إلى السياسة في كل مكان ومن الممارسة إلى التجربة العلمية والميدانية.[2]

لقد عرف مفهوم السياسة تطورا مرحليا هاما وأصبح يلقي اهتماما واسعا من قبل العديد من فقهاء وعلماء السياسة وذلك بفعل زيادة أعباء الدولة وتدخلاتها لحماية المصلحة العامة التي شهدته مرحلة بعد الحرب العالمية الثانية فعلى خلاف ما كان عليها سابقا من تحليل سطحي أثبتته الممارسة والاهتمام التقليدي في أبسط معاينة حيث كان يشير المصطلح إلى الجهد الجماعي المنظم لتحقيق الأهداف العامة ولم تكن فيه إشارة واضحة للسياسة العامة سوى بعض المفاهيم في الحكم والسلطة والتدبير والرياضة كمجرد و صف لسلوك الحكام وما يصدر رغم من أمور تخص مجتمعاتهم.

أما مع مطلع العصر الحديث تعاظم الاهتمام بموضوع السياسة العامة، حيث جرى التركيز على مفهوم السياسة العامة وكيفية بلورتها والتبصر بأهدافها ومضامين وأساليب تنفيذها ، ضمن إطار تحليلي بحسب الأولويات والإمكانيات المتوفرة وبفعل تنامي الأصوات المنادية بضرورة تدخل الدولة كمحرك للنشاط الاقتصادي وتوجيه الموارد لسد حاجيات مفهوم المواطنين ولأجل استيعاب النمو المتزايد في الخدمات المطلوبة وضرورة توفيرها وتحقيقها كالتعليم والصحة والمواصلات وإقامة المشروعات .كل هذا أدى إلى التركيز مع التبريرات الفلسفية للأجهزة التي توكل لها مهمة وضع السياسات العامة والقوى التي تساهم في

---

[1] محمد العلي مهنا، مرجع سابق، ص 168.

[2] عبد العزيز بن هيشور، **أصول ومساوئ الإدارة العامة**، ط1، عمان: الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، 2000، ص54.

بلورتها وجاء في هذا التحول في دراسة السياسة العامة بما جاء به علماء السياسة مثل "**هارولد لاسويل Harold Dwight Lasswell** " في مؤلفة الموسوم بعنوان "علوم السياسات" بطرحه العلمي في تناول هذا الموضوع كحقل له اسمه ومناهجه وكذلك شيوع أفكار المدرسة السلوكية الحركية الفكرية شكل ثورة حقيقية في عالم المفاهيم وتحديث المفاهيم التقليدية بإدخال مصطلحات جديدة في تناول الظاهرة السياسية و الاجتماعية مثل "النسق، السلوك، التنظيم، القرار" ووضعت عدة اقترابات ومناهج أدّت إلى إدخال الحركية في تحليل شؤون السياسة العامة .[1]

كم تمّ الاعتماد على الجوانب الكمية والمناهج الإحصائية وتعدّدت الدراسات بعدها والأبحاث في مجال السياسة العامة خاصة مع السنوات الأخيرة بعد تقليص دور الدولة والتلاشي التدريجي في مفهوم السياحة وظهور مصطلحات مثل الدولة "التدخلية" والدولة الوطنية وأصبحت القوة الخارجية تلعب الدور الجوهري في صياغة السياسة العامة وتحديد مساوئها وعليه يمكن القول أن مفهوم السياسة العامة حدث نسبيا حيث هذا المصطلح "السياسة العامة" بالمعنى الأكاديمي والعلمي المعروف به في وقتنا الحاضر لم يظهر قبل 1937 حيث اعترفت جامعة "هارد فارد" في الولايات المتحدة الأمريكية بتخصص الإدارة وأنشأت لها مدرسة متخصّصة وجعلت من السياسات العامة أحدى مقرراتها الدراسية، فيما كان علماء السياسة وقتها يركزون اهتمامهم على دراسة النظم السياسية للدول وعلى نظريات نشأتها وأوجه الشبه و الاختلاف في دساتيرها وسلطتها أما العمليات السياسية التي حظيت باهتمام فكانت تقتصر على تشريع القوانين وعلى الانتخابات ودور الأحزاب السياسية في تقاسم السلطة والحكم.

وحين كانوا يستخدمون لفظ السياسات فإنهم كانوا يقصدون بها السياسات الخارجية المنظمة للعلاقات الدولية أو تلك المتعلقة بالحريات المدنية وحقوق الإنسان غير أن الأحداث والأزمات والخسائر والضحايا والدمار الذي خلفته الحرب العالمية الثانية أدى ببعض السياسيين والأكاديميين في مختلف التخصصات إلى ضرورة إعادة النظر في الكثير من البرامج والخطط والتشريعات التي كانت سائدة وعلى رأسها إعادة النظر في الميزانية العامة السنوية الجديدة وتحديد مواردها وطرق صرفها بمواجهة تلك الآثار والأضرار والبحث عن البرامج واستحداث الإدارة الجديدة التي تستنهض بها.[2] وبالتالي تم الاهتمام بالسياسة العامة

---

[1] سلوى الشعراوي جمعة وآخرون، **تحليل السياسة العامة في الوطن العربي**، القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، 2002، ص29.

[2] عامر خضير الكبيسي، **السياسة العامة مدخل لتطوير أداء الحكومات**، القاهرة: إصدارات المنظمة العربية للتنمية الادارية ،2008 ،ص ص49-50.

كممارسة على مر العصور والحضارات فلم تقم أي حضارة دون تدبير شؤون أمنها وتقوية أصول الحكم فيها ليأخذ بعدها صورا عدة في ظل النظم الحديثة الديمقراطية التي تتجلى فيها بوضوح معالم السياسة العامة، فلم تعد حكرا على الزعماء والحكام على أصبحت مفهوما شاملا تقوم عليه الاتجاهات الحديثة بوصف السياسة العامة كمصطلح لتفاعلات عدة رسمية وغير رسمية على المستويين الدولي والمحلي.[1]

المطلب الثاني: تحديد مفهوم السياسية العامة

يختلف مفهوم السياسة العامة عن كثير من المفاهيم الأخرى في العلوم الاجتماعية من حيث عدم وجود تعريف واحد له إذ رصد أحد الباحثين نحو أربعين تعريفا لمفهوم السياسة العامة،[2] فتحديد تعريف علمي لأي مصطلح أو مفهوم في حقل العلوم الاجتماعية معضلة يعاني منها أيضا الباحثون في العلوم السياسية باعتبارها هذا الحقل حديث النشأة من الناحية العلمية ومن الناحية التجريبية و يمكننا التطرق إلى مفهوم السياسة العامة وفق الاتجاهات التالية:

أولا: مفهوم السياسة من منظور القوة

في البداية لا بد من الإشارة إلى معنى القوة و التي تعّبر بصفة عامة عن قدرة شخص أو مجموعة أو حكومة ما على القيام بعمل يؤثر في شخص أو مجموعة من الأهداف تغير في السلوك المحتمل للقيام به إزاء عمل مستقبلي محدد، وقد تكون القوة نتيجة امتلاك مصدر أو مصادر القوة المعروفة مثل الإكراه، المال، الخبرة، المنصب والشخص، وعليه فإن أصحاب هذا الإتجاه يرون أن نتائج أي مجتمع سياسي ما هو إلا تعبير عن البيئة التي يتعين فيها هذا المجتمع عن محصلة أنماط النفوذ، أو أن التركيز الأكبر على عملية القوة السياسية وكيفية ممارسة النفوذ لتحقيق السياسات العامة والوسائل التي بها تم ذلك.[3]

ويقوم هذا الإتجاه على أن مفهوم القوة يكتسب في علم السياسة أهمية أساسية في تحليل وفهم أي نشاط سياسي تقوم به الجماعات والدول على سواء ذلك إن السياسة في نظرهم هي ظاهرة القوة ومنه مفهوم حسب أدبيات علم الاجتماع السياسي هي القدرة على فرض الإرادة وحمل الناس على تحقيق رغبة ما، أو تنفيذ سياسة معينة وبهذا المعنى هي قدرة الفرد والجماعة على ممارسة السلطة أو النفوذ اتجاه الآخرين

---

[1] أحمد طيلب، **دور المعلومات في رسم السياسة العامة في الجزائر: دراسة حالة *المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي***، مذكرة لنيل الماجستير غير منشورة ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر، 2007، ص20.

[2] حسن أسبة الصيب، **الدولة العصرية دولة المؤسسات**، القاهرة : الدار *الثقافية*، 2000، ص 194.

[3] حسيبة غارو، مرجع سابق ، ص 50.

ومراقباتهم والتحكم و التأثير في أفعالهم أو توجيه جهودهم نحو آفاق معينة بغية تحقيق غايات وقيم محددة سواء كان ذلك بالإقناع أو بالإكراه.[1]

و لقد حاول فريق من علماء السياسة توضيح معنى القوة من خلال التحكم والاحتفاظ بوسائلها، وعرفها "**أوستن ريني** A-RENNEY" بأنها علاقة تبعية وطاعة من جانب والسلطة والسيطرة على جانب آخر أما **ماكس فيبر**.M.WEBER" فعرّفها من زاوية التأثير على الآخرين بأنها احتمال قيام شخص ما في علاقة اجتماعية لتنفيذ رغباته رغم مقاومة الآخرين بغض النظر عن الأساس الذي يقوم عليه هذا الاحتمال.[2]

وهناك تعريفات للقوة من زاوية القدرة على التأثير في صنع القرار في المجتمع حيث اتجه كل من **هارولد لاسويل Harold Dwight Lasswell** " و"**ابراهام كابلان** Abraham Kaplan" اتجاها آخر في تعريف القوة بصفة عامة بأنها الإختيار الواعي بين البدائل بعد دراسة المواقف من أجل تحقيق هدف معين هذا التعريف يؤكد على أنه من الصعب تحديد المراكز الفعالة أو مواطن القوة اتخاذ القرار.[3]

و انطلاقا من مفهوم القوة عرّف **هارولد لاسويل** السياسة العامة بأنها من يحوز على ماذا؟ ومن؟ وكيف؟ من خلال نشاطات تتعلق بتوزيع الموارد و القيم و المزايا و تقاسم الوظائف والمكانة الاجتماعية بفعل ممارسة القوة و النفوذ و التأثير بين أفراد المجتمع من قبل المستحوذين على مصادر القوة.

كما توسع في وسط هذا المنطلق كل من **مارك ليند تيريك** و**بن يامين كروسي** حين عرّفا السياسة العامة من منطلق برغماتي عملي يخضع لعمليات الأخذ والجذب والتوفيق من أنها عملية نظامية تحظى بميزات دينامكية متحركة للمبادلة و المساومة والتفسير عمن يحوز على ماذا؟ ومن؟ وكيف؟ عن ماذا أريد؟ ومن يملكه؟ وكيف يمكن أن أحصل عليه؟

إن منظور القوة يعكس إمكانية الصفوة في حصولها على القيم العامة عبر التأثير على قوة الآخرين وأن السياسة العامة يمكن أن تكون انعكاساتها لوجهة نظر أو إرادة أصحاب النفوذ والقوة الذين يسيطرون على محاور التنظيم السياسي ونشاطات مؤسّساته المختلفة رغم هذا لم يسلم هذا المنظور من الانتقادات من قبل العلماء والمفكرين الذين لا يؤمنون بأن القوة وحدها قادرة على تفسير كل العلاقات والتفاعلات والنشاطات التي

[1] السيد عبد الحليم الزيان، **في سوسيولوجيا بناء السلطة: الطبقة، القوة، الصفوة**، الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ،2003، ص118.

[2] نصر محمد مهنا، **علم السياسة**، القاهرة : دارغريب للطباعة والنشر، 1994، ص121.

[3] المرجع نفسه، ص ص 123-125.

تدور في فلك السياسة العامة ضمن إطار المجتمع بالإضافة إلى تداخل المضامين السياسية وغير السياسية للقوة دون تمييز بينهما عند التعامل مع السياسات العامة.[1]

ثانيا: مفهوم السياسة العامة من منظور أداء النظام

يقصد بالنظام الترتيب وبمعنى أدق يعني الاطراد، أي التواصل ووجود نوع من الاستمرار والاستقرار والاعتماد المتبادل لعدة أطراف فرعية داخل كل متكامل وقد عرّف "**دافيد أستون David Easton** "النظام بأنه مجموعة من العناصر المتفاعلة والمترابطة وظيفيا مع بعضها البعض بشكل منتظم بما يعني ذلك أن التغيير في إحدى العناصر المكونة للنظام يؤثر في بقية العناصر وأي نظام يمكن أن يشكل في ذاته نظاما كليا شاملا.[2]

و لقد وصف العديد من علماء السياسة النظام أنه وحدة كلية تتكون من مجموعة وحدات أو نظم فرعية شكل فيما بينها نسقاً من العلاقات المتبادلة في إطار تلك الوحدة الكلية، ومن هذه الزاوية يولي "**دافيد أستون David Easton** "اهتماما بالسياسة العامة أي من وجهة تحليل النظام كنتيجة ومحصّلة في حياة المجتمع من منطلق تفاعلها الصحيح مع البيئة الشاملة التي تشكل فيها المؤسسات المرتكزات والسلوكيات والعلاقات أصولا للظاهرة السياسة التي يتعامل معها النظام السياسي وعليه فهو يعرفها بأنها "توزيع القيم في المجتمع بطريقة سلطوية آمرة من خلال القرارات و الأنشطة الإلزامية الموزعة لتلك القيم في إطار عملية تفاعلية بين المدخلات والمخرجات والتغذية العكسية، فهذا التعريف يعطينا صورة عن بيئة السياسة العامة أي علاقتها بالنظام السياسي وكل ما قد يحدث من تفاعلات وصراعات ومساومات كما ينظر لسياقه كنسق يتفاعل مع باقي الأنساق الأخرى أخذ وعطاء.[3]

كما يرى "**غبر**يال **ألموند** Gabriel A. Almond" "أن السياسة العامة نتيجة من نواتج النظام السياسي تتفاعل مع البيئة المحيطة الشاملة التي شكل فيها المؤسسات والسلوكيات والعلاقات أصولا للظاهرة السياسية التي يتعامل معها النظام السياسي. كما يراها من زاوية إجرائية بأنها "تغييرات كل النوايا التي يتم سّنها أو إقرارها من قبل السلطة التنفيذية والتشريعية التي تقوم أيضا بتخصيص الموارد وتحديد الجهات المسئولة عن تطبيق إنجاز هذه الأهداف.[4]

---

[1] حسيبة غارو ، مرجع سابق، ص51.

[2] محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم ، المناهج ، الاقترابات، والأدوات**، الجزائر: 1997 ، ص132.

[3] حسيبة غارو، المرجع نفسه، ص 34.

[4] جابرييل ألموند، بينغهام بويل، **السياسة المقارنة إطار نظري**، ترجمة محمد بشير المغازي، بنغازي: منشورات قان يويني، 1996، ص272.

و قد لا يكون أداء "**بربارة مكلينان B.MELENNAN**" وزملاؤه أكثر اختلافا عن التعريف السابق في تعريفهم للسياسة العامة بأنها "النشاطات والتوجهات الناجمة عن العمليات الحكومية استجابة للمطالب الموجهة من قبل النظام الاجتماعي إلى النظام السياسي".[1]

ورغم أن هذا الاتجاه قدّم محور مهما في تفسير السياسة العامة حيث قدّم رؤية كلية واسعة لحركة البيئة وتفاعل نظمها بالشكل الذي ساهم في إقامة وحدة تحليليا مترابطة ترتكز على قضايا وشؤون المحكمة العامة كاستجابة للنظام السياسي إلا أنه وجهت له انتقادات عديدة ومنها العمومية في طرح مفهوم القيم دون ربطها بشكل مباشر بإطار السياسة العامة، كما أغفل الجوانب غير الرسمية في التأثير على قراراته السياسية، وكذا أغفل المجريات العملية السياسية بشكلها الدقيق داخل النظام السياسي و أغفل أيضا دور السلوك الفردي ممن لهم دور في صنع السياسة العامة فضلا عن كون منظور المدخلات والمخرجات يغالي في كون الحكومة تستجيب لمطالب المجتمع لإنتاج السياسة العامة التي تعد استجابة لهذه المطالب، غير أن الواقع يؤكد في كثير من الأحيان أن النظام السياسي يفرض سياسته على المجتمع بعيدا عن فكرة المطالب، كما أن فكرة الاستمرارية التي يتميز بها نسبية واقعياً خاصة ضمن البيئات التي تتميز بالتغيير و الحركية و التعقيد بدرجة كبيرة.[2]

فالسياسة العامة انطلاقا من هذا المنظور تتأثر بعوامل عديدة وقائمة في المجتمع فتحتاج المجتمعات لمزيد من الخدمات الصحية والتربية والتعليم والضمان الاجتماعي والدخل الأمن وغيره، فهذه المتغيرات تأتي من البيئة الاجتماعية، فينبغي للسياسة العامة أن تتوافق مــع هــذه الاحتياجات، فالبيئة الداخلية والخارجية هي التي تشكل القضايا والمشكلات السياسية في الدول مثل البطالة والتضخم، الآفات الاجتماعية وغيرها، وعليه فالسياسة العامة لا تكون ذات كفاءة و فعالية ما لم تراعي الظروف البيئية التي تحيط بها فهي تولد في بيئتها وتنتقل إلى النظام السياسي عبر قنواته، إضافة إلى دور البيئة في وضع القيود والمحددات على متخذ القرارات كما أن خصائص النظام السياسي من حجم ونوع المواد وغيرها مكن التغيرات المتعلقة بعدد السكان وغلاء المعيشة وأساليب الثقافة، تعتبر خصائص بيئية مهمة لدى صناع السياسة، فتعريف السياسة العامة من وجهة نظر النظام أبعد في الواقع لما عليه في نظرية القوة.

[1] فهمي خليفة الفهداوي، مرجع سابق، ص 33.

[2] حسيبة غارو، مرجع سابق، ص 53.

ثالثا: مفهوم السياسة العامة من منظور الحكومة

توصف الحكومة بأنها سلطة تمارس السيادة في الدولة لأجل حفظ النظام وتنظيم الأمور داخليا وخارجيا فضلا عن كونها بنية تنظيمية تشمل أجهزة ومؤسسات تقوم بوضع قواعد قانونية وتنفيذها، إلى جانب كونها تمثل مراكز عملية اتخاذ القرار وصنع السياسة العامة، أي العلبة السوداء التي تحدد كيفية انسياب العلاقة بين التشريع والتنفيذ والقضاء، فيمكن حسب هذه المعطيات النظر إلى السياسة العامة من خلال كونها ممارسة تمثيل عملية اتخاذ القرارات وصنع السياسة العامة داخل الأجهزة الحكومية في سبيل صياغة بنيتها التنظيمية، ضمن هذا المنظور المركب المستوعب لطبيعة الحكومة بما تحمله من مواصفات وخصائص وردت عدة تعريفات تدل على السياسة العامة من حيث كونها عملية تنظيمية تقتضيها الطبيعة المؤسساتية للحكومة وعلاقتها مع البيئة الخارجية بكل محتوياتها.[1]

و ينظر للحكومة كتعريف وفقا لمعيارين، المعيار العضوي والمعيار الموضوعي فالحكومة وفق المعيار العضوي يقصد بها مجموع الهيئات العليا المسئولة عن تسيير شؤون الدولة، وهي بذلك تضم السلطة التشريعية التي تختص بسن القوانين والسلطة التنفيذية التي تتولى إصدار الأنظمة و التعليمات والسلطة القضائية التي تختص بالفصل بين المنازعات أما تعريف الحكومة وفق المعيار الموضوعي فيقصد بها وسائل إسناد السلطة و كيفية ممارستها وبالتالي هي تلك البنية التنظيمية المختصة بوضع القواعد القانونية واتخاذ القرارات ورسم السياسات العامة في صيانة بنيتها التنظيمية، وممارسة أعمالها من أجل حفظ النظام والأمن لمجتمعها داخليا وخارجيّا.[2]

ووفق هذا المنظور عرّف عدد من الباحثين وعلماء السياسة العامة حيث يرى "**هنري توني** Tony Henry" بأنها تلك الوسائل المعتمدة من خلال الحكومة في سبيل أحداث تغيرات معنية داخل النظام الاجتماعي للدول حيث وضح هذا التعريف سلوك الحكومة إزاء القضايا والمشكلات تعبيراً عن ذلك بإصدار قرارات وخطط لمواجهة هذه المشاكل فالتعريف شامل للوسائل والأجهزة والوظائف (قرارات التحويل) والأهداف (مواجهة القضايا).

ومن زاوية أخرى وبشكل شامل عرفها **تومابي داي** بأنها "العلاقة بين الوحدة الحكومية وبيئتها فهي تعبّر عن كل شيء تقوم به الحكومة أو تقرير أو اختيار حكومي للفعل أو عدم الفعل" أي أنها اختيار الحكومات لما

[1] أحمد طيلب، مرجع سابق، ص09.

[2] علي يوسف الشكري، **النظم السياسية المقارنة**، ط1، القاهرة: إتراك لطباعة والنشر والتوزيع، 2003، ص 83.

تفعله وما لا تفعله ضمن مجال معين فهذا توضيح لماهية أفكار الحكومة وعملية ضبط الصراع بين المجتمع وأعضاء التنظيم من سلوك بيروقراطيات وتوزيع المنافع وغير ذلك.

وهذا التعريف يتناول الأخلاق بين ما تقرره الحكومة وما تفعله فعلا بل إنه ينصرف إلى أعمال لا تدخل ضمن السياسة العامة كتعيين شخص وكذلك يوضح الجانب الضمني والخفي في السياسة أي بمعنى السكوت حول قضية ما أو عدم إبداء أي رد فعل حول مشكلة ما كإضراب أو طلب الزيادة في الأجر لشريحة معينة، ورغم أن هذا الأمر من مهمتها وفي حالة وعودها فهذا الصمت يعبر عن عدم الفعل الذي يعبر عن سياسة عامة للحكومة.[1]

ويرى "**مولر** P. Muller" أن السياسة العامة تأخذ شكل برنامج خاص ومحدد تضعه السلطات الحكومية،[2] أما **جيمس أندرسون** فيضع تعريفا أكثر دقة فيقول أن السياسة العامة هي برنامج عمل مقترح لشخص أو جماعة أوحكومة في نطاق بيئة محددة لتوضيح الغرض المستهدف والمحددات المراد تجاوزها سعيا للوصول إلى الأهداف أو لتحقيق غرض مقصود أو هي برنامج عمل هادف يعقبه أداء فردي أو جماعي في التصدي لمشكلة أو قضية ما أو موضوع ما.[3]

فالتعريف يركز على ما يتم فعله في إطار ما يستوجب أو يراد فيه تمييزا للسياسة من القرار هو مجرد خيار بين البدائل بمعنى أن السياسة العامة هي خطة أو برنامج تضعه الحكومة أو فرد أو جماعة من الأفراد لمواجهة قضية أو مشكلة ما لأجل حلها وبالتالي الوصول إلى الأهداف الموجودة وتحقيق الأغراض المقصودة والمتمثلة في حل المشكلة وذلك في إطار البيئة المحيطة بالحكومة.[4]

وفي الأخير نخلص إلى أن هذا المنظور وجد اهتماما من طرف الباحتين لأنه يعكس اهتماما بارزا نحوه حيث تشكل دراسات السياسة العامة أهم الموضوعات البارزة التي تقيم وزنا لمستقبل الحكومات ولقدرتها على التواصل مع مصالح مجتمعاتها من خلال كون السياسة العامة تبرز حقيقة النتائج المنجزة من اختيارات الحكومة لأهدافها وبرامجها مما يتيح للباحث سبلا في المعرفة والتحليل لأداء المؤسسات السياسية التي لها دور في صنع السياسة العامة .

---

[1] أحمد طيلب، مرجع سابق، ص10.

[2] Jean Claud Thoeenig , Politique publique, dans :laur Bossageuet, sophie Jaquet, Pauline Ravinet,Dictionnaire des poltiques publiques, Paris : preses de sciences Po, p331.

[3] جيمس أندرسون، **صنع السياسة العامة**، ط1،ترجمةعامر الكبيسي، عمان: دار المسيرة ، 1999 ، ص 15.

[4] حسيبة غارو، مرجع سابق ، ص 54.

رابعا: مفهوم السياسة العامة من منظور اجتماعي

إن هذا الاتجاه يكشف مضمون الاتجاه الاجتماعي للسياسة العامة، وذلك من خلال فهم القيم والحقائق الإيديولوجية والهيكل الاجتماعي.

1) **القيم**: من المنطلق السلوكي للفرد في جعل مهامه متصلة بالقبول الاجتماعي من خلال أفكار ومشاعر الفرد وحسب هذا المفهوم فإن السياسة تعتبر انعكاس للقيم الاجتماعية السائدة أو انعكاس للقيم الاجتماعية السائدة أو على الأقل انعكاس لجزء مهم من المجتمع الذي يعمل على وضع السياسة العامة فعندما تتعرض القيم الأساسية إلى الخطر فإن ضغوطا تبدأ في التبلور وتنتشر تلقائيا بين فئات المجتمع المختلفة، حتى تؤدي في النهاية إلى تشكيل السياسة العامة والتأثير على صياغتها في مجال ما.

2) **الايديولوجية**: هي كلمة من أصل يوناني بمعنى ما هو متعلق بالفكر بمعنى عام وبذلك يصبح مدلول كلمة أيديولوجية علم الأفكار وهي فرع من الدراسات التي تبحث طبيعة الفعل ونشأة الصور العقلية عند الإنسان ومن الناحية السياسية فإن الإيديولوجية (أي المعتقد السياسي أو الاجتماعي) هي التي تضفي على المذاهب السياسية أو النظام السياسي كيانا شرعيا وهي التي تسوغ وسيلة تنظيم القوة وتوزيعها واستخدامها بحيث يتم تحويل القوة إلى شكل متّسق واشد فعالية، والاديولوجية تساهم في تنظيم القيم و بهذا المعنى تعتبر نظاما رمزيا يقدم المعلومات لحالة اجتماعية تسودها الفوضى وبهذا المعنى للايدولوجيا أثر بالغ في تحديد مضمون السياسة العامة.

3) **الهيكل الاجتماعي السياسي**: إن أي مشكلة اجتماعية أو اقتصادية يجب أن تجد مكانتها بين مجموع المشاكل التي تخضع للإجراءات العامة على أنها تستحق اهتمام صانعي السياسة العامة، كما أن الطريقة التي يتبعها المجتمع في التعرف على المشاكل وتطوير السياسات هي من اختصاص الهيكل الاجتماعي السياسي و من خلال ذلك يمكننا تصور علاقة وارتباط السياسة العامة بمفهوم القوة والايديولوجيا والهيكل الاجتماعي السياسي فالقيم تتعرض إلى العديد من الضغوط والايديولوجية التي تتكون من عدد من العناصر تجد طريقها إلى الهيكل الاجتماعي السياسي الذي ينمو ويتشكل من خلال قوة النتيجة أو التعددية أو كلاهما معا، وما يؤخذ على هذا المنظور أنه يترجم أفكار نخبة من المفكرين الاجتماعيين أمثال **جي بيتر** الذين ركزوا على المفهوم الاجتماعي للقيم وحصر السياسة العامة في مدلولها الاجتماعي فقط بينما هي تتعدى ذلك.

وفي الأخير وبعد النظر والتحليل لمختلف التعريفات السابقة وكذا من مختلف الاتجاهات في تحديد مفهوم السياسة العامة يمكن القول أن مفهوم السياسة العامة متباين و يتضح لنا أن الحكومة هي الممثلة للسلطة السياسية في الدولة ، فهي أداة وجهاز تنفيذي للسياسة العامة وهي بدورها تساهم صنع وبلورة عدة سياسات ولجهازها الإداري المركزي واللّامركزي سلطة تقدير في اتخاذ الإجراءات وتدابير حسب طبيعة الموقف، وهي القوة النظامية المكلفة بتوزيع الموارد والقيم داخل المجتمع وهي السلطة التي تتسم بالقوة المنظمة والاحتكار، وهي موجودة في بيئة نظام سياسي معين تؤثر وتتأثر به، ويجب عليها أن تستجيب لمطالبه حتى يتسنى لها النجاح والبقاء.[1]

[1] فهمي خليفة الفهداوي ، مرجع سابق، ص38.

المبحث الثاني:

مستويات وخصائص ومكونات السياسية العامة

سوف نتناول في هذا المبحث مستويات السياسة العامة فصنع السياسة العامة عملية يشارك فيها العديد من الفاعلين على اختلاف موضوعاتها وهي ثلاث مستويات تبعا لمستوى المشاركة في اتخاذها وتبعا لنطاقها، وتبعا لصيغة موضوعاتها كما سوف نتناول خصائص ومكونات السياسة العامة .

المطلب الأول: مستويات السياسة العامة

أولا:السياسة العامة الكلية

وهي تلك السياسة العامة التي تحظى باهتمام جماهيري واسع النطاق، وتجتذب إليها شرائح وقطاعات كبيرة من أبناء المجتمع بحيث تصبح القضايا التي تعالجها هذه السياسات العامة مثارا لانتباه الجميع، ويتجلى عنها تباين في وجهات النظر والجدال في جدّيتها حتى تنتقل من مستواها الجزئي إلى مستواها الكلي الواسع الذي يضفي عليها سمة من التعقيد والتشابك واشتراك الأقطاب المتعدد فيها كالأحزاب السياسة وأعضاء البرلمان والإدارات الحكومية ووسائل الإعلام وجماعات المصالح بالشكل الذي يعبر فيه كل منهم عن رأيه وموقفه إزاء القضايا التي تمثل السياسة العامة الكلية، كتلك المتعلقة مثلا بتصعيد الحرب من فيتنام، كما في أمريكا، وقضية مياه الشرب في الأردن عام 1998، أو قضايا الفقر والبطالة وانخفاض معدلات الدخول وغير ذلك،[1] وتتميز هذه السياسة العامة الكلية بالآتي :

- أنها سياسة العامة تتسم بالوضوح النسبي لموضوعاتها وبسهولة التباحث حولها.
- تعّدد الجهات الرسمية الداخلة في مناقشتها الحكومية.
- تستدعي إهتمام رئيس الحكومة وتدخله كطرف مشارك في حسمها نظرا في أهمية قضية متجسد فيها ولارتباطها بالمصلحة العامة أو القومية، التي يمثلها هذا الرئيس.
- أنها سياسات العامة تتطلب نوعا من إحلال التوازن أو التوفيق بين الخيار العام الذي يمثل رغبة وتوجه غالبية شرائح المجتمع من جهة، وبين خيار السياسة الذي يمثل التعبير الفعلي لرغبة وتوجهات صانعي السياسة العامة بوصفة ذلك الخيار العملي المتوقع من حيت نتائجه لغرض التعامل الكافي مع

[1] فهمي خليفة الفهداوي، مرجع سابق، ص 59.

المتناقضات والقضايا المختلف فيها بطريقة تبرّر الاستفادة من الجهود والمصادر المتاحة وتحليل انعكاساتها بصورة منتظمة استنادا الى النتائج المتوقعة عن ذلك الخيار.

وهكذا نستنتج أن القضايا الكلية تستقطب اهتمام ومشاركة الأحزاب السياسة والقادة والإدارات التنفيذية الرسمية وسائل الاتصال وممثلي الجماعات الذين سرعان ما يدلون بدلوهم في هذه القضايا وبذلك تتسع دائرة المشاركين، ويتدخل المعنيون بدراسة السياسة العامة من هذه الموضوعات التي يخضعونها للتحليل والنقاش لكونها أكثر وضوحا والأسهل بحثا .

والقرارات التي تصدر عن المستوى الكلي قد تختلف في طبيعتها وموضوعاتها عن تلك التي تتخذ علي مستويات أخرى، فالتحول من مستوي فرعي إلي مستوى كلي يؤدي بالضرورة إلى توسيع دائرة المسألة المعروضة وكما يقترح **شنايدر** فإن طريقة العلاج سرعان ما تتخذ وتتغير ويقصد بذلك رسم السياسة العامة. فالمصالح العامة تحظى باهتمام واسع علي المستوى الكلي خلاقا للمصالح الضعيفة التي تحصر في مستوى أدنى، وأهم ما يميز السياسات على المستوى الكلي هو اهتمام وتدخل الرؤساء فيها و سواء كان رئيس الدولة ممثلا ومعبرا عن المصلحة العامة والمصالح القومية أكثر من أعضاء البرلمان ام لا فإن المتفق عليه من الغالبية هو أن القضايا التي تعرض من قبل الرؤساء تحظى بالأسبقية والأولوية علي المستوى الكلي.[1]

ثانيا: السياسة العامة الجزئية

وهي تلك السياسات العامة التي تحظى باهتمام محدود يتمثل بمجهود الفرد أو شركة معنية للحصول على امتياز خاص بها بعيدا عن اتصافها بطابع العمومية والشيوع، أو السعي للحصول على قرض لإدامة أعمال مشاريع أهلية، أو مثل قرارات الحكومة بإعفاء المستثمر الأجنبي أو المستثمر الصناعي من ضريبة الدخل لمدة زمنية معلومة مما جعل مثل هذا المستوى من السياسة العامة الجزئية محدودة من حيت درجات المشاركة فيها ، ومن حيت نطاقها ومن حيث طبيعة موضوعها وبالتالي تكون سماتها على عكس سمات السياسة العامة الكلية، حيت أن أغلب السياسات العامة الجزئية المتخذة من لدن عموم المجتمع مادامت تلك السياسات العامة الجزئية غير مضره ولا معيقة لمتطلبات المصلحة العامة ولا تتعارض مع وسائل تحقيقيها.

[1] جيمس أندرسون مرجع سابق ، ص 73.

ومما جعل الاهتمام متناولا لهذه السياسة العامة الجزئية هو احتمالية اتساعها وتحولها إلى سياسة عامة كلية تحظى بمعالجتها أكتر اهتماما واتساعها اذا كلما تنوعت برامج الحكومة وازدادت تمويلها ونشاطها في المجتمع ونجم عنها تزايد في المنافع والآثار والالتزامات الواقعة على عاتق الأفراد والجماعات والمناطق والمشروعات الأهلية كلما توسعت حدود السياسة العامة الجزائية واتسعت دائرتها من حيت درجات المشاركة فيها وتنوع موضوعاتها.[1]

وهكذا فالسياسة العامة الجزئية تحدت عندما يحاول فرد مع جهة ادارية استصدار أمر اداري لمصالحه أواعفاءه من متطلبات قانون الهجرة مثلا فالسياسة الجزئية تتسم بالخصوصية والمحدودية التي تتميز بها القضايا المثارة وعدم عموميتها فهي إما لفرد أو لشركة أو لمنطقة صغيرة فالمطلوب هو قرار أو تحرك ينتفع به الفرد أو قلة من الأفراد ومهما كانت الفائدة عظيمة لهؤلاء فإن المتأثرين والمنتفعين بل والمشاركين فيها هم قلة جدا بالمقارنة بالمجموع الذي لم يتأثر.[2]

ثالثا:السياسات الفرعية

وهي تلك السياسات العامة ذات الطبيعة الوظيفة التي تركز علي القطاعات التخصصية كالموانئ والملاحة النهرية والجوية وغيرهما وتتمثل في طبيعة العلاقات والتفاعلات المتبادلة بين الأجهزة الادارية وبين لجان البرلمان وجماعات المصالح.

ومثل هذه السياسات العامة الفرعية تتصف بسماتها الحقيقة في التعبير عن الواقع أو لتصويره فيما يختص بكيفية حدوث الأشياء وبلورة المصالح العامة والخاصة والتعرف على نوعيات المشكلات من حيت دوامها وفجائيتها كما تشمل هده السياسات العامة الدلالة على طبقة النظم الفرعية أو الوحدات الحكومية المتعّددة، وبالتالي على محصّلة السياسات العامة يتضمن علاقات مماثلة له فرعية فضلا عن علاقات أخرى تحالف جانبية، يندفع نحوها جراء تأثيرات ممارسة القوة والضغط وتبادل المصالح مثل تلك العلاقات الفرعية أو الجانبية الحاصلة بين اللجان البرلمانية أو بين اثنين من الدوائر التنفيذية أو أكثر أو بينها وبين جماعات المصالح المرتبطة بقضايا نوعية من المهام والمشروعات المتخصصة ومثال على ذلك فإن طبيعة العمل الأدائي المتخصّص للطيران المدني، هناك لجنة برلمانية تتابع وتراقب نشاطات الطيران، وهناك لجنة حكومة فرعية أخرى تتولى مهمة التخصيصات المالية والتجهيزية تم هناك الإتحاد الوطني أو القومي

[1] فهمي خليفة الفهداوي، مرجع سابق ، ص60.

[2] جيمس أندرسون مرجع سابق ، ص70.

للطيران المدني فضلا عن وجود الجمعيات وجماعات المصالح المعنية بالنقل الجوي وبمنطقة الطيران وبالموانئ والمطارات والأعمال العامة والمهندسة المتعلقة بها بالإضافة إلى دائرة الرصيد الجوي والملاحة الجوية، وهذه الجماعات كلها تشكل نسيجا من العلاقات والتأثيرات المباشرة في طبيعة السياسة العامة الفرعية المنحصرة بقضايا الطيران المدني، والمندرجة للنظر في قضاياها ومشكلاتها.

إن وجود مثل هذه النظم الفرعية راجع الى كون موضوعات السياسة العامة بالضرورة وعلى الدوام مثيرة لاهتمام غالبية أفراد المجتمع، فالتنوع الحاصل في الاهتمامات والتخصصات هو المحور الأساسي لوجود مثل هذه السياسة العامة الفرعية، ولبلورتها من خلال تواجد المنظمات الادارية المتخصصة بكل موضوع أومجال مهني أو وظيفي هام أو رئيسي وبطبيعة الحال فإن تلك المنظمات تتشارك مع جماعات المصالح بموضوعاتها ومجالاتها التخصّصية بعلاقات فاعلة ومتينة ونشطة بفعل الاهتمام القائم بتلك الموضوعات والتأثر بطبيعة المطالب والمواقف الموافق لها .

وتحوز المنظمات بناء على السمة التخصصية في تأديتها للمهام على خط معنى من الاستقلال وممارسة سلطتها في جميع المعلومات وصياغة السياسات العامة وتبنيها في ضوء تخصصها وحيت تبدو موجه للسلوك الاداري الحكومي بالاستناد الى التخصص الميداني غير أن تلك المنظمات ليست مقتنعة بالاستقلال الكلي، وعليها أن تعزّز سعيها لإصدار لائحة أو تشريع سياسة معنية من البرلمان بالدعم الكافي والتأييد والحيازة على الخبرة وتقديم المعلومات المقنعة حالما تبدأ المناقشة لموضوعها المعتمد في البرلمان .[1]

وبالإضافة إلى المستويات السابقة وبالنظر الى الواقع العالمي والدولي وما يحدث على مستوى العلاقات الدولية سواء بين الدولة أو بين المنظمات الدولية وين أساليب وحلول المشكلات الكبرى، ما يجعلنا أمام طرح مستوى جديد **لفهمي خليفة الفهداوي** وهو المستوى العقيم للسياسة العامة هذا المستوى لا يتوافق مع المستويات الثلاثة التي تم وصفها لأنها مستويات السياسة الداخلية في حين هذا يؤكد وجود مستوى خارجي أملته المتغيرات الدولية الراهنة لان الهيمنة والقيادة اليوم اصبحت بيد الولايات المتحدة الامريكية ما زاد القوي قوة والضعيف ضعفا وهذا يؤكد وجود مستوى عقيم للسياسة العامة الذي أصبح مرجعيا تستند اليه كل المنظمات الدولية فـي أغلب سياساتها العامة المتخذة أدى إلى انتشار مـا يسمى بالسياسات العامة

[1] فهمي خليفة الفهداوي، مرجع سابق، ص ص 60-61-62.

القائمة على اللّاتوازن وحالة التبعية التي يفرضها المستوى العقيم وبالتالي أن السياسة العامة العالمية تفقد جدواها وتخرج عن كونها تسعى لإيجاد فرص للتعايش والتعاون لان قراراتها وسياساتها غير منطقية إزاء الدول (أفغانستان ، فلسطين ، العراق ، ليبيا ، السودان).[1]

المطلب الثاني: خصائص ومكونات السياسة العامة

أولا: خصائص السياسة العامة

من خلال التعرّف على خصائص السياسة العامة نستطيع التعرف أكثر على بعض جوانب السياسة العامة التى لم تتمكن من توضيحها في التعريف إذ سنتمكن من التميز بين السياسة العامة عن غيرها من القرارات الحكومية خاصة أننا وضّحنا من خلال التعاريف السابقة بأن مفهوم السياسة العامة غالبا ما يعبر عن تحرك الحكومة وعن تدخلها المباشر أو غير المباشر من أجل تحديد أبعاد المشكلة المجتمعة وما قد ينجم عنها من آثار وانعكاسات ثم بلورة السياسة العامة لحل تلك المشكلات ثم اصدار القانون أو المرسوم أوالأجر النظامي اللازم للكشف عن الأهداف المرجوة والوسائل المستعملة والأساليب المتخذة، وانطلاقا من ذلك فإن خصائص السياسة العامة كالآتي: [2]

- تمثل السياسة العامة سلسلة طويلة من النشاطات والقرارات الحكومية المترابطة التي تعني أكثر من مجرد قرار وهذا يعني مثلا أن قرار إعطاء طالب منحه دراسة لا يعتبر في حد ذاته سياسة عامة ولكنه واحد من القرارات العديدة التي تتم في إطار سياسة تعليمة معنية.
- تتم السياسة العامة في إطار تنظيمي محدد له صفة دستورية قانونية مكتوبة كانت أو غير مكتوبة وهذا الاطار التنظيمي هو في الحقيقة النظام السياسي والإداري لدولة معنية، ويمثل كل مؤسسات الحكومة السياسة الرسمية وغير الرسمية مثل السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية والأحزاب السياسية وجماعات الضغط وأفراد المواطنين العاديين.ولا يعني وجود هذا الإطار التنظيمي أن هناك رابطة عضوية بين تنظيم حكومي معني وبين نوع معني من أنواع السياسات فوزارة التربية ليست الجهة الوحيدة لصنع السياسة التعليمية أو حتى تنفيذها .

[1] فهمي خليفة الفهداوي، مرجع سابق، ص ص63-64.

[2] احمد مصطفى الحسني، **مدخل إلى تحليل السياسة العامة**، عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية ، 2002 ، ص21.

- لا يعني وجود الإطار التنظيمي أن التنظيمات الحكومية تقوم بوضع السياسة العامة ثم نقوم بفرضها على العالم المثلي أو الخارجي وذلك حتى في الأنظمة الدكتاتورية المتسلطة فالسياسة العامة تمثل تداخلات متشابكة ومصالح متنافسة لجماعات داخلية وجماعات عالمية بصورة معقدة.
- لا تتم عملية صنع السياسة العامة في إطار النظام التنظيمي الرسمي فقط فهناك دائما نظام غير رسمي موازي للنظام الرسمي بدرجة من الدرجات وفي بعض الأحيان يكون الجهاز الرسمي وسيلة لأعضاء الشرعية للسياسات التي تتم تطويرها في إطار النظام غير الرسمي، فتكون السلطة التشريعية مهما كان نوعها المهمة التي تضع خاتم الشرعية على سياسات تم تطويرها وتبنيها خارج الإطار الرسمي وتقتضي هذه الشرعية الرسمية أن تكون قرارات السياسة العامة عبارة عن شخص أو مؤسسة تحتل موقعها سياسيا على مستوى ضع السياسات.
- لكي تعتبر قرارات معنية حزمة سياسة عامة فيجب أن يكون لها تأثير على عملية مخصصة لها و لا يعني هذا عدم أهمية السياسات الرمزية ولكنه يعني أن السياسة التي تدخل حيز التنفيذ لا تكون سياسة عامة إلا بالمعنى السلبي اي امتناع الحكومة عن القيام بعمل معنى اتجاه مشكلة معنية وهذا تصرّف يمكن أن يكون له آثار خطيرة ومهمة في بعض الأحيان .
- السياسة كالتخطيط مثلا عملية مستقبلية ولكن لا يعني هذا عدم أهمية الماضي في وضع السياسة العامة لكن يعني أن السياسة تصمّم بغرض إحداث أهداف مستقبلية، فأي سياسة وعلى مستوى من المستويات وطني أو محلي لها ماضي بمعنى أن لها بداية في الماضي ولها تأثير على مسار السياسة في الحاضر أو المستقبل.[1]
- تمثل السياسة العامة وخاصة في الأنظمة التعددية الديمقراطية خلاصة لتفاعل العديد من الأحزاب أوالجماعات داخل كل حزب وجماعات المصالح كالنقابات وغيرها ومؤسسات الحكومة الرسمية وغير الرسمية، وفي بعض الأحيان وعلى حسب طبيعة السياسة المعنية، المنظمات والأحزاب والجماعات في الدولة الأخرى، والسياسة العامة بهذا المعنى تتم من خلال التفاوض والمساومة والتوفيق بين الآراء المتضاربة، ولا يعني هذا أن العمليات السياسة تتواصل أو تتفق دائما على سياسة معينة فقد تفشل مثل أحيانا كثيرة و تنجح في أحيان أخرى، ويمكن أن نمثل لهذه بمسيرة التفاوض في مشكلة الشرق

[1] أحمد مصطفى الحسني ، مرجع سابق ، ص22.

الأوسط، فالقرارات المتعلقة بهذه السياسة تتأثر بعوامل محلية في كل دولة كما تتأثر بعوامل خارجية تتمثل في سياسات الولاية المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى.

- يعتبر التوصل إلى السياسة العامة في موضوع معين ناجحا لنظام طبع السياسات في الدولة وتصبح بذلك هذه السياسة المرشد والدليل الملزم عند اتخاذ القرارات في شتى المجلات السياسية العامة المعنية وفي مختلف مستويات النظام السياسي والإداري، وليس بالضرورة هذا القرار يكون مقبولا من كل الأطراف التي لها علاقة بالمشكلة، وليس بالضرورة أن يكون متطابقا مع السياسة من الناحية القانونية، والقرار السياسي والإداري في هذه الحالة هو الاختيار الواعي بين عدة بدائل ممكنة، وهو في الغالب أداة السلطة التنفيذية لتطبيق السياسة العامة في الواقع العملي ولا يعني هذا أن العملية تتم بصورة متناسقة وسهلة في كل الأحيان، فالسياسات العامة تخضع لتغيرات مختلفة في الواقع العملي وتتفاوت هذه التغيرات على حسب وضوح أهداف السياسة أو غرضها وعلى حسب درجة التفويض الممنوحة للسلطة المنفذة.
- بما أن السياسة العامة هي نشاطات الحكومة وأعمالها ونواياها فإن عملية صنع السياسة العامة تتطلب ترتيبا معينا للأولويات واختيار بين الأهداف والبدائل لتقديم الحلول لقضية عامة، وعملية الاختيار هذه قد تكون عقلانية فنية تأخذ في الاعتبار تكاليف السياسة ومنافعها، وقد تتم عملية الاختيار هذه بصورة سياسية عن طريق تصويت ورأي الأغلبية والذي لا يعني بالضرورة الوصول دائما إلى قرار فني عقلاني، وقد تم استخدام الطريقة العقلانية السياسية بصورة تفاعلية وفي نفس الوقت.
- يجب أن تتجسد أو يعبر عن السياسة العامة في صورة تشريع أو تشريعات قانونية محددة وقد يعبر بتصريح عام أو تنظيمات أو لوائح رسمية وفي حال تجاهل الحكومة للمشكلة وامتناعها عن القيام بعوامل ما لحلها ،لا تحتاج السياسة لتجسيدها أن تصدر في قانون فالسكوت عنها في حد ذاته يعتبر تغييرا عن تلك السياسة.
- تأتي السياسة العامة كاستجابة كعرض لطلب عام عليه وتظهر هذه المسألة في النظم السياسية والإدارية التي لها حساسية معينة لآراء مواطنين ويأتي هذا الطلب في صورة مطالبة من جهة معنية للقيام بالعمل في قضية معينة و تتراوح تلك المطالب بين الطالب العام الذي يطلب من البلدية مثلا أن تفعل شيئا بخصوص ازدحام المرور أو نظافة الشوارع إلى الطلبات المحددة التي تطالب الحكومة

الوطنية مثلا للتدخل لمنع الغش التجاري،أو معالجة البطالة أو التضخم على المستوى الوطني أو اتخاذ إجراءات معينة لمعالجة التلوث.

- تتضمن السياسة العامة ما تفعله الحكومة فعلا وليس ما تنوي عمله فقط فإذا أصدرت السلطة التشريعية قرارا أو قانونا بإجبارية التعليم العام لكل الأطفال في سن معينة ولكن القانون لم ينفذ في الواقع فإنه من الممكن القول أن التعليم الإجباري العام ليس من سياسات الحكومية.
- قد تكون السياسة نشاطا إيجابيا ملموسة كوجود سياسة للحد الأدنى من الأجور أو قد يكون نشاطا سلبيا كعدم وجود سياسة للحد الأدنى للأجور وفي كل الحالتين فإن السياسة تؤدي إلى تأثيرات على المجتمع ففي الحالة الثانية تكون الحكومة متبعة للسياسة تقوم على عدم التدخل في النشاط الاقتصادي بصورة عامة أو عدم التدخل في بعض نواحي النشاط الاقتصادي وهذا في الغالب يمثل مصلحة فئة أرباب العمل فتكون السياسة في هذه الحالة سلبية، ولكن هذا لا يعني أنه ليس لها آثار اجتماعية على بعض الفئات مثل العمال، وفي الحالة الأولى توجد سياسة معلنة ويقصد بها إحداث آثار معينة فسياسة مخصّصة وهي سياسة عدم التدخل الحكومي وتعني تخلي الحكومة عن إدارة توجيه النشاط الاقتصادي في كل أو بعض جوانبه وبطبيعة الحال فإن لهذه السياسة أثار بعيدة المدى.
- عدم التدخل الحكومي أو السياسة السلبية، يكون للسياسة العامة حينما تقصد الحكومة عدم التدخل في قضية تمثل شأنا عاما وهناك طلب لهذا التدخل واستمر عدم التدخل لفترة زمنية طويلة ويختلف هذا الوضع عن عدم التدخل الحكومي في موضوع معين لما يصبح قضية عامة، فمثلا إذا لم تفكر الحكومة بعمل شيء محدد لمكافحة مرض الإيدز لعدم وجود طلب عام لمثل هذه السياسة فلا يصبح تصرف الحكومة في هذه الحالة سياسة عامة سلبا.
- السياسة العامة والخاصة في جانبها الإيجابي تعتمد على القانون والسلطة فالمواطنون عادة يميلون لقبول السياسات الشرعية التي تعتمد على قوة القانون ولهذا تتميز السياسة العامة بوجود بعد إجباري تسلطي فيها وهذا ما يميزها عن سياسة القطاع الخاص وفي الواقع أن الخاصية الأساسية التي تميز سياسات الحكومة عن سياسات القطاع الخاص هو احتكار الحكومة لحق الإجبار القانوني والشرعية لتحقيق أهدافها ولا يمنع هذا من طرق السياسة العامة والقوانين.

ثانيا: مكونات السياسة العامة

1) المطالب السياسية والاحتياجات: وهي الإجراءات التي تطالب الجهات العامة أو الخاصة للحصول عليها وإنجازها من قبل الموظفين الرسميين في الدولة بخصوص قضية أو مشكلة معينة وما يطرح على طاولة السياسة في الحكومة التي تأتي من طرف الأفراد أو المواطنين بصرف النظر عن هويتهم وأجناسهم وانتمائهم، والتي تمثل الاحتياجات الاجتماعية المختلفة والمتنوعة وتختلف هذه المطالب في طبعها فقد تكون رغبة المواطن بأن تقوم الحكومة بعمل سيء معين وتعتمد التنظيمات الموجودة في النظام السياسي كالجمعيات المحلية والأحزاب والنقابات وجماعات الضغط وقادة الرأي ووسائل الإعلام على تنظيم وتعبئة هذه المطالب والتي تقدم صورة معينة على الحكومة حيث تدفع المشكلات والقضايا العامة المعروفة بالحكومة إلى التحرك لكي تكون المطالب المقدمة مسببا مباشرا يثير قلق الحكومة ويشد انتباهها لدراستها والاستجابة لها بالفعل أو عدم الفعل فالمطالب من طرف الأفراد والمواطنين تثير انتباه راسمي السياسات العامة وبالتالي تعد نقطة البدء في عملية صنعها.[1]

2) قرارات سياسة: القرار مفهوم يدل على وجود عملية يتم فيها انتقاء بديل واحد أو عدد من البدائل من بين مجموعة من البدائل وتعد النظرية القرارية من النظريات الجزئية وليست نظرية كلية لأنها تركز على الجانب الجزئي من النظام السياسي كنظام كلي، وهذه النظرية تعني الدراسة المتخصصة والشاملة لمختلف العناصر التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند تحليل سياسة معينة.[2]

والقرارات السياسية تمثل في ما يصدره المسئولون الحكوميون المخولون قانونيا لإصدار الأوامر والتوجهات المعبرة عن مستويات السياحة العامة وتتمثل تلك القرارات على الأوامر التشريعية التي تتخذ صيغة القوانين،أو اصدار الأوامر لأغراض التنفيذ ومباشرة التطبيق او وضع القواعد التنظيمية الموجهة لأعمال الإدارة أو تقديم التغييرات الإجرائية للعملية لأغراض التنفيذ ومباشرة التطبيق حيال تطبيق القوانين أو بالتالي هي بمثابة توجهات ومحتويات لإجراءات السياسة العامة .

3) إعلان محتويات السياسة العامة: وهو التغيير الرسمي لمضمون السياسة العامة والذي يشتمل على القوانين والتشريعات والأوامر التنفيذية والدساتير والقواعد والتنظيمات الإدارية وأقوال الموظفين الرسميين

[1] حسيبة غارو ،مرجع سابق، ص59.

[2] علي محمد بيومي ، **دور الصفوة في اتخاذ القرار السياسي** ، القاهرة : دار الكتاب الحديث ، 2004 ، ص 36.

المعبرة عن اتجاهات الحكومة وما تنوي القيام به، وقد يكون وصف السياسة أو مضمونها غامض كما قد يحصل التناقض عند شرحها أو شرح مضمونها في المستويات المختلفة أو في السلطات أو الوحدات الإدارية.[1]

4) مخرجات السياسة العامة: وتتمثل في البيانات والمؤثرات الملموسة الناتجة عن السياسات العامة والتي تمثل ما تم إنجازه نتيجة القرارات المتخذة والبيانات الوضعية وتعني ما تنجزه الحكومة بالمقارنة بما تدعي القيام بإنجازه مستقبلا،أي ما يمكن أن تترجمه وتحوله عملية التنفيذ وإمكانية التحقق منه عمليا وميدانيا، أيضا تمثل القرارات والأفعال الواجب القيام بها والملزمة التي تمثل ردود أفعال الحكومة المزمع تنفيذها بشكل فعلي وظاهرة الأعيان ويمكن قياسها ومتابعتها وتقويمها، وبذلك تكون السياسة العامة الحقيقية للحكومة هي تلك السياسات العامة كما تم تنفيذها بأكثر لكونها قرارات أو بيانات متداولة بين المشرعين والمنفذين السياسيين.[2]

5) آثار السياسة العامة: يهتم حقل دراسة السياسة العامة بهذا الجانب تحديدا لأنه المدخل الاساسي لمعرفة ما اذا كانت السياسة ناجحة ام غير ناجحة، كفؤة أم غير كفؤة في أدائها ونتائجها ومدى تحقيقها لأهدافها المعلنة وبناء عليه يتم في المجتمعات الديمقراطية على الاقل العودة مرة اخرى الى دائرة التشاور حول السياسة العامة، وتحديد المشكلة وصياغة الأجندة باستخدام مقترحات لتطوير أو تغيير السياسة العامة القائمة.[3]

فآثار السياسة العامة هي النتائج التي يتلقاها المجتمع من تطبيق السياسات العامة سواء كانت مقصودة أوغير مقصودة والتي تنجم عن الفعل والامتناع عن الفعل أو تمثل صدى السياسة العامة في المجتمع وما تحققه من عوائد سواء بالرضى والقبول أو بالرفض والتنديد وتكون مقصودة أو غير مقصودة ، فلكل سياسة آثار معنية فإن كانت ناجحة وإيجابية فإنها حققت المصلحة العامة ورضي الشعب أما إذا كانت آثارها سلبية وآدت ونتجت عنها مضاعفات سلبية حينها لابد من سياسة أخرى جديدة وإعادة العملية من جديد.

[1] موفق حديد محمد ، **الادارة العامة هيكلة الأجهزة وصنع السياسات وتنفيذ البرامج الحكومية**، ط1، عمان : دار الشروق ، 2000، ص118.

[2] محمد ناصر مهني، **العلوم السياسية بين الأصالة والمعاصرة** ، الإسكندرية : مركز الدالتا للطباعة والنشر والتوزيع ، 2002، ص168.

[3] Clark E. Cochran, Lawrence C. Meyer, T.R. Carr, and N. Joseph Cayer, American Public Policy: An Introduction, Boston, USA, Wadsworth Cengage Learning, 9th edition, p. 11.

بهذا تكون آثار السياسة العامة مؤثرا هاما في تقييم وتقويم وتحليل السياسة العامة من أجل التأكيد من كون هذه السياسة قد خدمت أغراضها التي شرعت من اجلها، وبالتالي ممكن نقيم آثار السياسات العامة انطلاقا من مخرجات وقدرات السياسة العامة وأنواعها.[1]

[1] حسيبة غارو، مرجع سابق، ص60.

المبحث الثالث:

مراحل وفواعل صنع السياسة العامة

تتميز السياسة العامة بالدقة والتعقيد فهي خطوات مترابطة ومتعاقبة فيما بينها، وبوجود عدة فواعل تساهم في صنعها ما يجعل الوظائف تتداخل في كل مراحل صنعها وهذا ما سنتناوله في هذا المبحث.

المطلب الأول: مراحل صنع السياسة العامة

أولا: مرحلة التحليل والاستفسار(صياغة المشكلة)

إن استمرار أي نظام سياسي يبقى رهين الاستجابة الفعلية والمستمرة للمشاكل والقضايا التي تواجهه سواء تعلق الأمر بالبيئة الداخلية أو من البيئة الخارجية من التغيرات التحريات في شتى المجالات تلزم الأنظمة الوطنية أخذها بعين الاعتبار في بناء أو صياغة أي سياسة عامة رشيدة وفعالة وشاملة ومتوازنة تكون قادرة على الإيفاء بهذه المتطلبات، وعليه فالدول والحكومات تواجه عدة مشاكل وقضايا محلية ودولية تكون بمثابة عائق في سبل صنع سياستها العامة ما يحتّم عليها دراسة المشكلات وتحليلها ودراستها وصياغة وصنع إجراءات وتدابير بشأنها من أجل الوصول إلى أهداف المرجوة التي يمكن أن تتجلى حيال وضع السياسة العامة حيز التنفيذ وتحويلها إلى نتائج واقعية، وتتم الإحاطة بمشكلات وتشخيصها في سياق عملية صنع السياسة العامة كأول خطوة يجب تحليلها.[1] وبهذا يتطلب صنع أي سياسة حكومية لعلاج مشكلة أوقضية عامة تحديد وتعريف واضح ودقيق لطبيعة المشكلة التي يعاني منها المجتمع ويسعى لإيجاد حل لها و يعد تحديد وتعريف المشكلة العامة من أهم خطوات رسم السياسة العامة.[2]

1) **تعريف المشكلة**: يمكن تعريف المشكلة بأنها ترتبط بقضية أو حاجات مطلوبة وبالتالي هي ظاهرة محددة لها أعراضها وآثارها المباشرة وغير المباشرة وهي قابلة للحل في إطار مقومات البيئة.[3] فالمشكلات العامة إذا هي جوهر بناء أي سياسة عامة وتعرف بأنها " ظرف أو موقف يثير الحاجات وعدم الرضا لدى

---

[1] ابتسام قرقاح، **دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر**: 1998-2009، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر ، ص30.

[2] -ثامر عامر محمد الخزرجي،**النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة**، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 200، ص163.

[3] حسن أسبة الطيب، مرجع سابق، ص25.

الأفراد وربما يجعلهم يطلبون العون والمساعدة لمواجهة ما يعانون منه وهذا ما يحصل عادة من جانب الذين يهمهم الموقف أو المتأثرين به أو من جانب الممثلين أو المتعاطفين معهم". [1]

ويتم التساؤل هنا من الذي يجعل الحكومة أو صانعوا القرار يهتمون ببعض المشاكل دون الأخرى، لهذا فإنه لا يتم الاهتمام بالمشاكل العامة التي تمس شريحة واسعة من المجتمع وتثير انتباه الحكومة مثل التلوث البيئي و الفقر، لذا فالمشكلة العامة هي التي تدفع صناع السياسة العامة للتحرك بسرعة لأنها تمثل مجموعة المطالب والحاجات والقيم التي يجب الاستجابة لها،وصفة العمومية هي الصفة الأساسية في تحديد مشاكل السياسة العامة. [2]

2) **تحديد الجواب على المشكلة:** وذلك بتحديد المعايير الواضحة والخاصة بما يجب على الإجراء المتخذ أو القرار أن ينجزه وما الهدف الذي يجب على القرار أن يصل إليه، وتعد هذه النقاط الثلاث قوام التشخيصي الدقيق لقضايا والمشكلات هو نصف حلّها، و تتطلب تشكيل حوصلة عن الأبعاد الحقيقية للمشكلة وكذلك عن مختلف ردود الأفعال وما قد تثيره من سياسات عند معالجتها أو من القول أن القضايا تتطور من مشاكل خاصة الى قضايا عامة تمس أكبر قدر من الفئات الاجتماعية وتتعالى حيالها الأصوات وتجلب إليها نظر المسئولين السياسيين فيجب أن تدرج المشكلات في خانة معينة داخل الحكومة حسب الأولوية.[3]

3) **الأجندة السياسية أو جدول ألأعمال:** تعرف المشكلة بطريقة خاصة في أعمال الحكومة فمن بين آلاف المطالب التي ترد الحكومة يلاحظ أي تكملة منها هي التي تحظى باهتمام صناع السياسة العامة فهذه القائمة من المشاكل التي بمحض إرادته أو التي تجد الحكومة نفسها ملزمة بالاستجابة لها فهي التي تعبر عن جدول أعمال الحكومة.[4]

وعليه فالقضية عندما تتطور وتصبح مشكلة عامة تتطلب تحديد ودراسة رسمية لها كتبرير للتدخل الحكومي فمن الضروري أن تكون عامة حتى تجد لها ترتيبا في أجندة الحكومة كأول نقطة في دراسة المشكلات العامة ومن ممثلي الحكومة يفكرون في إيجاد السبل والخيارات المناسبة لطرحها لبدائل متاحة فيما بعد حيث تقع مسؤولية انتقاء المشكلات على فئة معينة من الموظفين الحكوميين يطلق عليهم اسم المنظمون السياسيون

[1] حسيبة غارو، مرجع سابق ، ص66.
[2] أحمد مصطفى الحسين، **تحليل السياسات: مدخل جديد للتخطيط في الأنظمة الحكومية**، دبي: مطابع البيان التجارية، 1994، ص250.
[3] ابتسام قرقاح ، مرجع سابق ص ص31-32.
[4] أحمد طيلب، مرجع سابق ، ص 26.

الذين يستثمرون جهدهم وأوقاتهم في سبيل التعرف على حجم المشكلات وتحليلها والتعرف و لكل نظام سياسي أكثر من جدول أعمال واحد تكون في القضايا العامة متباينة من حيث درجة تأثيرها.[1]

وقد ترد أيضا بعض القضايا في هذا المستوى من الأجندات ذات بدائل واضحة ومعلومة ذات تأثير تباييني وحجم متوسط الشيء الذي يسهل من مهمة العاملين بالسياسة وتكون القضايا ذات معالم واضحة في الفقه الحكومي وعميقة في العمل والذي يهمنا هنا هو أن التعرف على المشكلات يكون بإيجاد موقع لها في أجندة الحكومة ثم التحرك بشأنها لحصر أبعادها والبحث عن الخيارات التي تؤمن للمسئولين الحكوميين حرية التحرك وإبداء الرأي إزاءها .

ثانيا: مرحلة تجميع البيانات والمعلومات حول مشكلات السياسة العامة

إن توفير المعلومات اللازمة والدقيقة سيؤدي إلى الكشف عن المشكلات ونقاط الضعف في أي نظام سياسي كما أن المعلومات الناتجة من تحليل المشكلات توضح بعض التصورات والتوجيهات التي تدور في أذهان صانعي السياسات والتي تكون في بدائل المرحلة القادمة.[2] وتعمل هذه المرحلة على جعل أكبر قدر ممكن من البيانات والإحصائيات المتعلقة بالمشكلات من جهة وبالإمكانيات المتوفرة من جهة أخرى،كما يجب أن تكون البيانات والمعلومات دقيقة وحديثة ومعبرة عن الواقع الفعلي لكي يمكن الاعتماد عليها في المرحلة الموالية لوضع البدائل والمفاضلة منها، كما يتم تحديد المصادر الوطنية والدولية التي لها علاقة بالمشكلة التي يمكن لها التدخل فيها،و هناك ثلاث أسس يجب الالتزام بها في سبيل التمكن من تجمع المعلومات المتكاملة التي يحتاجها صناع السياسة العامة للقيام بمهامهم.

- التفكير الدقيق والمستمر بالمشكلات لضمان دقة تحديد مصادر المعلومات المرتبطة بتلك المشكلة وأبعادها المؤثرة.
- تفعيل دور الاستشارة والمشاورة مع ذوي الاختصاص والخبرة والمحللين من أجل الحصول على معلومات إضافية تعزز من فهم حدود المشكلة وظاهرها.
- حسن استخدام المعالجات الإحصائية لتوفير معلومات كافية كما ونوعا وفي الوقت المحدد سواء تعلق الأمر بالأهداف والوسائل وبالتأثيرات المتبادلة بين القرارات والبدائل السياسية وتوظيف أحسن

[1] أحمد طيلب، مرجع سابق، ص27.

[2] حسيبة غارو، مرجع سابق، ص69.

المعلومات بالاستناد الى مقاييس موضوعية والدقة والثبات بما يضمن إعطاء القرارات والتقييمات الجيدة للخيارات والتفضيلات.[1]

ثالثا:مرحلة بلورة السياسة العامة (وضع البدائل)

بعد تحديد المشاكل و وضعها على الأجندة السياسية ثم جمع المعلومات لترتيبها لابد للحكومة من بلورة أفكار والسياسات الممكن إتباعها للتعامل مع المشاكل ذات الأولوية، وهذه العملية تأتي محصله لتفاعل عدة عوامل منها الاقتصادية والاجتماعية.[2]

فإعطاء الحلول للمشكلات والقضايا العامة نابع من قدرات وخبرات محللي السياسات العامة عن طريق الوصف وكذا استخدام بعض الأساليب الرياضية خاصة إذا كانت السياسات الاقتصادية أما السياسات الاجتماعية غالبا ما تناقش بدائلها وفق اعتبارات دور الدولة ومسؤولياتها، وفي هذه المرحلة يتم محاولة التعرف على الحلول المختلفة للمشكلة القائمة، وبالنسبة لصناع السياسة العامة ليس للمشكلة طريق واحد بل لها عدة طرق فبعد جمع المعلومات وترشيحها يتم تقديمها لتعطي أو تحول على حلول مختلفة وكذا نتائج التحول والتأثير عند استخدام هذا الحل أو ذلك ومدى قابلية هذه الحلول على تأثيرات المشكلة وبما أن العملية تخضع لصراع والمنافسة والمساومة فإن عملية وضع البدائل تراعى جميع الاطراف وتتجنب البدائل التي تحدث آثار سلبية أو نقصد السياسة مضمونها وهدفها في المراحل الموالية.

إن هذه المرحلة تتطلب دراسة عميقة وتحليل دقيق سواء تعلق الأمر بمن يحضرون السياسات من موظفي رسميين وشخصيات وزارية لكن الدور البارز هنا يرفع إلى محلل السياسات العامة والذي يعد دوره من صلب مراحل صنع السياسة العامة وشيع هذا الدور من المنهجية العلمية المطبقة في عملية التحليل ووضع البدائل انطلاقا كذلك من الوظيفة الهادفة إلى تحسين مستوى الكفاءة كبديل.[3]

ومهما كانت الطرق المؤدية إلى صياغة المقترحات السياسة العامة وما قد يحدث فيها من تناقضات وتضارب في المصالح بهدف الكسب السياسي فإن جدوى البدائل المقدمة تتوقف بصورة شبه كلية على المعلومات الواردة إلى ذاكرة الحكومة من المرحلة السابقة وكذا مدى ملائمة ودقة وشمولية وحداثة هذه

[1] أحمد طيلب، مرجع سابق ، ص29.

[2] مصطفى أبو زيد فهمي ، حسين عثمان ، **الادرة العامة**،الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة 2003، ص78.

[3] أحمد طيلب، المرجع نفسه، ص 31-32.

المعلومات ووصولها في الوقت المناسب سواء كان الرافد هو محللون سياسيون أو مراكز معلومات أو معاهد أو بحوث ودراسات متخصصة.

رابعا: مرحلة بلورة وصياغة السياسة العامة

في هذه المرحلة يتم التساؤل حول طبيعة السياسات العامة حيث تسعى الحكومات "صناع السياسة العامة " إلى تحسين مستويات الحياة والمجتمعات بما يلبي حاجيات أفرادها والحرص على العمل من أجل تأمين وضمان حياة أفضل وهذا ما يحث الحكومة على معرفة الخيار الأفضل الذي يجب تبني مفرداته في السياسة العامة.[1]ويرى **جيمس أندرسون** أن صياغة السياسة تتضمن بلورة مقترحات اولية لبرامج العمل اللازمة لمواجهة المشكلة فصياغة المشكلة لا يعني بالضرورة اصدار قانون اوامر بالتنفيذ فالأحداث والقضايا هي التي تحدد ذلك.[2]

وضمن الكلفة والمنفعة المترتبة عن البديل الأمثل ومن أهم المعايير في المفاضلة هي :

- كلفة البديل المترتبة عنه، حينما يتم تنفيذ أي النفقات الواجب إدراجها في الموازنة العامة لتغطية احتياجات تنفيذ هذه السياسة في أي مجال كان.
- قدرة البديل على استغلال الموارد المتاحة التي يتم تسخيرها في حل المشكلة.
- نوعية المعالجة التي يقدمها إزاء المشكلة هل هي جزئية أم كلية؟
- مدى انسجام البديل مع أهداف السياسة العامة مع النظم والمجتمع والعوامل البيئية.
- درجة المخاطرة و الآثار الجانبية المتوقعة عن تنفيذ هذه السياسة و في حال عقم السياسة وعدم تحقيق الأهداف المرجوة فلابد أن تكون المخاطرة محسوبة.[3]

هذه بعض المعايير التي قد يسترشد بها محلّل السياسات ولا يكون أثر المحلل للسياسة العامة في عملية المفاضلة بين البدائل بصورة عشوائية وإنما يكون مبني على رؤية ومقاييس علمية دقيقة حيث قدمت الخبرات الميدانية والعلوم السلوكية المختلفة توجهاتها طرق ووسائل ونظريات بمقدورها أن تساعد المحللين وصناع السياسة في اختياراتهم السياسية مثل نظرية المباريات أو شجرة القرار أو نظرية الاحتمالات أوبحوث العمليات كأساليب كمية ضليعة قادرة على الكشف عن هوية البدائل وآثارها في شكل طرف بيانية

[1] ابتسام قرقاح، مرجع سابق، ص34.
[2] جيمس أندرسون، مرجع سابق، ص30.
[3] أحمد طيلب، مرجع سابق، ص33.

تهدي المحللين الى التوصل الى توقيعات سليمة التعامل مع الأحداث والمواقف والمشكلات والقضايا الغامضة وغيرها المؤكدة.

خامسا: مرحلة اعتماد وتنفيذ السياسة العامة

إن هذه المرحلة تستدعي التنفيذ الفعلي للسياسة أو البديل الذي تم تبينه ، فحال الانتهاء من تبني سياسة ما وتشريعها تصبح المقترحات والمشروعات و اللوائح التى تعتبر عن مضمونها مؤهلة لأن توصف بالسياسة العامة والتى تكتسي بطابع الرضا لجميع الأطراف المعنية بها والتي تمت فيها اختزال حجم الصراعات و المساومات وتفاوت الآراء بطريقة ائتلافية مرضية ولو على حساب قلة قليلة التي لم تبدي استحسانها هذا النوع من السياسة.[1]

إن تنفيذ السياسة العامة هو تحويلها الى نتائج عملية ملموسة كما يشير أيضا الى مجموعة النشاطات والإجراءات والتدابير التنفيذية والهادفة لإخراج السياسة العامة و وضعها حيز التنفيذ الفعلي العملي وذلك باستخدام وسائل وإمكانيات مادية وبشرية وغيرها لأجل تحقيق أهداف السياسة العامة .

وهي تعني أيضا تنفيذ الأوامر الشرعية للسياسية من خلال البرامج العامة أو كثير ما يعبر ذلك التنفيذ عن إنجازات البيروقراطية الحكوميه وأدائها ولكن بعض البيانات تحتاج الى تدخل دوائر الدول المركزية والمحلية والأفراد وجهات عديدة من خارج الحكومة وهذه العملية صعبة ومعقدة لأنها عملية ذات تأثير وبالتالي لابد أن تكون بصفة مرنة ومستمرة لأنه في النظم المعاصرة ونظرا لتعقد مهام الإدارة يتم تنفيذها من قبل نظام إداري ضخم ومعقد التركيب ومتنوع الوحدات ,يتم من خلاله جعل السياسة العامة حقيقة فعلية.[2]

وعلى هذا الأساس فإن تنفيذ السياسة العامة يمكن أن يكون له أكثر من دلالة ومصطلحات يمكن استخدامها لمرادفة " تنفيذ " هي الإدارة والتطبيق أو التفضيل وهنا قد يصعب الفصل بين مرحلتي التشريع والتنفيذ كما قال **أندرسون** " هناك صدق كبير المقولة التي ترى بأن السياسة العامة تشرع في ضوء إمكانية تطبيقها وهي تطبيق ما تنص عليه لائحة تشريعها .

[1] ابتسام قرقاح مرجع سابق، ص35.

[2] بيتر دراكر، **الادارة: المهارة ،المسؤوليات، التطبيقات**، ط1، ترجمة محمد عبد الكريم، القاهرة: الدار الدولية للنشر والتوزيع، 1996، ص85.

كما يعني تنفيذ السياسة العامة تنفيذ الاوامر الشرعية للسياسة من خلال البرامج العامة وعادة ما يعبر عن ذلك التنفيذ عن منجزات البيروقراطية الحكومية ومهاراتها الأداتية على الرغم من ان بعض السياسات تحتاج الى تدخل دوائر حدود المركزية والمحلية و الافراد وجهات عديدة من خارج الحكومة .

وخلاصة القول أنه يمكننا حصر كل الأطراف التي تتدخل في تنفيذ السياسة العامة أو التأثر فيها وبالتالي معظم النظم المعاصرة يتم تنفيذ السياسة العامة من طرف أنظمة إدارية معقدة التركيب ومتنوعة الوحدات تنفذ تلك الوحدات العمل اليومي الحكومي الذي يمس حياة المواطنين وقضاياهم بواسطة الأجهزة الإدارية الفرعية التي تتقاسم الصلاحيات كل حسب دائرة تخصه.

سادسا:مرحلة تقييم السياسة العامة(التقويم)

إن السياسة العامة والتي تفي بمتطلباتها بشكل عام،لا تكون فعالة بإنهاء عملية الأعداد والتنفيذ بل يجب أن تلازمها عملية التقويم التي تعد عملية تضم معرفة موضوعية بالنتائج السلبية والإيجابية للسياسة العامة والنتائج تنفيذها ولأثر مخرجاتها ومدى كفاءتها في تحقيق الأهداف المخطط لها، وهذا على أن يكون التقويم مواكبا لكل مراحل صنع وتحليل السياسة العامة من إعداد وتنفيذ لأن هذه العملية يجب أن تنظم أثناء صنع السياسة العامة أو البرامج فيوفر معلومات عن آثار المقترحات عن كل أعضاء المجتمع، ويساعد في عملية الاختيار وقد يقلل من تحيز الأوضاع السياسية ويزودهم بالمعلومات الضرورية، وقد يقررون إعادة صياغتها كما يحدد مزايا وعيوب بدائل السياسة العامة.[1] ويعّرف التقييم بأنه "قياس مدى فعالية برنامج معين تحت التنفيذ في إنجاز أهدافه، أو مقارنة مرحلة التصميم بمرحلة التشغيل وربط النتائج بالعناصر المستخدمة في البرامج، وكذلك العمل على تطوير البرنامج عن طريق التغيير في العمليات الحالية".[2]

وتهدف عملية التقييم الى التشخيص وقياس آثار ونتائج السياسة للتوصل الى معرفة المنجز من النتائج سواء كان ذلك قياسيا بالسلع أو الخدمات التي تقدمها البرامج أو النتائج المرحلة للسياسات العامة في مجال معين، أو ما يترتب من آثار الى جانب هذا السياسة العريضة والطويلة المدى للمجتمع ومقارنة النتائج المرحلية للسياسات العامة في مجال معين، أو ما يترتب عن آثار الى جانب هذا السياسة العريضة والطويلة المدى للمجتمع ومقارنة النتائج مع المعدات يجب أن يتم التقويم ضمن جميع عمليات السياسة

[1] السيد عبد المطلب غانم، **معايير التقويم السياسة العامة في الإدارة العامة ضمن كتاب: السيد عبد المطلب غانم وآخرون: تقويم السياسة العامة**، القاهرة : دار النهضة العربية، 1989، ص137.

[2] عامر الكبيسي ، مرجع سابق، ص38.

العامة وأن لا يتوقف إجراء التقويم على النتائج التنفيذية بل هو نشاط وظيفي يجب أن يتحقق من خلال عمليات الصنع والصياغة التطبيق ،أي يكون خلال النظر في القضايا والمشكلات العامة لأجل توفير المعلومات وحساب الحسابات المنطقية والعلمية حول المقترحات والآراء المطروحة ثم خلال عملية الاختيار حتى يتم توظيف النتائج المفيدة لمحتويات السياسة العامة ليصل من بعد الى المتابعة المستمرة لتنفيذ السياسات وتعزيزها ليكون التركيز منصبا على نواتج وآثار تلك المخرجات ،ففي ظل هذه الدائرة المتنوعة يمكن الوقوف على تحقيق السياسات العامة وكشف عيوبها ، وتبيان مواطن الخلل فيها لإعادة النظر فيها في السياسة المستقبلية.[1]

1) أنواع التقويم في السياسة العامة

أ. التقويم المتقدم: وهو يعني بدراسة الجدوى قبل تبني السياسة العامة واتخاذ القرار وهو يمثل منطلقا في سبيل اعطاء الضوء الأخضر للمباشرة يبدأ العمل بالبرنامج الجديد ، كما يمثل هذا التقويم الأعداد السياسية العامة والأداة الإرتكازية في التخطيط اللازم .

ب. تقويم الإستراتجيات: ويأتي هذا النوع في مستوى أدنى من التقويم السابق حيث يساعد على القيام بتعديلات وترتيبات وتحسينات ضرورية قبل البدء في عملية التنفيذ وردم الهوى بين الصنع والتنفيذ .

ج. تقويم البرامج: يستخدم هذا المدخل لمعرفة ماذا يجري داخل البرامج وهنا يركز المسؤول على مراقبة مدخلات البرنامج أو السياسة ، ويكون الخيار الوحيد لخبراء التقويم في المرحلة الأولى للبرامج فمثلا يقوم خير التقويم بمراقبة حجم القوى البشرية المستمرة في البرامج أو أثناء تنفيذ السياسة العامة .

د. تقويم النتائج : وهذا النوع هو محاولة لقياس آثار النتائج وآثار البرامج وذلك من خلال تبيان النتائج السلبية والإيجابية للبرنامج أو السياسة العامة و يتأثر بها الأفراد الذين يتعاملون معها وهنا يجب التأكيد على الدقة في التصميم من أجل أن يحقق البرنامج النتائج المتوقعة .[2]

[1] ابتسام قرقاح، مرجع سابق ، ص36.

[2] موفق حديد محمد، **الادارة العامة، هيكلة الأجهزة وصنع السياسات وتنفيذ البرامج الحكومية**،ط1، عمان: دار الشروق، 2000 ، ص ص134-185.

2) معايير التقويم في السياسة العامة:

هناك عدة معايير يتم استخدامها في التقويم ولا يوجد دراسات تؤكد على معايير موحدة لكن هناك اجتهادات لوضع بعض المقاييس التي يمكن تبنيها.

أ. المعيار الاقتصادي: يؤكد على التقليل من الإنفاق الحكومي ومن عيوبه هو عدم التمكن من احتساب زيادة الإنفاق والمنافع التي تتحلى عنها كنتيجة لخفض الإنفاق .

ب. الكفاءة: تعني مستوى الإنجاز أو النتائج مقاسا بالمقارنة مع الموارد المستعملة أو المدخلات ويشمل التعريف على مواصفات معينة للأشياء التي سوف تم إنجازها .

ج. الفعالية: تقيس الفاعلية المقدار الذي إنجاز من الأهداف أو القدرة على تحقيق النتائج

د. العدالة: أي من حيث التوزيع العادل للمنافع بين مختلف الشرائح ونستخدم عدد من المقاييس في كيفية توزيع الموارد والثروات.

هـ.الشرعية القانونية: أي من حيث مطابقة هذه السياسات إلى التشريعات والقوانين واللوائح المنظمة لتلك السياسات أو القطاعات او البرامج ويحدّد الدكتور **عامر الكبيسي** عدة مؤشرات في عملية التقويم للبرامج العامة وهي :"مدى تحقق الاهداف،مدى الترشيد في النفقات ، نسب التنفيذ للخطط والبرامج مدى الرضا والارتياح لدى المستفيدين ، مدى الالتزام بالقوانين والأنظمة والتعليمات النافذة ،مدى قياس المخرجات نسبة الى قياس النتائج والمعطيات، النسب المؤثّرة الحضارية والاعتبارية، حجم الموارد والفوائد الداخلية المتحققة.[1]

3) إدارة عملية التقويم: تحتاج عملية التقويم إلى ادارة فعالة حتى يمكن الاستفادة منها بشكل جيد التخطيط الجيد والمراقبة بنفس الاهتمام بالمراحل السابقة وهنا يجب على المقوم اتباع خطوات تتطلبها عملية التقويم وذلك حسب الاتي:

- تحضير خطة الدراسة التقويم من حيث غاياتها وأهدافها.
- اختيار فريق المقومين وتقدير عملية التقويم .

[1] ابتسام قرقاح، مرجع سابق ، ص 40.

- تحديد اجراءات الاستفادة من عملية التقويم.
- تنفيذ عملية التقويم من خلال تحديد المسؤوليات وتوزيع المهام وجدولة الخطوات التقويمية.
- تقويم التقويم من خلال معرفة المسؤول عن التقويم لأهداف العملية التقويمية والتأكد من جدوى أعمال فريق التقويم ومن عملية التقويم في قدرتها على تحقيق أهدافها التقويمية.[1]

4) مشكلات ومعوقات التقويم:

إن صعوبات الملاحظة في التقويم ترجع الى عدة أسباب تؤدي الى فشل السياسة العامة منها: [2]

- صعوبة تحديد أهداف البرامج من طرف صانعي السياسة مما يجعله عرضة لتغيرات المقومين الذين يختلفون في النظر مما يؤدي الى التعقيد .
- صعوبة تحديد المؤشّرات حول آراء البرامج بشكل موضوعي وصادق وما يتعلق بالمصلحة العامة.
- صعوبة رصد معلومات كافية حول متطلبات ومستلزمات العملية ومصادرة التحكم فيها حيث يعتبر المقومين في كثير من الأحيان خارج محيط السياسة العامة.
- معظم السياسات لها قيم رمزية شكل أساسي ولا تؤدي الى تغيرات ملموسة مما يجعل التقويم أمرا غير مجدي ولا يؤخذ بتوصياته .
- صعوبة تفسير العلاقة السببية فالتقويم يتطلب مراعاة ما تحدثه السياسات من تغير في البيئة وآثارها خاصة ضمن القضايا الاجتماعية و الاقتصادية المعقدة.
- المحدودية في صدق نتائج التقويم ومحدودية المعطيات والمنفعة مما يجعل منه عملا روتينيا .
- المتغيرات البيئية وعدم استقرارها بالشكل الذي يتيح للمنظمات الادارية معرفة أحوالها وواقعها جيدا.
- المشكلات المتعلقة بالجوانب الأخلاقية فالأجهزة البيروقراطية في كثير من الأحيان بغياب النزاهة والموضوعية رغم شيوع أخلاقيات المهن والمبادئ المتعلقة بالمهام والمسؤوليات .
- عدم كفاية الموارد المخصصة للعملية التقويمية وغياب الوسائل والمعايير الشاملة لتعدد أسباب المشكلات والقضايا العامة.

[1] أحمد حسين مصطفى، **تحليل السياسات:مدخل جديد للتخطيط في الأنظمة الحكومية**، الشارقة: جمعية الاجتماعين،1994، ص 140-142.
[2] ابتسام قرقاح،مرجع سابق، ص ص 41 -42.

من خلال ما سبق يمكننا تلخيص مراحل صنع السياسة العامة في شكل هندسي يشبه الدورة ، بدءا من تحديد المشكلة، المطالب السياسية، الأجندة السياسية، اعتماد السياسة العامة، ثم التنفيذ، ثم في الاخير تقييم السياسة العامة .

الشكل رقم (01): مراحل صنع السياسة العامة

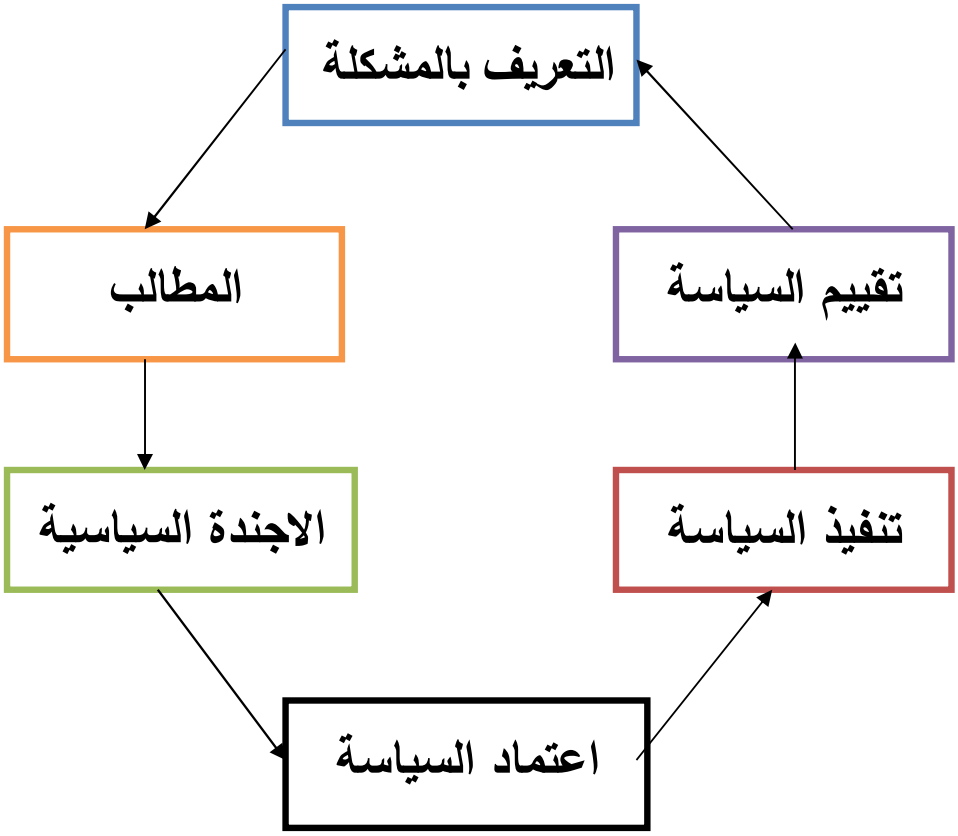

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على المعلومات الواردة في البحث

المطلب الثاني: فواعل ضع السياسة العامة

لأن السياسة العامة عملية حيوية وديناميكية فإننا نجد العديد من الفواعل التي تشارك في صنعها سواء كانوا رسمين يتمتعون بصلاحيات قانونية تسمح لهم بالمشاركة في صنع السياسة العامة مثل السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والجهاز الإداري والقضائية أو فاعلين غير رسمين من خلال ممارسة الضغوطات على السلطة .

أولا: الفواعل الرسمية

1) **السلطة التشريعية**: تقوم السلطة التشريعية على توافر مجموعة الوظائف الأساسية في إطار النظام السياسي، ومن أهم تلك الوظائف هي سن التشريع، وضع الدستور وتعديله، الوظيفة الانتخابية، الوظيفة المالية، الوظيفة التنفيذية، الوظيفة القضائية، وظيفة التحقيق، وكشف المعلومات.[1]

وتنجز الهيئات التشريعية مجموعة واسعة من الوظائف فالمناقشات في الجمعيات التشريعية يمكن أن تساهم في عمليات التأييد الإجتماعي، وتبلور تصورات النخبة والمواطنين ليس بالنسبة للقضايا السياسية بل وبالنسبة لقوانين وإجراءات النظام السياسي ويمكن للجمعيات التشريعية أن تلعب دورا رئيسيا في توظيف النخبة، خاصة في النظام البرلماني، يكتسب رئيس الوزراء وأعضاء وزارته عادة خبرتهم السياسية، وقد تكون جلسات الاستماع في اللجان والمناقشات في قاعة الجمعية التشريعية مواقع هامة لتوضيح المصانع وتجميعها خاصة في غياب سيطرة حزب الأغلبية أو ممارسة لهذه السيطرة.[2]

2) **السلطة التنفيذية**: لا يمكن إخفاء دور السلطة التنفيذية في صنع السياسة العامة بأنها اصبحت اليوم هي المهيمنة سواء في الدول المتقدمة أو النامية من خلال تقديم مشاريع القوانين للبرلمان وهي ذات صلة وثيقة بالسلطة التشريعية و القضائية.[3]

ولا يقتصر دور السلطة التنفيذية في مجال صنع السياسة العامة الداخلية والخارجية فهي ايضا لها الأهمية الاولى في العملية السياسية فقد تلعب كمدافع عن بعض المصالح المحددة،كأن يدعم رئيس الوزراء مصالح

---

[1] أوستن رني، **سياسة الحكم**، ترجمة: حسين علي الدنون ، الجزء الثاني، بغداد: الأهلي للنشر والتوزيع ، 1966،ص90..

[2] غابرييل ألموند، بينغهام باول، **السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر**، ترجمة هشام عبد الله ، الأهلية للنشر والتوزيع ، 1998، ص171.

[3] أحمد رشيد، **شكل التنظيم الحكومي في إطار السياسة العامة، في تحليل السياسة العامة: قضايا شطرية ومنهجية**، المحرر: علي الدين هلال و آخرون ، ص113.

المتقاعدين ومناطق اصابها الكساد ويتحدث اعضاء الوزارات عادة عن مصالح معينة مثل العمل،الزراعة، الأقليات ويمكن لهم ان يلعبوا دورا حيويا كمجمّعين للمصالح في اثناء سعيهم بإيجاد ائتلافيات تجيد تشريعاتهم، والسلطة التنفيذية عادة هي أهم بنية في صنع السياسة واعتمادا عن تقسيم السلطات التنفيذية و التشريعية يكون لها جزء تتبناه وتشرف السلطة التنفيذية ايضا على تنفيذ السياسات ويمكنها أن تحاسب المسئوولين التابعين على تنفيذها.

وإذا كانت السياسة العامة هي برامج الحكم والبوتقة التي تنصهر فيها التوجيهات الفكرية والعملية للحكومة، من خلال توضيح رؤيتها العملية لتحقيق التنمية في كافة المجالات، فإنه من المنطقي القول أن السلطة التنفيذية تعد مركز الدائرة في كل عمليات صنع السياسة العامة من إعداد وتنفيذ وتقويم ومسؤوليتها في ذلك تفوق أي دور آخر.[1]

3) **السلطة القضائية:** تقتضي الفكرة المثالية في استقلالية القضاء بوجوب تنظيم القضاء وفقا لقاعدتين أساسيتين أولهما يعتقد أنصار هذه الفكرة أنه يمكن تحقيق العدالة بأي حال من الأحوال إذا كان الخصم والحكم شخص أوهيئة واحدة، وثانيهما يذهب مؤيدو فكرة إستقلالية القضاء إلى أنه إذا ما أريد لمرفق القضاء أن يقوم بوظيفته على أتم وجه فإنه يتحتم أن يتاح له العمل في جو من الهدوء و الأنا والتبصر، ومن الناحية العملية يتباين دور الجهاز القضائي في العملية السياسية في مراقبة و تقييم تنفيذ السياسة العامة من نظام سياسي إلى آخر بحسب الأهمية و الأولوية هذا الجهاز و درجة الاستقلالية.[2]

فمكانة القضاء في الدول تمثل المعيار الأساسي لمدى احترام تلك الدولة لسيادة القانون، و تتجسد هذه المكانة بتأكيد مبدأ استقلال القضاء إذ لا يجوز للسلطة التنفيذية أو التشريعية التدخل في سير القضاء وأحكامه، ووفقا لاختصاصاتها فإن السلطة التشريعية ليس لها الحق في اتخاذ مبادرات لطرح خيارات ممكن أن تكون نواة لتشكيل سياسات عامة،و لكن وفق اختصاصاتها ذات التأثير مباشر على تشكيل السياسات.[3] وتلعب السلطة القضائية دورا هاما في تنفيذ السياسة العامة حيث تمثل ميدانا لمناقشة الآراء المختلفة التي تمثل الأفراد والمطبقين لتلك السياسة.

[1] حسن أبشر الطيب ، مرجع سابق ، ص ص 125-126.

[2] ابتسام قرقاح ، مرجع سابق، ص ص51-52.

[3] حسن بشير الطيب ، المرجع نفسه ، ص127.

4) **الجهاز الإداري**: يمارس الجهاز الإداري مجموعة عدة من الوظائف تكون ذات طبيعة مرفقيه وخدمية ووظائف محلية، وكل هده المجموعات يتم التعبير عنها في السياسة العامة وفي توجيهات النظام الحاكم، ويقوم الجهاز الإداري بمهام تتعلق بتنفيذ القوانين و تنفيذ القواعد والتعليمات والجهاز الإداري هو الذي يحتكر جانب المخرج من النظام السياسي، و يتجاوز دور الجهاز الإداري مهمة التنفيذ إلى التأثير في وضع السياسي، ولعل ذلك يعود لارتباط الجهاز الإداري الوثيق بالسلطة التنفيذية مما جعله جزءا هاما منها في الدولة مما فسح لها مجال التأثير المباشر في وضع القرارات و ذلك من خلال الدور الذي تلعبه السلطة التنفيذية في وضع السياسة العامة للدولة مع السلطة التشريعية و ارتباط الوظيفة الإدارية بالسلطة التنفيذية و مهامها.[1]

و هكذا وبرغم عن النظرة التقليدية الشائعة في العلوم السياسية حول عدم مشاركة الجهاز الإداري في صنع السياسة العامة و تخصصه فقط في التنفيذ إلا أن هناك اتفاق عام حول الدور الكبير الذي يقوم به البيروقراطي في صياغة ومناقشة السياسات العامة ذلك لأن الإدارة تمتلك المعلومات الكافية عن السياسة نتيجة مشاركتها في تنفيذ تلك السياسات العليا.

ثانيا: الفواعل غير الرسمية

وهم الجهة أو الطريق الثاني الذي يمارس دوره في صنع السياسة العامة من خلال صفتهم الشخصية وليس الرسمية فهم يمارسون و يشاركون في صنع السياسة العامة من خلال التأثيرات أو الضغوطات التي يطلقونها و يؤثرون بها على الصناع الرسميين لما يحوزون عليه من قوة مثل جماعات المصالح والأحزاب السياسية،[2] وعليه فإن تأثير الفواعل غير الرسمية في تقويم السياسة العامة تستدعي في البداية وجود منظمات فعالة تقوم بالربط الوثيق بين الدولة و المواطن.

1) **جماعات المصالح**: وهي تلك الجماعات المؤثرة التي تتصف بالسمات المتمثلة بنزع التنظيم وبممارسة الضغط السياسي المعني على صناع السياسة العامة الرسميين، في سبيل هدف مقصود تسعى إليه تلك الجماعات من خلال قوتها التأثيرية في أن تكون لها القدرة على تشكيل مركز مستقل إلى درجة ما للقرار الذي يمثلها من حيث التوجه و الغاية ومن حيث ممارسة الضغط الفعلي و الواقعي في حياة السياسة

[1] ابتسام قرقاح ، ،مرجع سابق ،ص ص.53-54.

[2] المرجع نفسه، ص 222.

العامة ويمكن أن تصف تلك الجماعات في ضوء المصالح التي تبحث عنها أو تدافع عنها ضمن صنفين هما:

الصنف الأول : جاءت المصالح المادية التي تسعى للحصول على مزايا جديدة أو على الحفاظ على المراكز و المواقع الحاصلة عليها أصلا ، مثل النقابات و الغرف و المنظمات المهنية و التجارية والزراعية و غير ذلك مما يماثلها.

الصنف الثاني: جماعات المصالح المعنوية، التي تؤكد على الأطروحات الثقافية وقضايا النضال لصالح قضايا معينة أو الدفاع عن مبادئ وقيم روحية وأخلاقية مثل دور العبادة والنوادي الاجتماعية و السياسية و الطلابية وغير ذلك مما يماثلها.

و يبرز دور جماعات الضغط أو المصالح على الصعيد السياسي بقيامها بالدفاع عن مصالح أفرادها وعن الأفكار والمبادئ التي يؤمنون بها وهي تعمل على توجيه لسياسة الدولة في الاتجاه الذي يخدم هذه المصالح والأفكار وهدفها التأثير في السلطة السياسة من أجل تحقيق المكاسب.[1]

2) **المجتمع المدني**: يعرف **ستيفن ديلو** المجتمع المدني بأنه أشكال عديدة ومختلفة من الجمعيات، غالبا ما يطلق عليها مجموعات طوعية أو مؤسسات ثانوية، هذه التنظيمات توجد خارج الهياكل الرسمية لسلطة الدولة، تشير إلى حيز مستغل يتوفر للأفراد فيه حرية تتيح عدد متنوع من خبرات الحياة التي تتيحها تجمعات متنوعة يستطيع الأفراد الانضمام إليها، وأحد الجوانب المهمة في المجتمع المدني انه كحيز مستغل ، يعمل كعازل ضد سلطة الحكومة المركزية فيها دون خوف من تدخلات الحكومة.[2] و لقد حدد **صمويل هنتنغتون** أربع معايير يمكن استخدامها للتحكم على مدى التطور الذي بلغت مؤسسة أو منظمة ما وهي قدرة التكيف مقابل الجهود والاستغلال في مقابل التبعية والخضوع والتعقد في مقابل الضعف التنظيمي والتجانس مقابل الانقسام.[3] وعلى هذا فالمجتمع المدني يعد من ابرز القواعد في النظام السياسي اذ يلعب دورا مهما في توجيه صنع السياسة العامة باعتباره يشمل مختلف الأبنية السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية في المجتمع و التي تعمل باستقلالية عن الدولة.

---

[1] ابراهيم درويش، **النظام السياسي دراسة فلسفية تحليلية** ، القاهرة : دار النهضة العربية ، 1968، ص44.

[2] زهير بوعمامة ،"**محاولة لفهم طبيعة وحدود انفتاح السلطة على فعاليات المجتمع المدني و أثره في عملية التحول السياسي في الجزائر** " ورقة بحث قدمت في دراسة الملتقى الوطني الأول حول التحول الديمقراطي في الجزائر "، بسكرة : الجزائر ، 10-16 ديسمبر 2005 ،ص 112.

[3] ثامر كامل محمد الخزرجي، **النظم السياسية الحديثة والسياسة العامة**، عمان: دار مجدلاوي ، 2004، ص110.

3) **القطاع الخاص**: يعتبر القطاع الخاص أهم القواعد غير الرسمية وقد عرفه **احمد زين العابدين** بأنه: "نشاط غير طوعي وغير حكومي أو شبه حكومي يقوم به كيان وطني أو كيان أجنبي مانح أو منفذ برامج و يكون النشاط ذا أغراض اجتماعية أو تنموية مختلفة ويحكم هذا القطاع قوانين السوق حيث ان القطاع الخاص هو عمل مبذول داخل نطاق سوق العمل أي عمل يبدل لأسباب حصول على مقابل مادي أونقدي واجب السداد يمكن أن يطالب به قانونيا أو عرفيا" وتطورات علاقة منظمات القطاع الخاص بالحكومة بناء على تطور إقتصاد السوق حيث يتطور القطاع الخاص و يتوسط نشاطه في ظل الحرية الاقتصادية، الأمر الذي يترتب عليه اتساع دوره في التأثير على اتخاذ القرار السياسي وفقا لمدى الحرية السياسية المتاحة، وتستند علاقة القطاع الخاص بالحكومة في الاطار النظري على نظريتين أساسيتين هما نظرية التعددية و التي تشير إلى وجود جماعات متعددة في مجتمع تعمل على تحقيق مصالحها بالتأثير في السياسة العامة و هذا التنافس يؤدي إلى الاتفاق على مصالح مشتركة و كذلك نظرية حكم النخبة فترى سيطرة النخبة على صنع القرار و تتوزع السلطة في شكل هرمي.[1]

4) **الإعلام**: الإعلام كما يعرفه " **سمير حسن** " هو كافة أوجه النشاط الاتصالية التي تستهدف تزويد الجماهير بكافة الأخبار والحقائق والمعلومات السليمة عند القضايا والموضوعات والمشكلات ومجريات الأمور بطريقة موضوعية "،[2] و لقد تطورت وسائل الإعلام بشكل مذهل و يمكننا تقسيمها إلى وسائل تقليدية كالتلفزيون والإذاعة والصحافة المكتوبة و وسائل الإعلام حديثة و إلكترونية مثل الانترنت و الهاتف النقال، وللإعلام وظائف عديدة من بينها المراقبة الإعلامية على مستوى العالم وتفسير الأحداث السياسية والتأثير المدروس في طريق بعض الأخبار السياسية لإثارة النخبة الحاكمة للقيام بإصلاحات و أيضا للإعلام دور في التنمية السياسية و يمارس التسويق السياسي.[3] و بذلك تؤثر وسائل الإعلام في إظهار المشكلة من خلال عرضها بأسلوب سياسي مناسب، كما لها دور في وضع البرامج كأقصى تأثير يمكن أن تصل إليه البرامج.[4]

وفي نهاية المبحث نشير أنه من الفواعل غير الرسمية من الضروري التطرق إلى دور الأحزاب في وضع السياسة العامة و نظرا لأهمية هذا الفاعل في موضوع بحثنا أفردنا له المبحث الموالي.

---

[1] ابتسام قرقاح ، مرجع سابق، ص ص 65-68.

[2] رحمية الطيب عيساني، **مدخل إلى الإعلام والاتصال**، الأردن: دار الكتاب العالمي، 2008، ص13.

[3] ابتسام قرقاح، المرجع نفسه ، ص ص71-74.

[4] زين نجاتي ،**سياسة الأخبار و أخبار السياسة**، القاهرة : مكتبة الشروق الدولية ، 2004، ص283.

المبحث الرابع:

دور الأحزاب في صنع السياسة العامة

يعرف **موريس دوفرجي** الحزب السياسي بأنه " ليس مجموعة فحسب وإنما عدد من المجموعات أي تجمع مجموعات صغيرة منتشرة على مستوى البلد (فروع ، لجان، جمعيات محلية) مرتبطة بمؤسسات تنسيقية.

وعرفه **فوزي أيوب دياب** على أنه "وحدة معقدة فهو منظمة اجتماعية لها جهاز إداري وهيئة موظفين دائمين، كما لها أنصار عديدين ينتمون إلى بيئات و فئات و لهم عادات مختلفة، وهذا التباين بين أفراد الشعب هو الذي يدفعهم إلى الانتماء للأحزاب لأن الأحزاب هي الأداة التي يستعملها الشعب للتعبير عن أمنياتهم.[1]

المطلب الأول: دور الأحزاب السياسية في وضع السياسة العامة

تعتبر السلطة التشريعية في الوقت الحاضر أهم السلطات في الدولة فهي السلطة التي تقوم بين القوانين أي بوضع القواعد العامة الملزمة للأفراد و للبرلمان وظائف عديدة و تقليدية متعارف عليها في الأنشطة الدستورية المقارنة إلى جانب الوظيفة الأصلية و المتمثلة في سن القوانين و المراقبة و تعديل الدستور إلى جانب المشاركة في وضع السياسة الخارجية.[2]

وتمر العملية التشريعية بعدة مراحل فهناك مرحلتين ينفرد بهما البرلمان وهما المداولة والتصويت، ومرحلتين تنفرد بهما السلطة التنفيذية وما يقتضيه هذا الحق من تقرير مسؤولياتها التي قد تبدأ من إبداء الرغبات في طرح الأسئلة إلى الاستجواب وتقصي الحقائق تم التحقيق وسحب الثقة من وزير معين أو من الحكومة كلها واللجوء إلى هذه الوسائل يستدعى توفير بعض الشروط لكي لا يستعمل هذا الحق تعسفا، و كذلك إتباع بعض الإجراءات المعقدة في الدستور أو تضعها قوانين محددة.[3]

وتكون المساهمة في هذه السلطة أو المجالس النيابية عن طريق مشاركة الأفراد في الحياة الحزبية السياسية للدولة وذلك في إطار المشاركة السياسية حيث تعبر هذه الأخيرة الطريقة المثلى للاهتمام

---

[1] فايز عياد سعيد، **قضايا علم السياسة العام**، بيروت: دار الطباعة للنشر، 1986، ص86.

[2] حسيبة غارو، مرجع سابق ، ص79.

[3] عبد الكريم علوان، **النظيم السياسية والقانون الدستوري**، ط1، عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2006، ص167.

المصالح العامة وبواسطتها يشارك في صناعة القرار السياسي وخاصة رسم ووضع السياسة العامة وذلك عن طريق المؤسسات السياسية المنتخبة والتي تعبر على اهتمامه أو جزء منها، فالبرلمانات أو الهيئات التشريعية في الأنظمة الديمقراطية تلعب دورا هاما وأساسيا في التنمية و التحضر وهي عبارة عن مؤسسة نيابية تتكون من نواب يمثلون جميع شرائح المجتمع وذلك من خلال الأحزاب السياسية فهي التي تقوم باختيار المرشحين للمجالس النيابية.[1]

فأهم وظيفة يقوم بها البرلمان هي وظيفة التشريع حيث يقوم بإعداد النصوص القانونية وذلك بدراستها داخل اللجان المختصة ومناقشتها مع الحكومة و اعداد تقرير لها يعرض على النواب للتصويت عليها فان حصلت على الاغلبية المطلوبة ارسلت الى رئيس الدولة لإصدارها ونشرها والسهر على تنفيذه.[2] وهناك خطوات تشارك بها الهيئة التشريعية في إعداد السياسة العامة و ذلك من خلال ما يلي:

1) أن الجهاز التشريعي بصفته النيابية أو التمثيلية مسؤول بشكل مستمر عن التمكين لمختلف القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية من أن تجد تعبيرا مناسبا عند صنع السياسة العامة فهذه الأخيرة تكون محل نقاش وتجاذب مستمر ومساواة والتي تعطي معلومات وتفصيلات تساعد على توازن السياسات وجعلها أكثر مرونة لاستيعاب كافة الاتجاهات السياسية.

2) تضم هذه الأجهزة البرلمانية آليات هامة تساعد على جمع حقائق والتشاور مع الأطراف المعنية بالمشكلة ومن بين هذه الآليات اللجان البرلمانية التي تشكل بغرض التحقيق والتحري وسماع آراء الخبراء والمختصين للحصول على المعلومات اللازمة لصنع السياسات العامة ولابد من أخذ آراء الأفراد الذين توجه إليهم السياسات العامة .

3) إن الجهاز التشريعي قد يعرض على بعض السياسات العامة، ويقترح بعض السياسات في شكل تدابير من دوره التمثيلي خاصة إذا ما رأى أن التقديرات والأولويات المتخصصة لبعض جوانب السياسة العامة لا تتفق مع مصالح الفئات المتمثلة فيه و خاصة الأغلبية منها.

و في الغالب تكون سياسات هذا المستوى (التشريعي) عامة وشاملة وتشكّل منطقا مرجعيا لسياسات العامة المتنوعة ضمن المستويات الأخرى الأكثر تخصصا وعلمية، توجهاتها المجتمعية والإنسانية التي

[1] حسيبة غارو، مرجع سابق ، ص ص.81-82.

[2] سعيد بوشعير، **القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة**، ج1،ط5 ، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ،2003، ص24.

تربطها بالمجتمع وجمهور الناخبين والبيئة المحلية ويسعى في إقرارها لتلك السياسات على خلق التوازن بين المطالب الاجتماعية وبين القدرة التنفيذية للحكومة والتوفيق بين الضغوطات والمصالح المتبادلة ذات التأثير في عملية صنع السياسة العامة من خلال أعضاء البرلمان ورئاسته جلساتهم ولجانهم المتخصصة.

إذا مرحلة صنع السياسة العامة تناط من ناحية المبدأ ومن الناحية الرسمية إلى السلطات التشـــريعية ولكن من الناحية الواقعية كل الفواعل تساهم فيها وفي هذه المرحلة يتم لفت انتباه الهيئات الرسمية لوجود مشكلة في المجتمع تتطلب حل، وبالتالي فكل التنظيمات وعلى رأسها الأحزاب السياسية الموجودة في المجتمع تساهم في إظهار الجانب الذي يخدم مصالحها من المشكلة حتى إدراجها في الأجندة السياسة للحكومة أين يتم ترتيب القضايا حسب أهميتها (حسب درجات الضغط وحسب من يمتلك القوة) ليتم إصدار نص قانوني.

و بذلك يتضح أن الأحزاب هي التي توفر للنظام الديمقراطي التنسيق الفعال بين الحكام والحكوميين، وهي تقوم بذلك باعتبارها تنظيمات ومؤسسات سياسية دستورية مهمتها تلبية حاجات الأفراد وحل مشاكلهم فهي تعمل على تحويل هذه الأخيرة إلى برنامج واضح وخطة عمل محددة من أجل إيصال مطالبهم إلى صانعي السياسات العامة، فالحزب هو الذي يحّدد للجماهير ما هو مطلوب منها ويبيّن لها الأهداف المرجوة من المخططات التي يصنعا الحزب وهو في آن واحد " المخطط و المنفذ " لأن بعد أن تحدّد المشكلة أو القضية العامة ودخولها في الأجندة السياسة تعرض على السلطة التشريعية .

وبالتالي على الأحزاب السياسية المتمثلة في هذه السلطة مناقشتها وإيجاد حل لها عن طريق سن مجموعة من قوانين ولكن إلى جانب السلطة التشريعية نجد السلطة التنفيذية التي تقوم أيضا بصنع السياسات العامة من خلال اللوائح والقوانين التنظيمية، ولكن مهمتها الأساسية هي تنفيذ هذه السياسات على أرض الواقع و متابعتها وذلك في إطار الحكومة و الأجهزة الإدارية التابعة لها.[1]

[1] حسيبة غارو ، مرجع سابق ، ص ص 83-84.

المطلب الثاني: دور الأحزاب في تنفيذ السياسة العامة

إن تنفيذ السياسة العامة يمكن تعريفه من خلال تناول بعض التعريفات لبعض الباحثين فهي تعني "تنفيذ الأوامر الشرعية للسياسة من خلال البرامج العامة والإجراءات وعادة ما يعبر ذلك التنفيذ عن منجزات البيروقراطية الحكومية وعن مهارتها الأدائية، على الرغم من أن بعض السياسات العامة قد تتطلب التعاون بين دوائر الدولة المركزية والمحلية والأفراد والجهات الأخرى من خارج الحكومة." وعليه فتنفيذ السياسة العامة هي عملية مرنة باستمرار ولها القدرة على جعل السياسة العامة حقيقية و فعلية كما تتضمن عملية متحركة باتجاه السياسة و باتجاه الفعل معا بالشكل الذي يجعل منها سياسة لاستمرار الفعل نحو تحقيق الأهداف.[1]

وهناك من عرفها انها مجموعة الاجراءات والنشاطات العملية التنفيذية التي تهدف لإخراج السياسة العامة من حيز التخطيط الى الحيز العملي وتقوم على استخدام المصادر والموارد البشرية والمادية لأجل تحقيق الاهداف.[2]

هذه التعريفات تؤكد أن السياسة العامة مفادها تحقيق غايات وأهداف معينة وللحصول إلى ذلك يجب تنفيذ وتطبيق هذه السياسة على أرض الواقع، بالتالي فهذه العملية (تنفيذ السياسة العامة) هي أكثر حقيقية وواقعية، لأنها تتعامل مع قضايا وأمور ملموسة ومع إمكانيات ومواد قائمة وموجودة على أرض الواقع وهي المهمة الأساسية التي تتولاها المنظمات والأجهزة الإدارية.

و عملية تنفيذ السياسة العامة هي التي تحول السياسة العامة من حالتها النظرية كقرار إلى حالتها الواقعية والميدانية كعمل تنفيذي، وبالتالي تستغرق وتتضمن تلك العملية جميع الحدود أو المساحة الفاصلة بين إعلان السياسة وبين تطبيقها على أرض الواقع و أيضا تأثيرها الحقيقي والتعبير الفعلي عما يحصل في الحقيقة وعما يحصل من جهة الأداء وما ينجر عنها من رأي وتغذية عكسية، في إطار الحكومة والأجهزة الإدارية التابعة لها و قد تكون السلطة التنفيذية فردية أو مزدوجة أو جماعية .[3]

---

[1] فهمي خليفة الفهداوي،مرجع سابق، ص 273.

[2] نائل عبد الحافظ العواملة، **تحليل السياسات العامة**، عمان: مركز احمد ياسين الغني،1999، ص ص165-166.

[3] حسيبة غارو، مرجع سابق ، ص 85.

وهكـــذا فإن السياسة العامـــة تجمع بين صانعي السياسة العامة ومنفذيها ومقيميها وانطلاقا من الترابط والتفاعل بين نتائج ومعطيات السياسة العامة يكون التقييم ايضا من مسؤولية الجهات التي تضعها وعليه تعتبر الاحزاب السياسية احد تلك الجهات الاساسية التي تتولى تقييم عملية السياسة العامة وذلك من خلال المعارضة او من خلال السلطة.

فمشاركة الحزب خارج نطاق السلطة تتجسد في قيامه بدور المعارضة، فالأحزاب السياسية إن لم تحكم أولم تشارك فإنها تعارض من يحكم والمعارضة كصورة للمشاركة الحزبية تتجلى في توجيه ونقذ نظام الحزب الحاكم وكشف أخطائه وتحديد مسؤوليته ومع أن الهدف الأساسي للأحزاب هو الوصول للسلطة إلا أنها تقدّم فائدة للمواطنين بما تضعه بين أيديهم من معلومات عن نشاطات السلطة الحاكمة في البلاد يتعذر عليهم الوصول إليها بوسائلهم الشخصية .[1]

وإننا نجد أنه قد تشكل الوزارة من حزب سياسي واحد إذا كان حزب الأغلبية يستطيع أن يفوز وحده بأغلبية مقاعد البرلمان، وأن يحوز بالتالي على الأغلبية البرلمانية وإلا فإنه يتعين تشكيل الوزارة من أعضاء ينتمون لأحزاب سياسية مختلفة و هذا ما يسمى بالوزارة أو الحكومة الائتلافية.

وهكذا نخلص إلى أن تنفيذ السياسة العامة تناط من حيث المبدأ إلى السلطة التنفيذية ومختلف الإدارات العامة التابعة لها كون السياسة العامة ذات نتيجة واقعية وتطبيق فعلي و بالتالي لا بد من إدراك نتائجها على أرض الواقع كما أن القوانين التي يتم تبنيها من طرف الأحزاب الموجودة في السلطة التشريعية تبقي حبر على ورق إذا لم يتم الجهاز الإداري بتنفيذها (الحكومة)،إضافة إلى أن قوة الإدارتين ترجع إلى كيفية تفسيرهم للقوانين لأنها تميز بالغموض والعموم وبالتالي يقوم الإداريين وعن طريق اللوائح التفصيلية والقرارات التنظيمية بإعطاء تفصيلات وتفسيرات لتلك القوانين.

كما نجد وزراء ينتمون إلى أحزاب معينة و من خلال مواقعهم يسعون لتطبيق برامجهم الحزبية عن طريق تفسيراتهم للقوانين، بالإضافة إلى ذلك لجوء بعض الأحزاب إلى تشكيل حكومة ائتلافية (عند غياب أغلبية حزبية في البرلمان) وبذلك تلجأ إلى تحالفات ومساومات من أجل إيجاد مصالح مشتركة فيما بينها و ذلك لخدمة أفراد المجتمع .[2]

---

[1] سليمان صالح الغويل، **ديمقراطية الاحزاب السياسية والجماعات**، ط1، بنغازي: منشورات جامعة قاريونس،2003،ص 79.

[2] حسيبة غارو، مرجع سابق، ص90.

كما تقوم الحكومة في تنفيذها للسياسة العامة بالاعتماد على الأحزاب السياسية في تكوين وتوجيه الرأي العام،إضافة إلى قيامها بدور التثقيف والتوعية والتنوير مـن خلال المحاضرات والندوات والمناقشات والتدريس لفئات معينة من الشعب كأحزاب اليسار التي تقوم بعمل برنامج محو الأمية للعمال في أوربا، كما تساهم المؤتمرات السياسية والخطب والمجادلات في شحـــن الحيـــاة السياسية وتنشيطها، وربط المواطنين بالمشاكل الوطنية التي تخصه وتخص المجتمع وإحساسه بالمشاركة في حلها، وبالتالي فالأحزاب السياسية هي حلقة وصل بين القمة والقاعدة. وهنا يظهر تأثير الأحزاب السياسية على السياسات العامة وتنفيذها وتوجيهها وذلك لكون الأحزاب ممثلة لمصالح الأفـراد والمجتمع.

وإلى جانب دور الأحزاب في تنفيذ السياسة العامة ، نجد أيضا أن لهذه الأحزاب دورا مهما و فعالا في تقسيم هذه السياسة من خلال التعرف على الانعكاسات الإيجابية والسلبية الناجمة عن تلك السياسة بعد تنفيذها، وأيضا عن أثر مخرجاتها و مدى فعاليتها و كفاءتها في تحقيق الأهداف المرجوة و المقصودة.

المطلب الثالث: دور الأحزاب السياسية في تقييم السياسة العامة

لا تحقق السياسة العامة مقاصدها وأهدافها بشكل تام وفعلي ما لم تصاحبها عملية هامة جدا وهي عملية التقييم التي تقوم على معرفة عملية وحقيقية وموضوعية بالانعكاسات السلبية أو الايجابية المترتبة عن السياسة العامة وعن تنفيذها، وعن اثر مخرجاتها ومدى فعاليتها أو كفاءتها في تحقيق تلك الأهداف،لأن التقييم الفعـال والموضوعي للسياسة العامة يعد أساس نجاحها في تحقيق أهدافها ومقاصدها.

والتقويم يعد عملية اختصاصية ذات طابع علمي تطبيقي تهدف إلى فحص البرامج والمشروعات والعمليات التنفيذية المرتبطة بالسياسة العامة ودراسة نتائجها وما يترتب عنها من الفوائد وقد قام (معهد الدراسات الحضرية الأمريكية) بوضع رؤية تعريفية أكثر عملية حيال عملية تقويم برامج السياسة العامة، من خلال المحاور الآتية:[1]

1) إن عملية التقويم تشمل ى تحديد فاعلية برنامج ما دائم ومستمر ثم التحقق من المدى الذي ينجزه به هذا البرنامج أهدافه المطلوبة.

[1] فهمي خليفة الفهداوي، مرجع سابق، ص311.

2) إن ذلك يتم من خلال الاعتماد على مبادئ البحث العلمي ونماذجه في سبيل تمييز الآثار المباشرة للبرنامج عن الآثار غير المباشرة، والتي قد تكون نتيجة لمؤشرات أخرى من غير البرنامج المعني، وفي ضوء ذلك تسعى عملية التقويم نحو تحسين البرنامج عن طريق تعديل بعض عناصرها وتطوير أدائها.

وهكذا فان السياسة العامة تجمع بين صانعي السياســة العامة ومنفذيها ومقيّميها وانطلاقا مــن الترابط والتفاعل بين نتائج ومعطيات السياسة العامة يكون التقييم ايضا من مسؤولية الجهات التي تصنعها، وأيضا من الجهات التي تقوم بتنفيذها سواء على المستوى الرسمي أو غير الرسمي وعليه تعد الأحزاب سياسية احد الجهات الأساسية التي تتولى عملية تقييم السياسة العامة من خلال المعارضة فمشاركة الحزب خارج نطاق السلطة تتجسد في قيامه بدور المعارضة.

والمعارضة كصورة للمشاركة الحزبية تتجلى في توجيه ونقد نظام الحزب الحاكم، وكشف أخطائه وتحديد مسؤولياته ومع أن الهدف الأساسي للأحزاب هو الوصول إلى السلطة إلا أنها تقدم فائدة كبيرة للمواطنين بما تضعه بين أيديهم من معلومات عن نشاط السلطة الحاكمة في البلاد يتعذر عليهم الوصول إليها بوسائلهم الشخصية.[1]

وكذا فالأحزاب (خاصة منها المعارضة) يتعين عليها أولا أن تقوم بنقد النظام السياسي الذي تقيمه الأحزاب الحاكمة وكذا السياسات العامة التي تتخذها من حيث مضمونها وزمن رسمها وتنفيذها ومدى حلها لمشاكل الأفراد و تلبية حاجاتهم وطبيعة السياسات العامة (اجتماعية سياسية ، اقتصادية ، ثقافية...) ولكن يتم هذا النقد حيث يتناسب مع الظروف الوطنية (المبادئ و القيم ، العادات و التقاليد) ولا يؤدي بالإخلال بقواعد الشرعية الدستورية.

كما يتعين على الأحزاب أن تقوم بتقديم البدائل وأن يكون لديها على وجه الخصوص برنامج وسياسات عامة صالحة للتنفيذ، لكن الملاحظ في هذا الصدد أن الأحزاب المعارضة غالبا ما تنشط في هذا الصدد بطريقتين فهي إما تقدم برامج وسياسات عامة تقترح فيها تعديلات تؤدي إلى قلب أسس النظام رأس على عقب بحيث لا تحتمل المؤسسات الدستورية أن يتم هذا التعديل بالطرق المشروعة، وإما تكتفي بتقديم برامج وسياسات دعائية لا تتضمن سوى مبادئ عامة لا تصلح لأن توضع موضع تنفيذ ويتعين على الأحزاب المعارضة في النهاية أن تكون قادرة إذا نجحت في الوصول إلى الحكم على أن تتحمل مسؤوليتها في

[1] حسيبة غارو، مرجع سابق، ص91.

استمرارية المؤسسات الدستورية وقدرتها في المحافظة على كيان المؤسسات القائمة واستمراريتها دون اضطراب، فالأحزاب مهما كان توجهها السياسي والاديولوجي يبقى هدفها واحد هو الوصول إلى السلطة فهي بذلك تتحمل البديل أو التأثير عليها للتعبير عن المصالح ليصبح صانع القرار في السياسة العامة على وعي ومعرفة تامة وعلم أكيد بها.[1]

وبهذا تعد الأحزاب احد قنوات المشاركة السياسية فعبرها تصل أصوات الجماهير الى السلطة و هي التي تقوم بتكوين الرأي العام وتمكنه من إبداء وجهة نظره بطريقة مشروعة ومنظمة وبالتالي تلعب الأحزاب دورا جوهريا في صنع وتصميم وتنفيذ السياسات العامة ومن الواضح إن الأحزاب السياسية وضمن مجالات السياسة العامة لها دور مؤثر من حيث أن لها ولاءات ضمن شرائح المجتمع .

[1] حسيبة غارو، مرجع سابق ، ص ص 94-96.

خلاصة واستنتاجات:

في نهاية هذا الفصل الذي تناولنا فيه ماهية صنع السياسة العامة من خلال التطرق لنشأتها ومفهومها من مختلف الجوانب وكذا مستوياتها وأنوعها وخصائصها ومراحلها ودور الاحزاب في صنعها نخلص الى مجموعة من الاستنتاجات العامة تشكل اطارا نظريا لفهم موضوع البحث:

- تشكّل نشأة وتطور السياسة العامة كظاهرة سياسية امتدادا طبيعيا للممارسة السياسية لمواجهة المشكلات الاجتماعية التي ترتبط ارتباطا جوهريا بحياة الإنسانية والمجتمعات ومع بداية تشكل الدولة بدأ الاهتمام بالمؤسسات السياسية كأحد أهم مقومات السياسة العامة.
- مفهوم السياسة العامة من منظور ممارسة القوة وهي القدرة التي يحظى بها شخص ما للتأثير على الأفراد والجماعات والقرارات ومجريات الأمور عن طريق وسائل والاكراه، المال، المنصب، الخبرة الشخصية، وبالتالي التركيز على عملية القوة السياسية وكيفية ممارسة النفوذ لتحقيق السياسات العامة والوسائل التي بها تم ذلك.
- السياسة العامة من منظور تحليل النظام هي توزيع القيم والحاجات المادية والمعنوية في المجتمع بطريقة سلطوية آمرة تتمثل في المدخلات والمخرجات والتغذية الراجعة وهذا المنظور يعطينا رؤية كلية واسعة لحركة البيئة وتفاعل نظمها.
- السياسة العامة من منظور الحكومة بوصف الحكومة سلطة تمارس السيادة في الدولة لأجل حفظ النظام وتنظيم الأمور داخليا وخارجيا فالسياسة العامة ينظر لها ممارسة لاتخاذ القرارات تأخذ شكل برنامج خاص ومحدد تضعه السلطات الحكومية.
- للسياسة العامة ثلاثة مستويات، السياسة العامة الكلية هي تلك السياسات العامة التي تحظى باهتمام جماهيري واسع النطاق، والسياسة العامة الجزئية وهي تلك السياسات التي تحظى باهتمام محدود يتمثل بجهود الفرد، وأخيرا السياسة العامة الفرعية وهي تلك السياسات العامة ذات الطبعة الوظيفية والتنظيمية التي تركز على القطاعات التخصصية كالموانئ والملاحة وسيكون اهتمامانا في هذا البحث على مستوى السياسة العامة الكلية.
- أهم خصائص السياسة أنها سلسلة قرارات حكومية مترابطة، فهي تتم في إطار تنظيمي محدد له صفة دستورية قانونية مكتوبة كانت أم غير مكتوبة وهذا الاطار التنظيمي هو في الحقيقة النظام السياسي والإداري لدولة معنية، ويمثل كل مؤسسات الحكومة السياسة الرسمية وغير الرسمية مثل

السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية والأحزاب السياسية وجماعات الضغط وأفراد المواطنين العاديين، فالسياسة العامة وخاصة في الأنظمة التعددية الديمقراطية هي خلاصة لتفاعل العديد من القوى ولها تأثير على عملية مخصّصة، كما أنها تصمّم بغرض إحداث أهداف مستقبلية، كما تخضع لتغيرات مختلفة في الواقع العملي وتتفاوت هذه التغيرات على حسب وضوح أهداف السياسة أو غرضها وعلى حسب درجة التفويض الممنوحة للسلطة المنفذة، كما انها تتطلب ترتيبا معينا للأولويات واختيار بين الأهداف والبدائل.

- تمرّ عملية صنع السياسة العامة بمجموعة من المراحل، في البداية مرحلة التحليل والاستفسار أو ما يسمى بصياغة المشكلة ثم مرحلة تجميع البيانات والمعلومات حول مشكلات السياسة العامة، ثم مرحلة بلورة السياسة العامة من خلال وضع البدائل وبعد ذلك تأتي مرحلة بلورة وصياغة السياسة العامة بعد ذلك تأتي مرحلة اعتماد وتنفيذ السياسة العامة وفي الاخير تأتي مرحلة تقييم السياسة العامة.
- يساهم في صنع السياسة العامة عدة فواعل منها فواعل رسمية كالسلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية وجهاز الادارة ومنها فواعل غير رسمية مثل الاحزاب وجماعات المصالح والمجتمع المدني والقطاع الخاص والإعلام.
- تلعب الاحزاب دورا هاما في صنع السياسة العامة سواء كانت احزابا معارضة من خلال البرلمان أوأحزابا حاكمة تمتلك اغلبية برلمانية وبالتالي تشكيل الحكومة وذلك من خلال كل المراحل بالمساهمة في صنع السياسة العامة وتنفيذها وكذا تقييمها في النهاية من خلال تقديمها للبرامج والعمل على تنفيذها.

الفصل الثاني:

مكانة حزب العدالة والتنمية في النظام السياسي في تركيا

تعّدّت التحليلات والدراسات السياسية المتعلقة بحزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا في السنوات الماضية وخاصة ان نجاح الحزب قد ترافق مع رؤية سياسية إسلامية جديدة داخل تركيا ومنطقة الشرق الأوسط بشكل عام ، عبرت عن نفسها من خلال إعادة رسم خارطة المجال السياسي العام داخل الفضاء الاجتماعي التركي .

وحتى يتضح لنا دور حزب العدالة والتنمية في صنع السياسة العامة في تركيا،سنتناول من خلال هذا الفصل مكانة حزب العدالة والتنمية في النظام السياسي في تركيا من خلال تناول تطور الحياة السياسة في تركيا منذ ميلاد جمهورية تركيا وبالتالي تناول ظروف البيئة السياسية والنخبة والهوية والتنظيم والبرنامج والعلاقات، حيث سنتطرق في المبحث الاول ظروف ونشأة وتأسيس حزب العدالة والتنمية من خلال تطور النظام السياسي والأحزاب في تركيا، ونتناول في المبحث الثاني النخبة المؤسسة والهوية السياسية للحزب ثم في المبحث الثالث نتطرق للأهداف والبنية التنظيمية للحزب، اما في المبحث الرابع فسنتطرق لوصول حزب العدالة والتنمية الى الحكم وعلاقته بالقوى السياسة في تركيا وهذا حتى تتضح لنا في الفصل الاخير الأدوار التي قام بها الحزب في صنع السياسة العامة في تركيا.

المبحث الاول:

ظروف نشأة وتأسيس حزب العدالة والتنمية

حتى نقترب من دور حزب العدالة والتنمية في صنع السياسة العامة لابد من ابراز مكانته في النظام السياسي في تركيا من خلال لمحة تاريخية عن تأسيس الجمهورية التركية ومسار تطور النظام السياسي والتجربة الحزبية الى غاية الظروف التي أدت إلى نشأة و تأسيس حزب العدالة والتنمية في تركيا.

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن تطور النظام السياسي في تركيا

أولا: مرحلة تأسيس الجمهورية

تراكمت المشاكل والتعقيدات على الدولة العثمانية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر أي في اخطر مرحلة من التكوين الرأسمالي المركزي الأوروبي في العالم فازدادت التبعية العثمانية للاقتصاديات الأوربية مما أدى إلى ضعف مركزية الدولة وتفكك قسماتها الاجتماعية القومية حيث فقدت أغلب الأقاليم.[1] وبعد سلسلة حروب خاضتها الدولة العثمانية مع الدول الأوربية فرضت مفاوضات "عليها إلغاء الخلافة الإسلامية وأن تتعهّد تركيا بإخماد كل حركة يقوم بها أنصار الخلافة وأن تقطع صلتها بالإسلام، وأن تختار لها دستور مدنيا، فنفّذ "أتاتورك" الشروط السابقة فانسحبت الدولة المحتلة من تركيا.[2] وهكذا مثلت معاهدة لوزان 23 جويلية 1923 تاريخ ولادة الجمهورية التركية بقيادة مصطفى كمال أتاتورك وتم إصدار أول دستور جاء في مادته الثانية: الدولة التركية هي جمهورية قومية مركزية[3]. كما بدأت مسيرة التحول نحو أوربا سلوكياً وثقافياً وسياسياً.[4] فانضمت إلى حلف شمال الأطلسي عام 1953م كما قدمت في عام 1959 م طلباً لتكون شريكاً في السوق الأوربية المشتركة .

---

[1] سّيار الجميل، **العرب والاتراك والانبعاث والتحديات من العثمنة الى العلمنة**، ط،1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1997، ص53.

[2] عبد الودود شلبي، **جنرالات تركيا لماذا يكرهون الاسلام؟**، القاهرة: دار النصر للطباعة والنشر ،2001، ص58.

[3] أحمد المرسي الصفصافي، **التطور الديمقراطي في تركيا الحديثة**، القاهرة: مركز الدراسات الشرقية،2004، ص06.

[4] - محمد نور الدين، **تركيا الجمهورية الحائرة**، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت: 1998، ص 25.

ولقد طبق مصطفى كما أتاتورك نظريته في علمنة الدولة والمجتمع على كافة مجالات الحياة في تركيا.[1] وبدأت نواة تشكل النظام السياسي بإعلان دستور عام 1923 الذي حدد شكل الدولة ونظامها ولغتها، وأعطى رئيس البلاد سلطاتٍ مطلقة فرئيس الدولة هو رئيس الجمهورية ورئيس المجلس الوطني كما يتولى رئاسة الوزراء و له أن يختار من أعضاء المجلس الوطني رئيساً للوزراء،[2] ولقد لخّص أتاتورك نفسه مبادئه في الشعار الذي وضعه لحزبه لحزبه-حزب الشعب الجمهوري- والذي يتمثل في صورة شمس ينبعث منها ستة اشعة ترمز الى المبادئ والدائمة للحكم ، وهذه المبادئ هي:[3]

1) **النظام الجمهوري**: وهو النظام النهائي لتركيا ولا عودة لحكم السلطنة والخلافة.

2) **القومية والوطنية**: وتعني أن الشعب التركي يشكل امة واحدة قائمة بذاتها وذات قومية متميزة وان المواطنة التركية حق للجميع دون تمييز ديني او عرقي.

3) **العلمانية**: وتعني أن أمور الدين في تركيا منفصلة عن امور الدولة.

4) **الشعبية**: أي أن النظام الجمهوري العلماني في تركيا هو نظام شعبي يقوم على التمثيل النيابي الديمقراطي بمفهومه الاوروبي وكذلك يعني مساواة جميع المواطنين امام القانون.

5) **مبدأ تدخل الدولة**: ويعني ان النظام الاقتصادي للدولة هو نظام المراقبة العامة وبالتالي للدولة الحق في مراقبة نشاطات القطاع الخاص والتدخل بالقوة اذا لزم الامر لوقف هذه النشاطات ان كانت ضارة بالمصلحة العامة.

6) **الثورية**: وهو يعني أن النظام طبيعة ثورية أي انه يتطور باستمرار تبعا لتطور مشاكل الحياة حتى يتم القضاء نهائيا على الجهل والتخلف.

---

[1]- رضا هلال، **السيف والهلال: تركيا من أتاتورك إلى أربكان**، القاهرة: دار الشروق، 1999، ص 85.

[2] - المرجع نفسه، ص 64.

[3] نبيل حيدري، **تركيا:دراسات في السياسة الخارجية منذ 1945**، دمشق: صبرا للطباعة والنشر، 1986، ص ص22-23.

وهكذا بدأت الايدولوجيا التي توصف "بالكمالية" في مؤتمر حزب الشعب الجمهوري عام 1931 حيث جعلت المبادئ الستة جزء من برنامج الحزب، ثم أدخلت في عام 1937 في الدستور وصارت رسمية.[1] وبذلك أرسى أتاتورك تقاليد الجيش المحترف الذي نصت عليه المادة 35 من اللائحة الداخلية للقوات المسلحة بوصفه حامياً للتعاليم التي قامت عليها الجمهورية التركية ولم تنفصل قيادة الجيش عن رئاسة السلطة التنفيذية إلا بعد وفاة أتاتورك.[2]وهكذا تبقى "الكمالية " نظريا، منفتحة على امكانية التفسير من منطلقات التفكير الغربية الليبرالية والديمقراطية. ففكرة الجمهورية بشكل خاص تنطوي على حوافز قوية تدفع باتجاه اقامة نظام ديمقراطي قائم على التمثيل الحقيقي والصحيح للإرادة الشعبية،[3] ولقد اعلن أتاتورك موقفه من الاسلام والمسلمين بشكل واضح حين قال امام المجلس الوطني الكبير: أليس من أجل الخلافة والإسلام ورجال الدين قاتل القرويون الأتراك، وقاتلوا طيلة 05 قرون ؟ لقد آن الأوان أن تنظر تركيا الى مصالحها وتنقذ نفسها من تزعّم الدول الاسلامية.[4]

[1] وليد رضوان، **تركيا بين العلمانية والاسلام: في النصف الثاني من القرن العشرين:**1950-2000 **م**،ط1، لبنان: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ،2006، ص 20.

[2] Stanfanford jay Show , Between OLD AND new : The Ottoman Empire under Sultan Selim III 1789-1807 ,Cambridege،Man Harvard University Press 1971,pp 710.

[3] هاينتس كرامر، **تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد:التحدي الماثل امام كل من اوروبا والولايات المتحدة الامريكية**، ترجمة فاضل جتكر،ط1، الرياض: مكتبة العبيكان ، 2001، ص26.

[4] Mustafa Kamel Ataturk :Nutuk , Gazi Mustfa KAMEL; Tarafindan,Istanbul: Devlet Besimeve ,1938 ,p421.

الجدول رقم (01) : أهم التطورات والقوانين العلمانية في تركيا في فترة حكم مصطفى كمال اتاتورك

الحدث أو القانون	التاريخ
إلغاء السلطنة	01 نوفمبر 1922
إعلان الجمهورية	29 اكتوبر 1923
إلغاء الخلافة ومشيخة	03 مارس 1924
إلغاء وزارة الأوقاف	03 مارس 1924
إلغاء التدريس الديني	03 مارس 1924
إلغاء المحاكم الشرعية	08 أفريل 1924
اقفال الزوايا الدينية	30 نوفمبر 1925
اعتماد التقويم الميلادي	01 جانفي 1926
قانون جديد للعقوبات	01 جويلية 1926
قانون مدني جديد (القانون المدني السويسري)	04 اكتوبر 1926
إلغاء النص في الدستور على الاسلام هو دين الدولة.	10 افريل 1928
اعتماد الأبجدية اللاتينية	01 نوفمبر 1928
تتريك الاذان	03 فيفيري 1932

المصدر: عقيل سعيد محفوظ، **جدلية المجتمع والدولة في تركيا: المؤسسة العسكرية والسياسة العامة**، ط1، أبو ظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ،2008، ص 36.

ثانيا: مرحلة التوجه نحو الديمقراطية

بعد وفاة أتاتورك عام 1938 تولى رئاسة الدولة عصمت "إينونو" وانفصلت قيادة الجيش عن رئاسة الدولة رغم أن إينونو يحمل رتبة جنرال، ودخلت تركيا التعددية السياسية والحزبية بتأسيس الحزب الديمقراطي عام 1947 بقيادة "جلال بيار" والتحقت التيارات الاسلامية بهذا الحزب للتعبير عن معارضتها للعلمانية وقد انظم للحزب رموز متدينة مثل الجنرال "فوزي جامقماق " الذي سرعان ما استقال بسبب الغموض في موقف الحزب من الدين وأسس حزبا مستقلا اسماه حزب الامة عام 1948.[1]

[1] طارق عبد الجليل السيد، **الحركات الاسلامية المعاصرة في تركيا:دراسة في الفكر والممارسة**، القاهرة: جواد الشرق،2001، ص06.

وفي 14 ماي 1950 جرت الانتخابات العامة الجديدة وأسفرت عن فوز الحزب الديمقراطي،[1]وبذلك انتهت هيمنة حزب الشعب الجمهوري على الحياة السياسية في البلاد كما مهدت هذه الانتخابات لتولي المعارضة الديمقراطية مقاليد الحكم في تركيا وليصبح "جلال بايار" رئيساً للجمهورية ويكلف "عدنان مندريس" بتأليف حكومة جديدة ومع تولي هذه الحكومة مقاليد السلطة في البلاد بدأت تعود إلى الحياة الاجتماعية والثقافية وإلى حدٍ ما السياسية بعض الملامح الإسلامية التي كانت محظورة في المرحلة السابقة مما زاد من شعبية الحزب الديمقراطي وتجذره في المجتمع التركي.[2]

وكان الحدث الديمقراطي الابرز في المجلس الوطني التركي الكبير،هو اعادة اطلاق نداء الصلوات الخمس من فوق المنابر باللغة العربية بدلا من التقاليد التي ابتدعها مصطفى كمال اتاتورك والتي سادت منذ 1933 واتخذ هذا القرار في شهر رمضان المعظم ولقد أثار هذا القرار ترحيبا لدى مختلف الاوساط الشعبية في تركيا.[3]

ثالثا: مرحلة الانقلابات العسكرية

لقد شكل وصول حزب المعارضة للحكم في تركيا صدمة كبيرة للقيادات التقليدية المرتبطة بالحزب الجمهوري، ومع تزايد هجوم رئيس الوزراء "عدنان مندريس" على تلك النخب والقيادات وما تمثله من توجهاتٍ فكرية وارتباطات مصلحية تحّرك قادة الجيش ليضعوا حداً لعشر سنواتٍ من الديمقراطية التركية حيث بدأت عصبة صغيرة من الضباط تظهر لمناقشة الوضع السياسي ثم قاموا بانقلاب صبيحة 27 ماي 1960 باحتلال المؤسسات الحكومية والإذاعة ورئاسة الجمهورية ومنازل زعماء الحزب الديمقراطي.[4] ولقد أعاد قادة انقلاب عام 1960 عقارب الحياة السياسية في تركيا إلى الوراء، متذرعين بوضع حدٍ للتطاحن الحزبي وحالة الفوضى والشقاق، وإعادة وضع البلاد على مسار الديمقراطية من جديد، وقد وعد قادة الانقلاب بإجراء انتخابات نيابية وتسليم مقاليد الحكم للحزب الفائز بعد اعتقال رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ورئيس المجلس الوطني (البرلمان) وعدد كبير من نواب الحزب الديمقراطي. وكان من نتائج

---

[1] مصطفى الزين، **ذئب الاناضول**، ط1، لندن: رياض الريس للكتب والنشر، جوان 1991،ص 301.

[2] محمد نور الدين، **قبعة وعمامة: مدخل الى الحركات الاسلامية في تركيا**، دار النهار، بيروت،1997، ص ص21-22.

[3] Binaz Topark : Islam and Political Development inTurkey , Social Economic and Political Studies of Midle East,Leiden ;E ,J, Brill 1981, p32.

[4] سيار جميل،**العرب والاتراك:الانبعاث والتحديث من العثمنة الى العلمنة**، ط،1، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية1997، ص ص199-200.

الانقلاب حظر الحزب الديمقراطي وإعدام رئيس الوزراء "عدنان مندريس" واثنين من وزرائه، إضافة إلى الحكم بالسجن المؤبد على رئيس الجمهورية "جلال بايار"ورئيس البرلمان وعدد من الوزراء والنواب، كما تم إصدار دستورٍ جديد عام 1961، أصبحت فيه السلطة التنفيذية بيد رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء، وتم إنشاء المحكمة الدستورية العليا التي تقع عليها مهمة مراقبة دستورية القوانين والتشريعات، إضافة إلى إنشاء مجلس الأمن القومي الذي يعد الأداة الأساسية للحكم في تلك المرحلة وبقي الوضع مضطربا ومتوترا بعد تلك الازمة الانقلابية وحقق حزب العدالة والتنمية نجاحا كبيرا في الانتخابات البلدية في 17 نوفمبر 1963 أًدت نتائجها إلى استقالة حكومة "إينو" الائتلافية لكي تنبثق حكومة ائتلافية ثالثة برئاسته إثر مداولات جديدة بتنفيذ اجراءات عدة منها، توزيع الأراضي على الفلاحين وتوزيع الضرائب وتحقيق للدخل القومي ولكن الحكومة عجزت عن تنفيذها وتنفيذ إجراءات أخرى بسبب ضعف برلمانها فاستقالت في 13 فيفري 1965.[1]

ولقد استمرت في هذه المرحلة مظاهر عدم الاستقرار السياسي وضعف النمو الاقتصادي، وتصاعد الحركات اليسارية والقومية، وفشل الحكومة في تحقيق النمو والاستقرار نتيجة تصاعد المظاهرات الطلابية ونمو الحركات الشبابية والطلابية. فوجهت قيادة الجيش في مارس 1971 إنذاراً لرئيس الوزراء "سليمان ديمريل" بأنه سيمارس حقه الدستوري في تسلم مقاليد الحكم إن استمرت حالة الفوضى، فقدم استقالته ليشكل عضو الجناح اليميني في حزب الشعب الجمهوري "نهات أريم" الحكومة الجديدة وعلى الرغم من الابعاد الاجتماعية الاقتصادية المباشرة للازمة التركية عام 1970 لم تكن من الخطورة بحيث تستدعي انقلابا ومع ذلك فقد صدر بيان عسكري قطع السير الطبيعي للنظام البرلماني وكان الانقلاب في 12 مارس 1971.[2]

كما تميزت هذه المرحلة بعدم قدرة أيٍّ من الحزبين الرئيسيين،حزب الشعب الجمهوري وحزب العدالة، على تشكيل حكومة أغلبية، وبدأت بين عامي 1979-1980 موجة عنفٍ واغتيالات أسفرت عن اغتيال عددٍ من قيادات الأحزاب السياسية، وتصاعد العنف السياسي، وانهارت قيمة العملة وارتفعت الأسعار ما ادى لتدخل الجيش من جديد بانقلابً عسكري في 12 سبتمبر 1980.و بعد استقرار الانقلاب تم وضع

[1] Shaw and shawK.History of the Ottoman Empire and Modern Turkey.pp.435-436.

[2] نوبار هوفسبيان وفيروز أحمد واخرون ، **تدخل العسكريين والازمة في تركيا بين الصفوة والبيروقراطية والحكم العسكري**، ساهم في اعداده وراجعه: غانم بيبي وسامي ازار، المحرر، نوبار هوفسبيان، ط1، بيروت: مؤسسة الابحاث العربية، 1980، ص 222.

دستورٍ جديد عام 1982 من خلال لجنة تشريعية فرضتها المؤسسة العسكرية ومجلس الأمن القومي وقد تضمن 193 مادة رسخت مبادئ الجمهورية العلمانية وحددت صلاحيات وشكل النظام السياسي في الجمهورية التركية فقد اخذ بالنظام البرلماني كنظام حكم ينظم تكوين الاختصاصات السلطات الثلاث التشريعية و التنفيذية والقضائية في ما بينها وينصّ على تبني ستة مبادئ اساسية هي الحكم الجمهوري والقومية والشعبية و تأكيد دور الدولة، والعلمانية والثورية.

استمر الحكم العسكري ووقف نشاط الأحزاب السياسية وفي نوفمبر عام 1983 جرت الانتخابات النيابية وفاز حزب الوطن الأم بأغلبية المقاعد النيابية وتم تكليف "تورغت أوزال" برئاسة الحكومة واستمرت سيطرة حزب الوطن الأم على الحكم حتى عام 1989 عندما انتخب مجلس الشعب التركي تورغت أوزال رئيساً للجمهورية، مما أدى لانقسام حزب الوطن الأم بين جناحين الأول إسلامي محافظ والثاني ليبرالي علماني بزعامة "مسعود يلماز" ففي انتخابات عام 1991 حصل حزب الطريق القويم (الصحيح) بزعامة "سليمان ديمريل" على المرتبة الأولى في الانتخابات وتشكلت حكومة ائتلافية بين حزبي الطريق القويم وحزب الشعب.

رابعا: تصاعد التيار الإسلامي

بدأت نواة تشكّل التيار الإسلامي منذ تأسيس الحزب الديمقراطي عام 1946 وصول "عدنان مندريس" و"جلال بايا"ر لمنصبي رئيس الوزراء ورئيس الجمهورية، وتطورت في الأعوام اللاحقة أشكال التنظيمات والأحزاب التي تتبنى إلى حدٍ ما بعض المقاربات الإسلامية في الخطاب الجماهيري وبعض الممارسات السياسية الرسمية.[1] ولقد أحدث وصول الرفاه وزعيمه نجم الدين اربكان الى السلطة في شهر جوان 1996 موجة من الصدمات هزّت المؤسسة التركية وحلفاءها الغربيين فكان بذلك المؤشر الابرز الدال على انبعاث الاسلام السياسي في تركيا حيث نشأت نخبة واسعة ذات برنامج سياسي بديل شامل قائم الافكار الاسلامية.[2]

كان وصول حزب الرفاه إلى رئاسة الحكومة التركية وتشكيل حكومة ائتلافية مع حزب الطريق القويم تتويجاً لمسيرةٍ استمرت على مدى أكثر من 26 عاماً إذ أسس "نجم الدين أربكان" أول حزبٍ ذي مرجعية

[1] رضا هلال، مرجع سابق، ص ص 47 -155.

[2] هينتس كرامر، **تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد:التحدي الماثل امام كل من اوروبا والولايات المتحدة الامريكية**، ط1، ترجمة فاضل جكتر، الرياض: العبيكان ،2001، 10-105.

إسلامية (حزب النظام الوطني) عام 1970 الذي ما لبث أن حظر بعد انقلاب عام 1971، ليؤسس حزب السلامة الوطني الذي شارك في انتخابات عام 1973 ولتبدأ منذ تلك المرحلة مشاركته في بعض الحكومات التي لم يستطع أيٌ من الأحزاب التقليدية تشكيلها بأغلبية نيابية منفردة، ومن ثم عاد الحظر الذي رافق انقلاب عام 1980 لينهي حزب السلامة الوطني ويحل بدلاً منه حزب الرّفاه عام 1983 لتبدأ مسيرة طويلة توجت بانتخابات عام 1994 البلدية التي فاز فيها ببلدية اسطنبول الكبرى التي تولى رئاستها "رجب طيب أردوغان" ولتستمر إلى تولي نجم الدين أربكان رئاسة الحكومة عام 1996.[1]ولم تستمر حكومة أربكان سوى عامٍ واحد، فمر وجد نفسه في صدامٍ مباشر مع المؤسسة العسكرية إذ عرضت رئاسة أركان الجيش في 28 فيفري 1997 على مجلس الأمن القومي مجموعة من الاجراءات يجب على الحكومة أن تطبقها ومنها:[2]

- منع أية دعوات مؤيدة لتطبيق الشريعة الاسلامية.
- رقابة شبكات البث الإذاعي والتلفزيوني الإسلامية.
- منع ارتداء الحجاب.
- تحريم العمل ضد النظام العلماني الديموقراطي.
- زيادة مدة التعليم الإلزامي إلى 8 سنوات مما يعني إلغاء مدارس إمام خطيب.
- فصل 160 ضابطاً ينتمون للتيار الإسلامي.
- فصل بعض حكام الولايات الذين ينتمون للتيار الإسلامي.

لهذا السبب ضغط قادة الجيش ليتم استبعاد "أربكان" من الحكومة لتتشكّل حكومة جديدة برئاسة زعيم حزب الوطن الأم "مسعود يلماز" عام 1997 ولم يستطع حزب الّرفاه مواجهة نفوذ وقوة المؤسسة العسكرية وأصبح قادته عرضة للمحاكمات ومنع من العمل السياسي وحظر نهائياً عام 1998 بحكم قضائي من المحكمة الدستورية العليا، كما تمت مصادرة ممتلكات الحزب ومحاكمة بعض قياداته. وأدت التوترات بين التقليديين والتجديديين[3] داخل حزب الرّفاه نفسه إلى اضمحلال تأثير القادة التقليديين للحزب الذين أسسوا حزب الفضيلة ولم يستطع الحزب الجديد استقطاب أنصار الحركة الإسلامية في تركيا نتيجة غياب الرؤية الواقعية للعمل السياسي ، وتشدد وأبوية قادته الكبار. ولقد ادرك قادة الحزب انه بعد إزاحة

[1] حسين بسلي وعمر أوزباي، **رجب طيب أردوغان قصة زعيم**، ترجمة طارق عبد الجليل، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2011، ص 123.

[2] رضا هلال، مرجع سابق، ص 169.

[3] حسين بسلي، مرجع سابق، ص 291-296

حزب الرفاه عن السلطة بعدم جدوى تحدي المؤسسة الحاكمة في تركيا وتكون رأي داخل الحزب يرى بوجوب التغيير بهدف الابقاء على الخريطة السياسية والعودة الى مقاعد الحكم من جديد وبهذا كان الحدث الأبرز في تاريخ الحركة السياسية التركية هو تأسيس حزب العدالة والتنمية عام 2001 .[1]

الجدول رقم (02): أحزب الإسلام السياسي المعتدل في تركيا أو ما يعرف بأحزاب نجم الدين اربكان

الحزب	التأسيس	الحظر	الزعامة	الوضعية السياسية
النظام الوطني	جانفي 1970	مارس 1971	نجم الدين اربكان	شارك في حكومات ائتلافية
السلامة الوطني	اكتوبر 1972	مارس 1980	نجم الدين اربكان	شارك في حكومات ائتلافية
الرفاه	جويلية 1983	جانفي 1989	نجم الدين اربكان	شارك في حكومات ائتلافية وترأس حكومات في ائتلاف مع حزب الطريق القويم
الفضيلة	ديسمبر 1997	جويلية 2001	رجائي كوتان	القوة الثالثة في برلمان أفريل 1999
السعادة	جويلية 2001	/	رجائي كوتان	غير ممثل في برلمان جويلية 2007
العدالة والتنمية	أوت 2001	/	رجيب طيب اردوغان	اغلبية في برلمان 2002 ورئاسة حكومات ورئاسة الجمهورية

المصدر: عقيل سعيد محفوظ ،جدلية المجتمع والدولة في تركيا: المؤسسة العسكرية والسياسة العامة، ط1، أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ،2008، ص 182.

المطلب الثاني: ظروف نشأة وتأسيس حزب العدالة والتنمية

كما ذكرنا سابقا انتقلت تركيا الى الحياة الديمقراطية قي عام 1973 و قد شكل "اربكان" سلسلة أحزاب اسلامية كلها تعرضت للحل وكان اخرها حزب الرفاه الذي فاز سنة 1995 في الانتخابات العامة مكنه من الوصول الى السلطة وتولى نجم الدين اربكان منصب رئيس الوزراء.[2] وكان نجاح حزب الرفاه في

[1] ياسر احمد حسن ،**تركيا: البحث عن المستقبل** ، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية،2006 ،ص186.

[2] حسنين خالد واخرون، **الجراحة التجميلية للعمل الاسلامي: قراءة في تجربة حزب العدالة والتنمية التركي**، عمان: مركز دراسات الأمة، 2004 ص26.

1995 قد سبب إحراجا كبيرا للنخبة العلمانية بعد خسارتهم في الانتخابات التي تعتبر محطة فاصلة في الحياة السياسية التركية ووقفت الاحزاب العلمانية موقف المؤيد للسياسة التي انتهجتها المؤسسة العسكرية في تجفيف منابع التيار الاسلامي والتآمر لإسقاط حكومة أربكان الاسلامية بحيث أصدرت المؤسسة العسكرية عدة بيانات تحذر من الخطر الاسلامي وأعلنت عدم التسامح مع الانشطة المعادية للنظام كما قامت بالتضييق الطرق الدينية التي تنتهك القوانين. [1]

بعد وصول أحمد "نجدت سيرز" الى منصب رئاسة الجمهورية في 05 ماي 2000 قام بممارسة مهامه الجديدة كرئيس للجمهورية انطلاقا من خبرته وتجربته كقاض بمكانة شخصية وقانونية وبعد عدة شهور توترت العلاقة بينه وبين الحكومة بسبب رفضه التوقيع على قرارات صدرت عن الحكومة ، وقد أصبحت تركيا ذات حساسية مفرطة للتقلبات السياسية لكثرة تشكيل وسقوط الحكومات في التسعينات وعدم القدرة على التنبؤ بأحوال البلاد السياسية والاقتصادية على المدى البعيد، ومن الجانب الاقتصادي ارتفعت اسعار الفائدة وسعر الدولار بسبب اقبال المواطنين على شراء تأمينات لأنفسهم ولم تمض شهران على رئاسة سيزر حتى تعرضت تركيا الى اسوأ ازمة اقتصادية شهدتها في العقدين الأخيرين افقدت المواطن التركي في ظروف قصير ما يقرب من 40% من دخله بحساب القدرة الشرائية الحقيقية وهذا كله ادى الى فقدان الحكومة للشعبية والتأييد في الشارع التركي كما أدى الى حالة التشرد السياسي فيما بين الاحزاب وتآكل سلطة الدولة وهيبتها في المجتمع وغياب القرار السياسي ذي السند من الحكومة والمستمد شرعيته من الاجماع الشعبي.[2]

وللخروج من الازمة الاقتصادية والبحث عن حلول سريعة وجذرية أوكلت الحكومة الى كمال درويش الذي كان نائبا لرئيس البنك الدولي حيث اسندت له وزارة الاقتصاد ووقعت قرضها الاكبر مع صندوق النقد الدولي بقيمة 16 مليار دولار لانتشالها من الأزمة ، وكان قبول الحكومة بشروط صندوق النقد الدولي قد استلزم خصخصة البنوك والمؤسسات العامة وتسريح آلاف العمال وفرض موازنة تقشّف صارمة في الانفاق العام، انعكست آثارها على مختلف قطاعات الاقتصاد وأيضا على الجانب السياسي بسبب قسوة هذا البرنامج على المجتمع.[3] وهكذا مع تداعيات الازمة الاقتصادية تفاقمت الازمة السياسية في البلاد

[1] محمد نور الدين، "**المواجهة بين العسكر والرفاه: التباسات الديمقراطية والهوية**"، شؤون الاوسط، العدد64، اوت 1997، ص40.

[2] ياسر احمد حسن، **تركيا البحث عن المستقبل** ، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية ،2006 ، ص ص 158-164.

[3] ياسر أحمد حسن، المرجع السابق ، ص 197.

حيث اصاب الشلل آليات النظام الديمقراطي ومؤسساته وتحوّل الاحزاب السياسية في مجملها الى أحد الاركان الرئيسية للنظام الديمقراطي التركي الى مجموعة من المنتفعين بالوضع القائم وعجزهم عن التقدم بأي طروحات علمية تجذب الانتباه وفي ظل هذا المناخ حلت قمة سياسية لبحث المسألة المرتبطة بمسعى تركيا الانضمام للاتحاد الاوربي والتي يتعين على البلاد اتخاذها وانتهت القمة بتمرير الاصلاحات المطلوبة من الاتحاد الاوربي .

و في14أوت2001 أعلن عن تأسيس حزب العدالة والتنمية في حفل بسيط دعي اليه الصحفيون ومناصرو المجموعة الإصلاحية للفضيلة، وجرى إشهار الأعضاء المؤسسين الذين كانوا 74 شخصا لم يكن من بينهم أي من أعضا حزب الفضيلة.[1] كما أعلن أردوغان أنه قام بتأسيس هذا الحزب لمحاربة الفقر والجوع في تركيا ووصف حزبه أنه ليس إسلاميا بل هو حزب علماني يتبع مسار محافظ ليبرالي معتدل، يعمل في إطار ثوابت الدولة ومن بينها العلمانية ويتبنى رأسمالية السوق ويسعى لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي كما يؤكد على أنه يسعى لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي.

وضمت الهيئة التأسيسية للحزب ما يقرب من 13 امرأة بينهن محجبات منهن مطربة وممثلة وطبيبة ومعلمة، إضافة إلى العديد من الشخصيات التي كانت تشكل التيار المعتدل داخل تجربة حزب الفضيلة المحظور واعتبر أحد أفراد الهيئة المؤسسة للحزب في مؤتمر صحفي أن حزب العدالة والتنمية جاء ليملأ الفراغ السياسي القائم في الحياة السياسية التركية ، بعد أن فقد الشعب ثقته بالأحزاب الممثلة في البرلمان ، ولذلك فهو يمثل كافة الاتجاهات الليبرالية ، ويحتضن جميع قطاعات الشعب.[2]

لقد جمع حزب العدالة والتنمية ائتلافا واسعا من الأطراف التي لا تشعر بالرضى اتجاه الواقع الاقتصادي والسياسي ولقد ضم هذا التحالف غير المسبوق جنبا الى جنب الإصلاحيين الإسلاميين والمصرفيين ، والخبراء الماليين وأصحاب الشركات المستقلة الصغيرة والمتوسطة ولقد تحدى الحزب الولاءات الحزبية التقليدية واكتسب دعم كل من جمعيات الاعمال العلمانية و الاسلامية ويرى البعض ان الحزب أتى الى السلطة من خلال الجمع بين قوة الديمقراطية مع دعم البرجوازية الصاعدة المعتمدة على راس المال

[1] أحمد نوري النعيمي ، **النظام السياسي في تركيا** ، ط1، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع ،2011 ، ص 393.

[2] ادريس بووانو ، "**اسلاميو تركيا، العثمانيين الجدد ،البدايات، المكونات، التحولات، المعادلات** " ،سورية: مؤسسة الرسالة، 2005، ص39.

الإعلامي والخطاب الإصلاحي القومي، فقد أدى ذلك الى ظهور مجموعة اجتماعية وثقافية جديدة مع قوة اقتصادية مؤثرة لتعكس مرة اخرى التقليدية و المحافظة الدينية.[1]

و كغيره من الأحزاب واجه حزب العدالة والتنمية تحديات التأسيس، الرؤية الفكرية، الكوادر، البرنامج، الأموال، وكان عليه أن يعبر هذه التحديات في ظل واقع تتنازعه التوجهات، إذ هو يحتاج أن يثبت عدم تخليه عن الإسلام داخل بيئة التيار الإسلامي، ويحتاج أن يثبت أنه لم يخرج عن علمانية الجمهورية أمام الدولة العميقة، ويحتاج أن يثبت أنه صورة جديدة من "الإسلام السياسي" الذي يمكن للغرب أن يتفق معه وأن يجربه ويعتمد عليه، وكأنه يقدّم "إسلاما جديدا" ملتزما بالثوابت التي تطرحها "الحضارة الغربية". ولم يكن بوسعه تقديم خطاب مزدوج في عصر ثورة الإعلام والاتصالات، فلا مناص حينئذ من خطاب دقيق ومتوازن، ثم من تنازلات وتضحيات ببعض الأطراف عند لحظات فارقة لا بد فيها من الاختيار حين لا ينفع التوازن والبقاء في منطقة رمادية.

بدأت المجموعة المؤسسة بإقامة مركزين للبحوث السياسية والفكرية: الأول مركز مؤسسة "دنجه" للأبحاث في أنقرة والثاني مركز الأبحاث السياسية في إسطنبول، نوقشت فيهما –كما قال عبد الله غول- "جميع الأفكار دون تحفّظ، بحثنا كيف نشكل حركة تجديد وإصلاح، واستعنا في سبيل ذلك بأصدقاء من الخارج لهم تجربة جيدة من أجل الوصول لتصور واضح لحركتنا الجديدة"، ويرى **بولنت أرينتش** احد مؤسسي الحزب أن "أهم عوامل نجاح تلك المرحلة أننا لم نقص أي فكرة من النقاش أو الحوار، كان عملا جماعيا بكل ما في الكلمة من معنى.[2]

[1] عماد قدورة، "**الديمقراطية المحافظة" ومستقبل العلمانية التركية** ، الدوحة: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، ديسمبر 2014، ص08.

[2] حسين بسلي،عمر أوزباي، **رجب طيب أردوغان قصة زعيم**، ترجمة وتقديم د.طارق عبدالجليل ، بيروت: الدار العربية للعلوم،2011، ص 306.

المبحث الثاني:

النخبة المؤسسة والهوية السياسية للحزب

سوف نتناول في هذا المبحث تعريف بالنخبة المؤسسة للحزب والخلفية الفكرية لهم ذلك ان الاحزاب في النهاية هي مرآة عاكسة لتوجهات وأفكار نخبتها وقادتها ، كما نتناول التطرق للهوية السياسية للحزب العدالة والتنمية من خلال تحليل خطاب الحزب وممارسته .

المطلب الاول: النخبة المؤسسة للحزب

سنتطرق إلى أهم الشخصيات من المؤسسين والمتصدرين للعمل الحزبي كقيادات كان لها دور كبير في تأسيس وأيضا في بلورة رؤيته ومساره السياسي كصانع وكمنفذ للسياسة العامة في تركيا بعد الوصول للحكم وهم رجب طيب أردوغان وعبد الله غول وداود اوغلوا.

أولا:رجب طيب أردوغان

وُلد رجب طيب أردوغان في مدينة إسطنبول بتاريخ 26 فبراير 1954حيث جاءت عائلته من محافظة ريزه في منطقة البحر الأسود في شمال تركيا، وكان والده يعمل بحاراً واضطر أردوغان الذي نشأ في أسرة فقيرة، إلى العمل بائعاً للكعك والبطيخ في شوارع إسطنبول من أجل التكسب ، وفي عام 1975 كان مصدر دخله من لعب كرة القدم بعدما انتقل للعب في نادي هيئة الترام والأنفاق بإسطنبول.[1]

وكان للاتحاد الوطني للطلبة الأتراك في مدارس الأئمة والخطباء التي التحق بها أردوغان مكانة كبيرة في حياته حيث أكسبه الوسط الاجتماعي تجارب وخبرات سياسية وثقافية ، وتعرف من خلاله إلى شباب الإسلاميين الذين أخذوا يتعمقون في دراسة موضوعات مثل، طرق وصول الإسلام إلى السلطة ، ومناهج الدعوة الإسلامية، والعهد المكي، ودولة المدينة، كذلك ظهرت الدعوة إلى قراءة القرآن الكريم برؤية جديدة كما كانت جماعة الإخوان المسلمين التي تأسست في مصر على يد "حسن البنا"، والجماعة الإسلامية التي تأسست في باكستان على يد "أبي الأعلى المودودي "قد بدأتا تؤثران داخل تركيا، وفي تلك الفترة أصبح من أكثر الكتب قراءة لدى الإسلاميين في تركيا كتابا معالم في الطريق والعدالة الاجتماعية في الاسلام لسيد قطب معالم في الطريق ، وكتاب المودودي، المصطلحات الأربعة في القرآن.

[1] حسين بسلي، عمر أوزباي، مرجع سابق، ص ص27 -45.

يتضح من قراءة السيرة الذاتية لأردوغان أن له خلفية إسلامية واضحة ، فقد نشأ وتربى في كنف حركة "الفكر الوطني "منذ أن كان في المدرسة الثانوية للأئمة والخطباء.[1] وقد أكد أردوغان مراراً أن الإيمان والأخلاق الإسلامية هما السبب الرئيسي وراء النجاح. ولقد تخرّج أردوغان في المدرسة الابتدائية في عام 1965، وفي ثانوية الأئمة والخطباء عام1973 ثم حصل على الشهادة من ثانوية أيوب الرسمية في إسطنبول بعد اجتيازه امتحانات الدروس غير الموجودة في منهج ثانوية الأئمة والخطباء وأتم أردوغان دراسته العليا في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية بجامعة مرمرة في إسطنبول، حيث تخرج عام 1981 وتولى خلال دراسته الثانوية والجامعية مهامَّ فعلية في فرع الشبيبة باتحاد الطلبة الوطني، وفي عام 1976 تولى رئاسة فرع الشباب لحزب السلامة الوطنية في منطقة "بيوغلو" في إسطنبول، ثم انتخب في العام نفسه لرئاسة تنظيم الشباب لإسطنبول حتى انقلاب عام 1980، حيث أُغلقت الأحزاب السياسية كافة، فتحول إلى القطاع الخاص مستشاراً وإداريا. [2]

برز "أردوغان" لأول مرة في التيار الإسلامي الذي قاده "أربكان" خلال المؤتمر العام لحزب الخلاص الوطني عام 1978 عندما طرح اسمه ضمن قائمة اقترحها احد القيادات المقربة لأربكان لعضوية اللجنة المركزية للحزب رغم عدم نجاحه فان اسمه بدأ يتردد من ذلك الحين بعد حل حزب الخلاص الوطني بقرار من سلطة الانقلاب العسكري عام 1980 انتقل اردوغان لعضوية حزب الرفاه الذي تأسس عام 1983 وبدأت مسيرة صعود الحزب ليصبح من أهم قيادته ، كانت له أراء وأدوار في ادارة معارك الحزب في اعوام 1991 وعام 1995 ثم في الانتخابات عام 1999 في حزب الفضيلة .[3]

انتخب رجب طيب اردوغان رئيسا لبلدية اسطمبول المدينة الكبرى في الانتخابات المحلية التي اجريت في مارس 1994 وتمكّن من وضع تشخيص صحيح للمشكلات المزمنة لهذه بالعمل الجماعي والموارد البشرية وحنكته في إدارة الأموال. وتمكّن من حل كثير من مشكلات هذه المدينة الكبيرة جدًّا، منها، مشكلة المياه بمدّ أنابيب المياه لمسافات طويلة بلغت مئات الكيلومترات، ومشكلة المدينة التي تُعَدّ إحدى أهم المدن الكبرى في العالم، إذ أوجد لها حلولًا سريعة وناجحة، بفضل خبرته السياسية واهتمامه أيضا بمشكلة النفايات بنصب أحدث المنشآت لتدويرها، ومشكلة التلوث بمشروع الانتقال إلى استهلاك الغاز الطبيعي.وقام أردوغان كذلك

[1] علاء عبد الحفيظ محمد، **النسق السياسي العقدي لرجب طيب اردوغان**، رؤى استراتجية، جوان،2013 ، ص15.

[2] رواء جاسم لطيف السعدي، "**الاسلام السياسي**": **دور حزب العدالة والتنمية في تركيا ودوره في التغيير السياسي**،مذكرة ماجستير غير منشورة كلية الأدب، جامعة الشرق الاوسط ،2010، ص 59.

[3] الحمامي هشام ،**الحركة الاسلامية في تركيا**، مجلة المجتمع الكويتية،المجلد 72، العدد 1770، 2007.

بإنشاء أكثر من 50 جسرًا ونفقًا وطريقًا سريعًا لتجاوز معضلة المرور والتنقل في المدينة، كما بادر إلى مشاريع أخرى كثيرة فتحت آفاقًا مستقبلية للمدينة. واتخذ " تدابير" دقيقة لاستثمار موارد البلدية بحكمة والقضاء على الفساد، وتمكن عند توليه منصب الرئاسة من تسديد جلّ ديون البلدية التي كانت تقرب من ملياري دولار أمريكي، ثمّ قام باستثمارات ضخمة بلغت قيمتها 4 مليارات دولار، وبذلك فتح أردوغان صفحة جديدة في تاريخ البلديات التركية إذ نال ثقة السكان من جهة، وأصبح مثالًا وقدوة حسنة لرؤساء البلديات الأخرى من جهة ثانية. وفي 12 ديسمبر 1997 حُكِم على رجب طيب أردوغان بالسجن بسبب قطعة شعرية أنشدها في أثناء إلقائه خطابًا أمام الجماهير في مدينة سيرت، وفُصِل من رئاسة بلدية إسطنبول المدينة الكبرى، رغم أن الشعر الذي قرأه ورد في كتاب صادر عن إحدى المؤسسات الحكومية وأوصت وزارة التربية الوطنية التركية المعلمين به.[1]

لم توقف هذه الحادثة طموحات أردوغان السياسية لكنها ربما تكون قد نبهته إلى صعوبة الاستمرار بنفس النهج الذي دأب أستاذه أربكان على اعتماده وبعد قضاء أربعة أشهر في السجن أُطلق سراحه ، ونتيجة للمرحلة الديمقراطية المتطورة وتلبية لطلبات المواطنين الملحة، قام رجب طيب أردوغان مع مجموعة من رفاقه بتأسيس حزب" العدالة والتنمية "بتاريخ 14 اوت2001 وانتخبه مجلس المؤسسين رئيساً مؤسساً للحزب الذي لقي منذ عامه الأول دعماً قوياً من قبل شريحة واسعة من المواطنين ، وحصل على ثلثي مقاعد مجلس الأمة التركي في الانتخابات التشريعية العامة التي أجريت في 03 نوفمبر عام 2002.[2]

يقدم أردوغان نفسه كما سبقت الإشارة أنه مسلم ديمقراطي ليبرالي على المستويين الاقتصادي والسياسي، ومحافظ على المستوى المجتمعي، ويؤكد أن حزبه لا يرتكز على أسس دينية ولا على أسس عرقية، ومتحرّر من المقاربات الأيديولوجية.وهناك محدودية في التعبير عن تلك العقيدة نظراً إلى كون أردوغان سياسياً معادياً للأيديولوجيا، ويتّسم نسقه العقدي بالمرونة والميل إلى البراجماتية، فالبراجماتي عموماً ليس مستعداً لقبول مخاطرات سياسية، فالدور الإقليمي التركي يتأسس على اعتبارات ذاتية وموضوعية، وليس على ارتباطات عقائدية.[3]

---

[1] **السيرة الذاتية** ، الموقع الرسمي لرئاسة الجمهورية التركية على الرابط التالي :
https://www.tccb.gov.tr/ar/receptayyiperdogan/biography/

[2] **رجب طيب اردوغان**، الجزيرة نت، على الرابط التالي :
http://www.aljazeera.net

[3] مصطفى اللباد،" أوروبا وسياسة تركيا الشرق أوسطية"، مجلة **السياسة الدولية**، العدد182، القاهرة :أكتوبر، 2010، ص 97.

وهكذا تتضح الخلفية الإسلامية الواضحة لأردوغان، وهو يتمثل نموذج الإمبراطورية العثمانية حيث يسعى إلى اكتساب تركيا العمق الثقافي والتاريخي والجغرافي للإمبراطورية العثمانية من جديد، إلا أنه في الوقت ذاته قائد سياسي براجماتي كرّس جهوده من أجل تحقيق المصالح الاقتصادية والسياسية لتركيا، حتى وإن تعارض ذلك مع قناعته الشخصية .ويتضح ذلك من تصريحاته المتعلقة بإيجاد نقاط تلاقٍ بين الإسلام والديمقراطية والعلمانية واحتفاظه بعلاقات وثيقة مع الولايات المتحدة، واستمرار مساعيه لالتحاق تركيا بالاتحاد الأوروبي ومشاركتها في عمليات الناتو في الشرق الأوسط وغير ذلك من سياساته التوافقية في الداخل والخارج.

وقد أثر النسق العقدي لرجب طيب أردوغان بشكل واضح في صياغة توجهات السياسة الخارجية التركية، من خلال إدراكه لمتغيرات البيئة الموضوعية وقد كانت البيئة الاجتماعية والتعليم الديني، والتاريخ التركي و تاريخ منطقتي الشرق الأوسط والبلقان، والمشكلات الدولية المعاصرة، من أهم مصادر النسق العقدي لرجب طيب أردوغان. وعلى الرغم من خلفيته الدينية، فإنه لم يصنف انتماءه الشخصي من الأساس باعتباره ينتمي إلى حزب "إسلامي ديمقراطي" كما فعل أربكان وإنما باعتبار نفسه منتمياً إلى تيار محافظ ديمقراطي، وأعلن تمسكه بالعلمانية وفيما يتعلق بالعقائد الفلسفية لرجب طيب أردوغان، فإنه يرى أن الصراع ليس سمة أساسية للسياسة في كل مستوياتها، وأن الاختلافات الثقافية والتاريخية والدينية يجب ألا تكـون سبباً للصراع ويُعد أردوغان من المتفائلين سياسياً فيما يتعلق بإمكانية تحقيق كثير من الأهداف وهو ما يتضح من إشاراته المختلفة إلى ضرورة التفاؤل السياسي، كما يتضح من المجهود الكبير الذي يبذله من أجل تحقيق أهداف صعبة في الداخل والخارج.

أما فيما يتعلق بالعقائد الأدائية لرجب طيب أردوغان، فتدور أهدافه السياسية حول التنمية التركية بمختلف أبعادها وللوصول إلى تلك التنمية، يرى أنه لا بد من تحقيق خمسة أهداف هي :ديمقراطية متقدمة واقتصاد كبري، ومجتمع قوي، ومدن حديثة ذات بيئة نظيفة، ودولة رائدة، كما حدد أهدافاً عدة في مجال السياسية الخارجية، من أهمها تصفير المشكلات مع دول الجوار، وأن تصبح تركيا ملتقى مركزياً وجسراً يربط منطقة الشرق الأوسط بأوروبا[1].

[1] علاء عبد الحفيظ محمد ، مرجع سابق ، ص 28-29.

ثانيا:عبد الله غول

ولد عبد الله غول بمحافظة قيصري لعائلة من أصل أرميني، والده "أحمد حمدي غول" الذي يعمل في مصنع الطائرات بقيصري وهي من المحافظات الشهيرة بالتمسك بالإسلام والعادات والتقاليد الشرقية، حيث كانت أهم مراكز الثقافة الإسلامية القديمة التي ذاع صيتها أيام السلجوقية. وبعد انتهائه من التعليم الابتدائي بمدرسة غازي باشا والثانوي بمدرسة الائمة والخطباء تخرج من كلية الاقتصاد جامعة اسطنبول عام 1972 ثم حصل على درجة الماجستير وذهب بين 1976-1978 لجامعة لندن لجمع المادة العلمية اللازمة لرسالة الدكتوراه في موضوع تطور العلاقات الاقتصادية.[1]

وفور عودته من انجلترا عيّن مدرسا للاقتصاد بقسم الهندسة الصناعية بجامعة "سكاريا" في شمال تركيا على البحر الأسود، لكنه ما لبث أن القي القبض عليه من قبل الشرطة العسكرية سنة 1980 وفقا لتعليمات الجنرال "كنعان إيفرن" بتهمة الانتماء لمجموعة "السنجق" وبينما كان في الايام الأولى لزواجه من "خير النساء" فإنه كان يقضي عدة أشهر بسجن "متريس" الشهير في اسطنبول، وعمل من 1983-1991 في بنك التنمية الإسلامي بجدة كبير اقتصادي ممّا مكنه من الإلمام باللغة العربية، وفي عام 1991 حصل على درجة استاذ مساعد في الاقتصاد الدولي، وفي نفس العام أي 1991 انتخب نائبا لحزب الرفاه من منطقة سكاريا ومن 1991 حتى 1995 أصبح عضوا في لجنة التخطيط والمالية النيابية ومن 1995 حتى 2001 كان عضوا في لجنة الخارجية البرلمانية وبعد حل حزب الرفاه سنة 1999 أصبح عضوا في حزب الفضيلة وبعد حظر الحزب أسس مع صديقه رجب طيب أردوغان ودخل البرلمان مجددا تحت علم الحزب جديد وأعيد انتخابه مرة اخرى سنة 2007 بعد الازمة الدستورية التي حصلت بشأن انتخاب رئيس الجمهورية والتي كان مرشحا لها وذلك عندما رفض الجيش التركي والأحزاب العلمانية ترشحه لمنصب الرئاسة.[2] لكنه انتخب رئيسا لتركيا في 28 اغسطس 2007 وذلك في الجولة الثالثة للتصويت وبعد حصوله على اكثر من نصف أصوات البرلمان كما نص عليه الدستور.[3]

لقد شب عبد الله فرأى والده أحمد حمدي غول الأناضولي المتدين، عضوا في حزب السلامة الوطني بزعامة أربكان وعضوا مرشحا للمجلس النيابي في 1973 كما يمكن ان نقول انه تربى على افكار الزعيم

---

[1] نوفل ميشال، **عودة تركيا الى الشرق**،ط1، الدار العربية للعلوم،2010، ص68.

[2] **عبد الله غل..خبير اقتصادي ومحنك سياسي**، الجزيرة نت على الرابط التالي :
/http://www.aljazeera.net/news/international/2007/4/24

[3] بوعزي ابراهيم، **موازنات السياسة ومأزق العلمانية، المجتمع: تركيا من 1946-2007**،1979،المجلد72، ص ص32-33.

نجم الدين أربكان فقد كان شابا واعيا حين بدأ أربكان حملته عام 1969 للحفاظ على الهوية الشرقية الإسلامية لتركيا، ولذا فانه انظم لحزب الرّفاه عند ظهوره لأنه وجد في أربكان الزعيم الذي يحلم به وفي الرفاه الحزب الذي يرضي حسه الاسلامي.

وبذلك يعد عبد الله غول واحدا من ابرز العناصر الشابة التي ظهرت في حزب الرّفاه المحظور عام 1991 كعضو برلماني عن محافظة قيصري بواسطة الأناضول التركي، لدرجة أن الإعلام التركي قد أطلق عليه تعبير "أمير" على أساس أنه احد الشباب المقربين من أربكان فقد عينه وزيرا للدولة للشؤون الخارجية وقضايا العالم الاسلامي ومتحدثا رسميا في الحكومة الائتلافية التي تشكلت بين عامي 96-1997م.[1]

ويمكننا ابراز عدة نقاط هامة في حياة هذا الرجل منها ان له تجربة سياسية حزبية سابقة على قيام حزب العدالة والتنمية وانه لديه من الافكار ما تجعله يخالف غيره من أصحاب الفكر الاسلامي وهذا يعني انه قادر على القيادة ولا يقوى على البقاء في حالة التبعية ، بالإضافة إلى أن إطلالته الخارجية ولدت لديه خبرة لمعرفة ما يحيط حوله من أصوات سياسية .

ثالثا: داود اوغلو

ولد داود أوغلو في مدينة "طشقند" التابعة لولاية "قونيا" بتاريخ 26 فبراير 1959. وقد أكمل دراسته الثانوية باسطنبول، وفي عام 1983- 1984 دخل جامعة البوسفور في قسم الاقتصاد والعلوم السياسية ليتخرج منها بشهادتين هما العلاقات الدولية والاقتصاد. وفيما بعد حصل على درجة الماجستير والدكتورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية من نفس الجامعة، كما أسّس بعد ذلك كلية العلوم السياسية في جامعة ماليزيا ليترأسها حتى عام 1993، ثم انتقل للعمل بجامعة مرمرة في قسم العلاقات الدولية بين أعوام 1995 – 1999. وخلال تلك الفترة كتب أكثر من 200 مقالة في صحيفة يني شفق التركية ومن أشهر مؤلفته، العمق الاستراتيجي، الأزمة العالمية، السياسة الخارجية التركية بين النظرية والتطبيق.[2]

ونلاحظ أن المرحلة الأولى في المسيرة الذاتية لـ "داود أوغلو" جاءت متزامنة مع إعداده – خلال النصف الثاني من ثمانينيات القرن الماضي – لرسالة الدكتوراه الخاصة به حول "المنظورات البديلة"، والتي صاحبتها قراءات معمقة في الدراسات الإسلامية ومقارنتها بالفكر السياسي والفلسفات الغربية، وهو التكوين الأكاديمي والمعرفي الذى تعزّز مع قيامه " بالتدريس في الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا

[1] رواء جاسم لطيف السعدي، مرجع سابق، ص ص61-63.

[2] **السيرة الذاتية لرئيس الوزراء احمد داود اوغلو**، موقع اخبار تركيا على الرابط التالي: http://akhbarturkiya.com/?p=30292

خلال النصف الأول من التسعينيات. وارتبطت هذه المرحلة بنظرية التحول الحضاري التي اتسمت بالتركيز على شئون الأمة الإسلامية وقضاياها، وبناء منظور حضاري في علاقات الأمة وتفاعلاتها، وفي هذا الإطار تم تأكيد أبعاد الحضارة والهوية في تحديد انتماءات تركيا وخياراتها الخارجية وعلاقاتها مع العالم، وذلك في إطار شديد التشابه في جوهره و منطلقاته مع الرؤية الإسلامية التقليدية ومفهوم النظام العادل لدى أربكان. وقد جاءت هذه المرحلة في سياق الاستجابة لمقولات نهاية التاريخ لفوكوياما، حيث رد عليها بتأكيد التميز الإسلامي واستمرار الحيوية الحضارية الإسلامية، وقدرة النموذج الإسلامي على الصمود وطرح نظام عالمي بديل، وهو ما يعنى فعليا تقبل النزعة المتنامية للصدام بين الحضارتين الإسلامية والغربية، حيث يمكن أن تتحول إلى حيوية حضارية خصبة.

تأتى بعد ذلك مرحلة انتقالية، تراجعت فيها محورية الأبعاد الحضارية في تفسير "داود أوغلو" لدوافع تحركات الولايات المتحدة والقوى الكبرى في النظام الدولي، لصالح التركيز على الأبعاد الجيواستراتيجية، وهو ما ظهر في رد "داود أوغلو" على مقولات صدام الحضارات التي طرحها هنتنجتون، حيث أكد أن ما يحدث في العالم هو "صدام مصالح" بين القوى الكبرى المهيمنة على الساحة الدولية، وإساءة توظيف للأبعاد الحضارية لتحقيق أهداف براغماتية آنية[1] .

[1] **التطور الفكري "لداود اوغلو"** ، موقع تركيا بوست على الرابط التالي : http://www.turkey-post.net/p-3241/

المطلب الثاني: الهوية السياسية لحزب العدالة والتنمية

يصنف حزب العدالة والتنمية نفسه بأنه حزب محافظ، معتدل، غير معادٍ للغرب، يتبنى رأسمالية السوق ويسعى لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي وهو ذو جذور إسلامية لكنه ينفي أن يكون حزبا إسلاميا، ويحرص على ألا يستخدم الشعارات الدينية في خطاباته السياسية.[1] و قد ورد بشق الحقوق الاساسية والحريات في وثيقة اعلان المبادئ انه يعتبر مبادئ مصطفى كما اتاتورك عنصر السلامة الاجتماعي وأداة تحمل تركيا الى مستوى الامم المتحضرة وانه ينظر للدين كأهم المؤسسات الاسلامية على الإطلاق والى العلمانية كضرورة ديمقراطية ولضمان حرية الاعتقاد، وقالت الوثيقة ان العلمانية تعد مبدأ لصيانة الحريات حتى يؤدي المؤمنون واجباتهم الدينية ، ومناخا يمكنهم من المجاهرة باعتقادهم وهي تسمح كذلك بغير المؤمنين بالعيش حسب افكارهم.[2]

وقد جاء شعار المؤتمر التأسيسي لحزب العدالة والتنمية في 14 أوت2001 تحت عنوان " العمل من اجل كل تركيا واستقطاب مختلف شرائح المجتمع"، واستهل الحزب نشاطه انطلاقا من ضريح أتاتورك في إشارة إلى القبول بالعلمانية أساسا لنظام الحكم،حيث اعتبر احد أفراد الهيأة المؤسسة للحزب في مؤتمر صحفي أن حزب العدالة والتنمية جاء ليملأ الفراغ السياسي القائم في الحياة السياسية التركية بعد أن فقد الشعب ثقته بالأحزاب الممثلة في البرلمان، ولذلك فهو يمثل كافة الاتجاهات اللبرالية،ويتضمن جميع قطاعات الشعب ولقد عدّد أردوغان المبادئ التي سيدافع عنها حزب العدالة والتنمية وهي: [3]

- مبدأ الجمهورية المركزية الموحدة والمتضامنة المستندة إلى المبادئ الديمقراطية العلمانية ودولة الحقوق الاجتماعية.
- مبدأ تحقيق تكافؤ الفرص للجميع وإقامة علاقات حسنة مع دول العالم كافة، والقيام بأعمال الخصخصة لصالح البلاد.
- مبدأ ضمان عدالة الضرائب وتخفيضها وتوزيعها بشكل ينسجم مع البنية الاجتماعية للبلاد.
- مبدأ التأكيد على رفض الحزب لجميع أشكال التعذيب والإرهاب والإذلال.

---

[1] ادريس بووانو، مرجع سابق ، سورية ،2005.

[2] غزالي عبد الحليم، **الاسلاميون الجدد والعلمانية الاصولية في تركيا خلال الثورة الصامتة**، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2007، ص ص28-29.

[3] مصطفى محمد الطحان، **تركيا التي عرفت..من السلطان..الى نجم الدين اربكان**(1848-2006)، ج2، 2006، ص 358.

- أما العلمانية ففسرها رئيس الحزب بأنها تكمن في حياد الدولة اتجاه المعتقدات وبهذه الصورة هي ضمان للديمقراطية.

وفي إطار موقف الحزب من العلمانية والإسلام فقد عد رئيس الحزب العلمانية مبدأ أساسي للحرية والسّلم الاجتماعي كما أكد على مرجعية الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقية الأوربية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية وفي مقابلة مع عبد الله غول مع جريدة ستار قال أن جـــميع الأحزاب في تركيا هي أحزاب قادة، كـلامهم في جميع القضايا نهائي وانه لا مكان في هذه الأحزاب للديمقراطية ، أما حزبنا فالأمر مختلف والقــرار يتخذه الجميع.[1]

أما إسلامية هذا الحزب فقادته يعرفون أنفسهم بأنهم حزب محافظ ديمقراطي يتشكل من ثلاث تيارات رئيسية، التيار الأقوى فيهم وصاحب المبادرة هو التيار الإسلامي المنشق عن حركة أربكان، والتيار الثاني هو التيار القومي المنشق عن حزب الحركة القومية و التيار الثالث هو التيار العلماني الليبرالي المنشق عن أحزاب علمانية مختلفة وما يجمع هذه التيارات الثلاث هو الرفض غير المعلن لقدسية الإيديولوجية الكمالية وهيمنة المؤسسة العسكرية على القرار السياسي، ويتضح هذا من خلال تركيز الحزب على عملية الإصلاح السياسي والعمل على تجذير الديمقراطية وتحويلها إلى ثقافة شعبية، وتفعيل مفهوم دولة المؤسسات العسكرية على القرار السياسي.[2]

وفي ضوء ذلك وبهذا التنوع من التيارات لا يمكن وضع حزب العدالة والتنمية في خانة التيار الإسلامي لكنه بكل تأكيد يعتبر مدرسة جديدة في التفكير والممارسة لدى بعض الإسلاميين الأتراك، وهذا ما يجسده قادة الحزب سواء على مستوى التنظير أو على مستوى الممارسة، الدين هو أهم شيء بالنسبة لي على مستوى الفردي يؤكد اردوغان لكنه لن يكون كذلك في الفضاء الاجتماعي والسياسي العام إذ يجب أن تتنافس البرامج والأفكار والخطط ويكون الاختيار بينهما والتصويت عليها عبر العملية الديمقراطية ومن هذا المنظور يرفض أردوغان مفهوم الحزب الإسلامي مفضلا أن يكون الحزب سياسيا وذلك لان تسمية الحزب الاسلامي مفضلا أن يكون الحزب سياسيا وذلك لان تسمية الحزب بالإسلام في دولة غالبية سكانها من المسلمين يكون قوة انقسام في المجتمع بينما الدين هو قوة توحيد. [3] كذلك أكد عبد الله

---

[1] مصطفى محمد الطحان، المرجع السابق، ص 359.

[2] - محمد العادل،"**قراءة في أبرز النجاحات والإخفاقات في المسيرة السياسية للحركة الإسلامية في تركيا**"، بحث منشور في ندوة" الحركات الإسلامية المشاركة في المؤسسات السياسية في البلاد العربية وتركيا" للفترة الممتدة 16-17 حزيران 2006 ، مراكش،ص 17.

[3] مصطفى محمد ،**الحركات الاسلامية الحديثة في تركيا**، ط1،المانيا الغربية ،1984،ص 171.

غول بعد يوم واحد من تأسيس الحزب على البعد الجامع للحزب و قال: إن حزبنا ليس حزبا دينيا ونحن نعمل على ضمان تمثيل الجميع وفي عداد مؤسسيه محجبات و غير محجبات، ملتحون وغير ملتحين ان الحزب السياسي ليس وسيلة للتبليغ بل للخدمة، وهدفنا التطبيق والعمل على تعميم مفهوم جديد في السياسة.[1]

وفي مقابلة مع جريدة الحياة اللندنية مع أردوغان أكّد انه على خلاف حول المبادئ مع نجم الدين اربكان، وهو ما دعاه إلى تشكيل حزب جديد والانفصال عن هذا الخط، حيث ارجع تضاؤل حجم تيار الإسلام السياسي في تركيا إلى الجمود الفكري الذي أصاب الحركة وعجزها عن التأقلم مع الظروف السياسية الجديدة التي أعقبت انقلاب فيفري 1997 وأضاف أردوغان في حديثه هذا قائلا: " انه يتجنب استخدام مصطلح إسلامي فحزبه محافظ ديمقراطي، ولا نية للحزب أن يقيم نظاما دينيا أو إسلاميا في تركيا،وقال إن حزبنا الجديد يعتمد على العقل و الحوار، وسيضم جميع أفكار المجتمع التركي ولن يعادي طبقة من الطبقات وخاصة الجيش و وفق هذه الثوابت جاء برنامج حزب العدالة والتنمية ليؤكد التزامه بالنظام العلماني للدولة وعدم تبنيه أي توجهات تهدف إلى تطبيق الشريعة الإسلامية[2].

ويرى الحزب أن الديمقراطية المحافظة المجاورة للسلطة السياسية المعروفة والمحدودة ترى أن مفاهيم الاستبدادية والشمولية ما هي إلا عدو السياسة الديمقراطية و أنه يتم الاهتمام بمشروعية الحقوق المعتمدة على القيم البشرية المشتركة مع المشروعية السياسية المعتمدة على إرادة امة الديمقراطية المحافظة. وهكذا فإن أهم ميزة للهوية السياسية لحزب العدالة والتنمية لتطويرها هو قيامه بتطبيع السياسة التركية التي بقيت تحت تأثير جدليات بين بعض المصطلحات مثل الدين، السياسة، التقاليد، المعاصرة، الدين، الدولة، الدولة،المجتمع، الفردية، مما أدى الى أزمات ساهمت في تضييق المجال السياسي ولقد عمل حزب العدالة والتنمية على تطوير هذه المصطلحات مجدداً على أرضية صحية وتطبيع النظام في قياس مهم وذلك .[3]

---

[1] محمد نور الدين،" **:تركيا ..إلى أين؟ حزب العدالة والتنمية (الإسلامي) في السلطة**"، مجلة المستقبل العربي، العدد 2087، بيروت، كانون الثاني 2003 ، ص22.

[2] صحيفة الحياة ، لندن ، 2001/08/04

[3] الرؤية السياسية ، موقع حزب العدالة والتنمية على الرابط التالي :

http://www.akparti.org.tr/arabic/akparti/2023-siyasi-vizyon#bolum_

يقول "يالشين اقدوغان" مستشار اردوغان عندما كان رئيس وزراء ان حزب العدالة والتنمية حزب جماهيري على المستوى القومي وديمقراطي محافظ في القيم مع تقديره للتاريخ والثقافة والدين في الماضي.[1]

وهكذا فان الديمقراطية المحافظة هي نظام سياسي واجتماعي توفيقي ينسجم مع الحداثة والتراث من جانب والقيم الانسانية والعقلانية من جانب أخر، فهي تقبل الجديد ولا ترفض القديم والمحلي وتحترم الاخر وتؤمن بخصوصية الذات وترفض الخطاب السياسي القائم على الثنائيات التي تفرض رؤية سياسية أو عرقية أو أيدولوجية أو دينية واحدة تلغي ما سواها وتؤكد ان الدولة يجب ان تتوقف بين مختلف الاتجاهات بتحقيق التفاعل الايجابي في المجتمع، مما يساهم في بيئة التعايش فيها والبرلمانات وقدسيتها الى تنشيط دور المجتمع المدني واحترام الحريات وضمان الحق في الاختلاف والمشاركة وتوزيع استقلال السلطات وهي المبادئ العامة للديمقراطية التي يسعى الحزب الى تحقيقها في الحياة السياسية التركية.[2]

و تتجسّد هذه الديمقراطية المحافظة التي يسعى الحزب الى تجسيدها في الدولة والمجتمع التركي من خلال رؤية علمانية محافظة تسعى الى التوفيق بين حضور الدين في الدّولة وفي الحياة العامة من جهة أو من جهة اخرى الى تقنين هذا الحضور من منظور مؤسساتي واضح يقوم على اساس نموذج سياسي تركي اصيل تجسد مند الامبراطورية العثمانية يؤمن ان الدولة تسبق الدين بخطوة.[3]

ركّز حزب العدالة والتنمية على نهجٍ جديدٍ تجنب فيه دور الدين في السياسة وفي هذا الصدد سعى بكل جهد للحفاظ على تزامه إبقاء الرموز الإسلامية خارج السياسة التركية العامة.وقد عبَّر عبد الله غول، الرئيس التركي السابق عن هذه الفكرة ، بأنّ" الحزب الديني ضارٌ بالدين نفسه ."كما شدّد برنامج الحزب على هذه الرؤية بالنص على نه "من غير المقبول استخدام الدين لمصالح سياسية واقتصادية وغيرها." ومع ذلك لم يتجاهل الحزب الإسلام تمامًا بل اعتبره عنصرا أصيلًا ويمثل القيم التقليدية لأغلبية الشعب التركي .ولذلك فهو ليس في حاجة إلى تكرار الشعارات أو البرامج الإسلامية ، بل يسعى لتوسيع مجال الحريات الدينية او السياسية والثقافية للجميع في البلاد، ما يمكّن مكونات المجتمع التركي من حرية ممارسة ما يؤمنون به.[4]

---

[1] جوهام فولر،**الجمهورية التركية الجديدة...تركيا كدولة محورية في العالم الاسلامي**، ط1،أبوظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتجية، 2009، ص ص73-75.

[2] كمال السعيد حبيب ،"الاسلاميون الاتراك من الهامش الى المركز"، ضمن كتاب : **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات المستقبل** ، ط1، الدار العربية للعلوم، ،2009.

[3] مصطفى محمد، مرجع سابق، ص 171.

[4] عماد قدورة ،"**الديمقراطية المحافظة" ومستقبل العلمانية التركية** ، المركز العربي للابحات ودراسة السياسات ،2014، ص08.

طوّر حزب العدالة والتنمية هويةً سياسيةً جديدةً، أراد من خلاله إعادة تشكيل منظومة العلاقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية القائمة في تركيا، وذلك عبر تبني برنامج يقارب بين مكونات المجتمع والطيف السياسي الموجود، فيضع نفسه في وسطه على أساس القيم التركية المشتركة الجامعة لهذه المكونات.ومن أجل ذلك تبنى أيديولوجية فضفاضة سماها" الديمقراطية المحافظة "لإيجاد مفهوم يلتقي على أرضيته أعضاء الحزب ومؤيدوه من ذوي التوجّهات الإسلامية، والتيار المحافظ، والقوميون، والليبراليين ، وحتى بعض النخبة العلمانية التقليدية. ولعل الحظر المتكرر للأحزاب السياسية التي شكلها نجم الدين أربكان، دفع بعض قياداتها مثل رجب طيب أردوغان وعبد الله غول و"بولنت أرينك "إلى البحث عن حلٍ لهذه المعضلة التي بدت أن لا نهاية لها فقاموا بتأسيس حزب برؤية جديدة.

تؤكد" الرؤية السياسية لحزب العدالة والتنمية "أنّ الحزب بهذه الهوية الجديدة أصبح في" مركز "الفعل السياسي وليس في الهامش، وأنه حوّل إمكانات التيار المحافظ إلى" مؤسسة"، وأنّ الديمقراطية" تجمع بين الاختلافات المجتمعية على أساس ثقافة التسوية في المجال السياسي"، وأنّ الحزب من خلال سياسة الوحدة الحاضنة يضع نفسه كنقطة جامعة للأفراد القادمين من تيارات سياسية مختلفة على أساس القيم والمبادئ الراسخة. وفي الوقت الذي يقدم الحزب نفسه على أنه الحافظ للتقاليد الوطنية والقيم الدينية، فإنه يعتبر نفسه" حزبًا ديناميكيًا "يستند إلى الخصائص الاجتماعية – الثقافية المحلية التركية، ويعمل كذلك على التغيير والتطور وفق الخصائص والممارسات العالمية ، ويوضح أردوغان نهج الحزب بطريقة أخرى فيقول:" إنّ جزءً كبيرا من المجتمع التركي يرغب في تبني مفهومٍ من الحداثة التي لا ترفض التقاليد، أوالإيمان بالعالمية التي تقبل الخصوصية المحلية، وفهمٍ للعقلانية التي لا تتجاهل المعنى الروحي للحياة، وخيار التغيير بدلًا من التعصب. "

ولذلك اختار مؤسسي الحزب طريقًا جديدة تسمح لهم بتبني أفكارٍ أكثر انفتاحا على جميع التيارات الموجودة في المجتمع ، وخطابٍ مختلفٍ عن خطاب تجاربهم السابقة ، مستفيدين في الوقت نفسه من تلك التجارب وتراكماتها. ومن أجل تجاوز التصنيف الأيديولوجي المسبّق، والحلّ المحتمل للحزب الجديد سعى المؤسّسون إلى طمأنة التيارات الأخرى، بمن فيهم العلمانيين الكماليين والمؤسسة العسكرية، بتأكيدهم إبعاد أي دور للدين في الحياة السياسية، و إعلانهم المتكرر التزامهم العلمانية بوصفها هويةً للدولة، وتعزيز الروابط الغربية واعتبار عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي أولويةً في برنامج الحزب وحكوماته .وفي الوقت نفسه، ومن أجل الحفاظ على القاعدة الانتخابية للحزب ونواته الصلبة، وتوسيع العناصر

المكونة له لتشمل طيفًا واسعًا من الشخصيات المحافظة والإسلامية والفعاليات السياسية الاجتماعية، لم يزل الحزب يؤكد على الهوية" المحافظة "التي تعني التزام القيم والتقاليد المشتركة للشعب التركي وتعزيزها ومن بينها الإسلام، ويؤكد أيضًا على التحرير الاقتصادي والإصلاحات السياسية وتوسيع الحريات وبهذا صمَّم حزب العدالة والتنمية خطابا سياسيا وهويةً تجمع بين المحافظة والديمقراطية والليبرالية، وحاول جمع ائتلافٍ عريضٍ على هذا الأساس.[1]

وهكذا من خلال الهوية والرؤية السياسية الجديد لحزب العدالة والتنمية نجد أنه يعمل على تعزيز القيم والتقاليد المشتركة للأتراك،وتجنَّب دور الدين في الحياة السياسية، والتزم العلمانية هويةً للدولة، واستهدف توسيع الحريات والإصلاحات السياسية والاقتصادية، ما مكّنه من الانفتاح على التيارات الموجودة في المجتمع ، والاستفادة من إمكاناتها و تجاربها ، وتكوين ائتلافٍ عريضٍ ضمّ شخصيات وقوى محافظةً وإسلاميةً وليبراليةً وفعاليات اقتصاديةً ومجتمعيةً، فالعناصر الأساسية التي تُكون بعد الهوية المحافظة لأيديولوجيا حزب العدالة والتنمية،[2]هي عبارة عن العناصر التي نشأت من استيعاب القيم الإسلامية، ومن الحاجة الملحة إليها في الحياة اليومية والسياسية، فقد قامت فلسفة التيار المحافظ على أساس حماية الميراث الوطني والثقافي، فالهوية السياسية لحزب العدالة والتنمية- التيار المحافظ - ذات طابع براغماتي خاص بالواقع التركي وأما الجانب الإسلامي للهوية الديمقراطية المحافظة للحزب فهو معتدل يميل إلى الوسطية بعيداً عن التطرف والراديكالية .

[1] عماد قدورة المرجع السابق، ص ص 06-07.

[2] **تركيا الاخوانية..ديمقراطية محافظة أم اسلامية ؟**، موقع ميدل ايست اونلاين على الرابط التالي :
http://www.middle-east-online.com/?id=172962

المبحث الثالث:

الأهداف و البنية التنظيمية للحزب

كل الأحزاب السياسية تضع مجموعة من الاهداف تعمل على تحقيقها عند الوصول للسلطة وحزب العدالة والتنمية من خلال برنامجه ولوائحه الداخلية سطّر مجموعة من الأهداف من اجل القضاء على المشكلات التي يعانى منها الشعب التركي وساعد في ذلك في البنية التنظيمية والهيكلية التي تدل على الانتشار الواسع له مجتمعيا هذا ما سنتناوله في هذا المبحث .

المطلب الأول:أهداف حزب العدالة والتنمية

يسعى حزب العدالة والتنمية إلى تطوير قدرة النظام السياسي على حل المشكلات واتخاذ القرارات وتذليل كافة العوائق التي تقف أمام التنمية داخل الوطن، والوصول بتركيا إلى المكانة التي تستحقها وذلك من خلال رؤية سياسية واضحة وقد وردت في برنامج حزب العدالة والتنمية أن مشاكل تركيا ليست مستحيلة الحل ،فهي تتميز وتتمتع بإمكانيات متنوعة تجل منها دولة قوية وفاعلة:[1]

- تمتلك تركيا موارد طبيعية متنوعة وطاقات بشرية ضخمة.
- تمتلك إرثا تاريخيا وثقافيا غني جدا .
- تمتلك تقاليد حكومية راسخة وغنية.
- لديها امكانات عالية من المشاريع مع قدرة على المنافسة الدولية.
- تمتلك موقعا جغرافيا إستراتيجي ساعدها على لعب دور مؤثر في منطقتها.
- تعتبر مركزا جاذبا للسياحة مع جمالها الطبيعي والتاريخي.
- التكافل الاجتماعي والمساعدة المتبادلة والتي تعبر عن الطابع والأصول الدينية والوطنية للشعب.
- تحقيقها نجاحات كثيرة في العديد من المجالات على مرّ التاريخ.

[1] برنامج الحزب ، **الموقع الرسمي لحزب العدالة والتنمية** على الرابط التالي :
_http://www.akparti.org.tr/arabic/akparti/parti-programi#bolum

و لقد تبنى الحزب مبدأ الديمقراطية والتنمية والنهوض وفق مستوى الحضارة المعاصرة كما انه يعرض وسائل التنفيذ لتحقيق تلك الاهداف قد تمثلت أهدافه وفق برنامجه الانتخابي على الاتي:[1]

- نشر الوعي القائم على الحقوق المتعارف عليها دوليا، والحريات وسيادة القانون.
- استئصال مشاكل تركيا المستعصية بتعبئة الموارد الانسانية الطبيعية المهملة لما يجعله بلدا منتجا باستمرار وينمو بالإنتاج.
- استثمارات الموارد البشرية لجعل تركيا دولة نامية ومنتجة باستمرار.
- تخفيض معدّل البطالة ورد الهوة في توزيع الدخل مما يزيد من مستوى الرفاه.
- اتباع سياسة تهدف لتحقيق الكفاءة والفعالية في الادارة العامة وإدخال المواطنين والمنظمات المدنية في عملية صنع القرار وتوفير التآزر داخل المجتمع.
- تحقيق الشفافية الكاملة والمحاسبة في كل جانب من جوانب العمل.
- اتباع سياسات معاصرة رشيدة وعملية في المجالات الاقتصادية والسياسية الخارجية والثقافية والفنون والتعليم والصحة والزراعة والثروة الحيوانية.
- ترسيخ الشعور بالثقة لدى المجتمع، وإكساب المواطنين الثقة في المستقبل.[2]
- إرساء مفاهيم تستند على الحقوق والحريات وفق المعايير العالمية في جميع المجالات.
- حل المشكلات المزمنة التي تواجهها تركيا حلا جذريًا وتحويلها تركيا إلى بلد مستديم الانتاج والنمو من خلال توظيف الموارد البشرية والطبيعية المعطلة منذ سنوات.
- القضاء على الفجوة في توزيع الدخل وبهذه الكيفية يتم رفع مستوى الرفاهية لجميع أفراد الشعب.
- تحقيق التعاون الوظيفي في المجتمع من خلال إشراك المواطنين ومنظمات المجتمع المدني في الإدارة العامة.
- نشر مفهوم الشفافية التامة والمساءلة في كل مجال من مجالات الحياة العام و تقديم برنامج سياسي عصري وعقلاني وواقعي وقابل للتنفيذ في مجالات مثل الاقتصاد والسياسة الخارجية والثقافة والفن والتعليم والصحة والزراعة وتربية الحيوان.

---

[1] الغزالي عبد الحميد، مرجع سابق ،ص ص27-29.

[2] الاهداف الاساسية، **الموقع الرسمي لحزب العدالة والتنمية** ، على الرابط التالي :
_http://www.akparti.org.tr/arabic/akparti/parti-tuzugu#bolum

- وتهدف جهوده إلى سعادة وسلامة وأمن وصحة الإنسان، ويؤكد على أن جميع أفراد الشعب هم عائلة كبيرة تنضوي تحت اسم "دولة جمهورية تركيا" المؤسسة في أرض "تركيا"، وأن الدول الأخرى كل في حدوده هي عائلات جارة. ويؤمن بأنه من خلال القيمة التي تعطى للإنسان يمكن التعايش في سلام دائم.
- يعتبر حزب العدالة والتنمية أن الاختلاف في الفكر، والعرق، واللغة، والتعبير، والتنظيم عامل قوة وغنى يعزز الثقافة في تركيا.
- رفض كل أشكال التمييز التي لا تتوافق مع أسس المجتمع الديمقراطي في علاقات الفرد بالدولة، ويرى في الدولة مؤسسة خدمية فعالة شكلها الأفراد من أجل خدمة الفرد.
- يؤمن بأن الاستخدام الحر لجميع الحقوق السياسية يُمكِّن الإرادة الوطنية من أن تسود، أما الاستخدام الحر للحقوق السياسية فيمكنه أن يحيى في إطار نظام ديمقراطي حر يتصف بالتعددية والمشاركة .
- يؤكد حزب العدالة والتنمية على ضرورة أن يكون جميع الأشخاص والمؤسسات، والهيئات الذين يعملون بالوظائف العامة داخل هيكل الدولة من خلال السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية التي تستخدم حق السيادة باسم الأمة مراعين في استخدامهم السلطات وأدائهم للمهام ما يوافق معايير دولة القانون الموجودة في الوثائق المعبر عنها في المادة الثانية ويقر بالتوافق مع هذه الضرورة أساساً للشرعية.
- يؤكد حزب العدالة والتنمية على أن حق الأفراد في الحياة كما يعتقدون والتعبير عما يفكرون أمر لا يمكن أن يقبل النقاش، وأن حق وسلطة الإعلان والدعاية عن الاعتقاد والفكر بصورة موافقة للقانون هي ملك للأفراد ومؤسسات المجتمع المدني، وأن لكل فرد نفس الحقوق المتساوية والمشتركة في كل مؤسسة وفي كل مجالات الحياة، وهكذا فإنه يجب على الدولة عدم اتخاذ موقف إلى جانب أو ضد أي اعتقاد أو فكر، وأن مبادئ المساواة أمام القانون والعلمانية الموجودة في الدستور تشكل ضمانا لهذا المفهوم. كما يقرّ بضرورة أن تكون المهمة التي يمكن أن تتحملها الدولة والشخصية الاعتبارية للحزب هي عبارة عن إعداد بيئة حرة تحقق وتضمن استخدام الحقوق فحسب ويدافع على أن الحقوق والحريات الأساسية لا يمكن أن تكون موضع اقتراع.
- يعطي الحزب أهمية خاصة لمفهوم الدولة الاجتماعية كنهج لحياة إنساني كريمة.

- يؤمن حزب العدالة والتنمية بالإنسان كمصدر أساسي وهدف للتطور الاقتصادي. ويهدف إلى تأسيس اقتصاد السوق بجميع مؤسساته وقواعده. ويعرِّف دور الدولة في الاقتصاد كمنظم ومراقب،ويرى أن عدم العدالة في توزيع الدخل، والبطالة أهم مشكلة اقتصادية واجتماعية. ويدافع عن إتمام التحولات البنيوية اللازمة للاستفادة من الفرص التي خلقتها العولمة، والحماية من السلبيات التي جلبتها معها.
- يؤمن حزب العدالة والتنمية بأن العائلة هي أساس المجتمع التركي. وبأن العائلة التي تقوم بوظيفة الجسر بين الماضي والمستقبل هي مؤسسة اجتماعية أساسية لا غنى عنها في نقل قيمنا القومية ومشاعرنا وأفكارنا وعاداتنا وتقاليدنا الخاصة إلى الأجيال الجديدة.
- يهتم حزب العدالة والتنمية بأن يكون كل شخص وبخاصة الشباب واثقين من أنفسهم ومتقدمين ومتطورين وفي مستوى رفاهية مرتفع ومرتبطين بوطنهم تركيا التي تنعم بالأمن والسلام، ومزودين بقيم الروح المعنوية العالية. ولهذا السبب يحاول الحزب تطبيق مفهوم تدريب وتعليم وتعلم مزود بالوسائل والمعطيات العلمية الحديثة من أجل خلق مجتمع معلومات حر على كافة المستويات.
- يهتم حزب العدالة والتنمية بالديمقراطية التمثيلية القائمة على التعددية والمشاركة والمنافسة. ويؤمن بأهمية مؤسسات المجتمع المدني وبأنه لا غنى عنها في تطبيق هذه الخصائص وتأسيس إدارة عامة ذات إنتاجية وجودة وفي إجراء الرقابة عليها وإدامتها.
- يقبل حزب العدالة والتنمية الاستفتاء العام كطريقة فعالة في أجل تأمين مساهمة الشعب في عملية الإدارة.
- يؤمن حزب العدالة والتنمية بأنه يمكن الوقوف بقوة أمام تحديات الداخل والخارج بالعدالة، وبإيمانه بأن القوة تنبع من القانون وليس العكس يهدف إلى القضاء على العوائق التي تمنع سيادة الشعب، وتحقيق حق القضاء العادل وحرية البحث عن الحق بكل صوره، وجعل وطننا صالحا للعيش من أجل الشعب التركي حماية وطنه واستقلاله.

اما على مستوى العالم والسياسة الخارجية لتركيا فقد وضع حزب العدالة والتنمية ايضا مجموعة من الاهداف وفق الرؤية للسياسة الخارجية يمكن اجمالها فيما يلي:[1]

[1] الرؤية السياسية ، **موقع حزب العدالة والتنمية** على الرابط التالي:
http://www.akparti.org.tr/arabic/akparti/2023-siyasi-vizyon#bolum

- تحويل تركيا إلى احد اللاعبين المهمين لتوازن القوى العالمية ورفعها الى موقع دولة حاسمة تعمل على تأسيس السلام والاستقرار في المنطقة، وتموقعها في التحول بين الدول المؤسسة والمحددة للنظام العالمي بالنظر إلى التغيير الذي سيحدث في العلاقات بين الدولة والأمم في النظام الثقافي والسياسي والاقتصادي الحالي وفي بنية الامم المتحدة.

- تحويل تركيا مركز للجذب الإقليمي والى مركز للاهتمام ومركز للعلاقات العامة، بإنشاء لغة جديدة ورؤية عالم جديد بالعمل معا مع جميع اللاعبين والأطراف والمجموعات الذين يتبنون الموقف الايجابي في السياسة الاقليمية والسياسة الدولية على حد سواء وإن تركيا ليست طرف في الخلافات الموجودة في المنطقة، بل هي بلد يلجأ إليه للحصول على وجهات نظره وان يساهم في الحل ويطلب منه لعب دور الوسيط.

- وضع هدف استراتيجي وهو العضوية في الاتحاد الأوروبي وفي نفس الوقت التحرك فيما يتعلق بتعزيز علاقات التحالف التقليدية كالعلاقات مع الولايات المتحدة الامريكية وعضويتنا في حلف شمال الأطلسي (الناتو)، وتقوية العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية وفق مفهوم المصالح والشراكة المتبادلة، فتركيا بلد لا ينفذ ما يفرض عليه من جدول أعمال بل هي بلد تنشد شراكتها لتحديد جدول الاعمال معها.

- تأسيس نماذج لسياسات جديدة بالتخلي عن ردة فعل في السياسة الخارجية التي تعتمد على القوالب التقليدية وإدراك الخطر، وإتباع سياسة تعتمد على إرشادات المبادئ التالية: "صفر مشاكل مع الدول المجاورة" و "الامن للجميع" و"الاندماج الاقتصادي" و"العيش بوحدة في ظل الثقافة المتعددة والسلام".

- تستغل تركيا موضوع الطاقة كعنصر للسلام، ولهذا السبب تحوّلت الطاقة من كونها عبئ على السياسة، لتكون فاتحة لقنواتها فالطاقة قاسم مشترك مع الدول المجاورة والإقليمية ومن المهم تأسيس العلاقات الاساسية في مجال الطاقة بغض النظر عن وضع العلاقات السياسية مع الدولة المجاورة.

- إن عمق تركيا الاستراتيجي ودورها الفعال ليسا محدودان في منطقة الشرق الأوسط فقط بل يمتد إلى كل بلد معه روابط خاصة نابعة عن التاريخ و للتأسيس المشترك للمستقبل في بقعة جغرافية واسعة ممتدة من منطقة البلقان الى القوقاز ومن افريقيا الى وسط اسيا.

- إن العضوية التامة في الاتحاد الاوربي هي هدف استراتيجي لحزب العدالة والتنمية. وليس من الممكن القبول بأي اقتراح او أي معادلة وأي بديل غير العضوية التامة.وان استثمار عضوية تركيا في الاتحاد الاوروبي كمادة للسياسة الداخلية في أوروبا يتعارض مع مبادئ الاتحاد، وأن هذا الموقف ينعكس على الرأي العام بشكل الاحساس بعدم الثقة ويجب على المسئولين في الاتحاد الأوروبي ان يتصرفوا كقادة وان يسرعوا عملية المباحثات وان يزيلوا الاحساس بعدم الثقة على الفور.

- دعم حزب العدالة والتنمية واحتضانه لشعوب المنطقة بكاملها من دون التفرقة بين الدين واللغة والعرق والطائفة واعتبارهم كشريك وصديق، وأن مبدأ "الوحدة في ظل التعددية" هو احد الأركان الاساسية لسياسة تركيا الخارجية في المنطقة. و بذلك ستستمر تركيا انطلاقا من هذا المبدأ في وضع جميع مصادرها في خدمة تحويل منطقتي الشرق الاوسط وشمال افريقيا الى حوض للسلام والاستقرار والثراء والإبداع والثقافة العالية والحضارة ، و بما أن رؤية حزب العدالة والتنمية هي ان نكون تركيا بلد رائدا في منطقتنا والعالم، فهذا يفرض عليها ان يكون دفاعها فعالا و رادعا وعصريا. وانه من الضروري تطوير الصناعة الدفاعية لزيادة قابلية وإمكانات القوات المسلحة التركية.

ويعرض البرنامج وسائل تحقيق تلك الأهداف على النحو الآتي:[1]

- نشر الوعي القائم على الحقوق المتعارف عليها دوليا والحريات وسيادة .
- استئصال مشكلات تركيا المستعصية بتعبئة الموارد الإنسانية الطبيعية المهملة وجعلها دولة منتجة باستمرار و تنمو بالإنتاج.
- خفض معدل البطالة و ردم الهوة في توزيع الدخل بما يزيد من مستوى الرفاه.
- اتّباع سياسات تهدف الى تحقيق الكفاءة والفاعلية في الإدارة العامة واشراك المواطنين و المنظمات المدنية في عملية صنع القرار.
- تحقيق الشفافية الكاملة و المحاسبة في كل جانب من جوانب الحياة العامة.
- اتّباع سياسات عملية معاصرة رشيدة ,لإفادة الأمة في مجالات الاقتصاد ,والسياسة
- الخارجية والثقافة والفنون ,والتعليم والصحة والزراعة والثروة الحيوانية .

[1] عبد الحليم غزالي، **الإسلاميون الجدد والعلمانية الأصولية في تركيا :ظلال الثورة الصامتة**، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية 2007، ص27.

المطلب الثاني: البنية التنظيمية وهيكلة الحزب

فيما عدا الذين لا يمكنهم أن يصبحوا أعضاء في الحزب بناء على الشروط الواضحة في قانون الأحزاب السياسية والقوانين الأخرى ذات الصلة فإن كل مواطن بالجمهورية التركية يقر ويتعهد في استمارة العضوية بأنه يقبل بلائحة وبرنامج الحزب وأنه سوف يساهم في الحزب على قدر قوته وخبراته ،ويبلغ ثمانية عشرة عامًا، ومن يملك أهلية استخدام الحقوق المدنية والسياسي، وليس له عضوية في حزب سياسي آخر.ومن يتعهد بدفع رسوم العضوية المحددة للحزب يمكنه أن يصبح عضوًا في حزب العدالة والتنمية.[1]

وبالنسبة للهيكل التنظيمي **أو** مستويات التنظيم الحزبي لحزب العدالة والتنمية عبارة عن تنظيمات البلدة والمنطقة والمحافظة والمركز العام وعن كتل المجالس البلدية والكتل العامة للمحافظات والكتلة البرلمانية للحزب، ويتم تشكيل تنظيمات المرأة والشباب والتنظيمات الفرعية الأخرى والمكاتب التمثيلية خارج الوطن ضمن مستويات التنظيم الحزبي أيضًا.

ويتم تشكيل التنظيمات الحزبية طبقًا للتقسيمات الإدارية والمحلية. ولا يمكن أن يؤسس أكثر من تنظيم حزبي واحد في نفس المستوى والاختصاص في داخل وحدة إدارية واحدة، ويمكن أن تتشكل تنظيمات مساعدة مثل مكاتب ووحدات الاتصال بهدف التدريب والتثقيف والتوعية السياسية والمكاتب التمثيلية بالقرى والبلدات والمناطق الانتخابية التابعة للتنظيم الحزبي طبقًا للبنية المدنية والإدارية وأماكن العمل والإعلام المجهزة بالوسائل التكنولوجية مثل الانترنت .

و يتضح من خلال ما سبق أن الحزب له انتشار واسع عبر تراب تركيا اذ يعتبر الهيكل التنظيمي لحزب العدالة والتنمية من أضخم الهياكل التنظيمية المدنية في العالم، وذلك" إنّ بُنيَـة الحزب تتألف من 2.5 مليون شخص.[2]

---

[1] **لائحة النظام الاساسي لحزب العدالة والتنمية (مع تعديلات 2009)**، ترجمة طارق عبد الجليل. ص27-30.

[2] **تشيليك: بنية حزب العدالة والتنمية هي من اكبر البنى التنظيمية المدنية في العالم** ،موقع ترك برس،على الرابط التالي :
http://www.turkpress.co/node/510

الشكل (02): الهيكل التنظيمي لحزب العدالة والتنمية

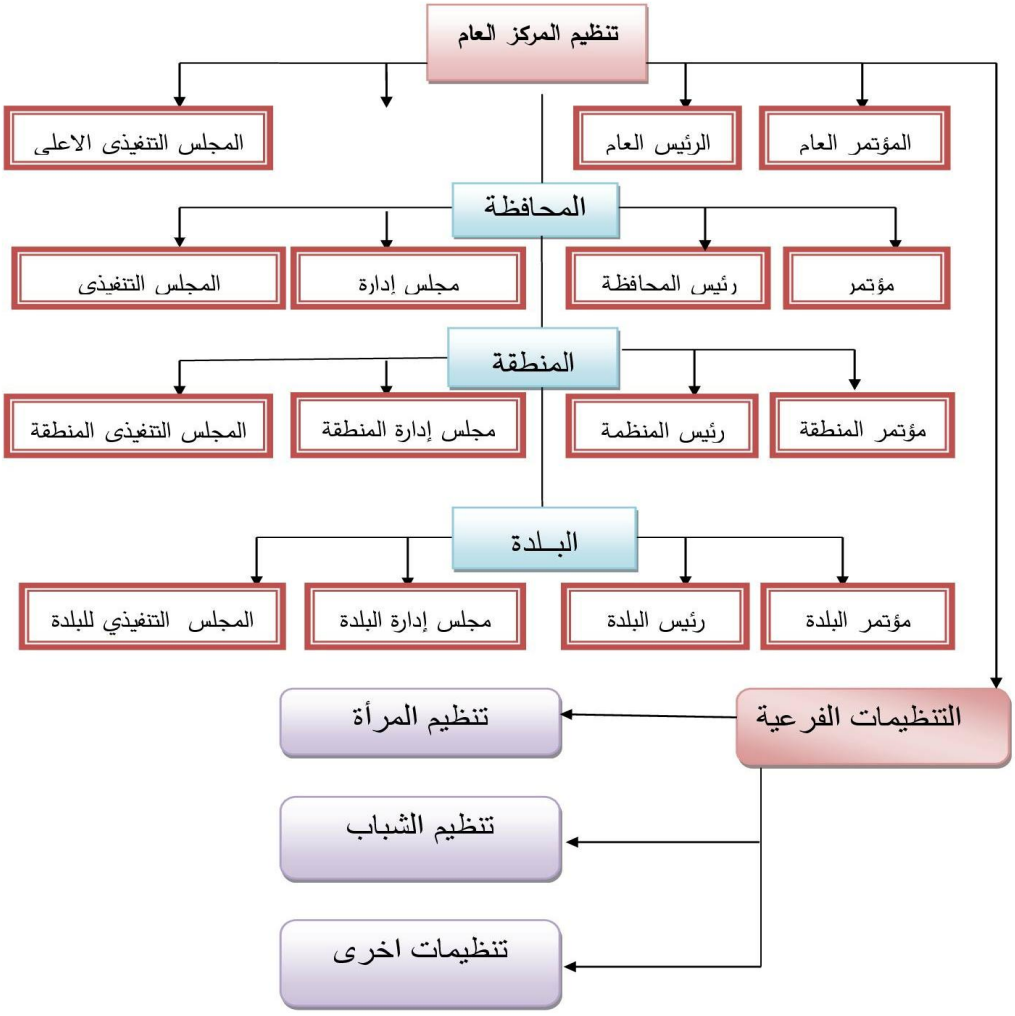

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على لائحة النظام الاساسي لحزب العدالة والتنمية (مع تعديلات 2009) ، ص ص27-30.

ولأن الأحزاب السياسية عناصر لا يمكن الاستغناء عنها في الديمقراطية التي تعتبر نمطاً إدارياً وفناً للحلول الوسطى، ومن هنا فلابد من تحقيق العملية الديمقراطية داخل الحزب أولاً، واعتبار الاختلافات عنصر إثراء، والسعي نحو حل النزاعات الداخلية عن طريق التصالح.

تم تشكيل "مجلس محكمين للديمقراطية الداخلية للحزب" في المحافظات والمركز العام. ويوجد في كل من هذه المجالس ثلاثة أعضاء، ويتم اختيار اثنين من الأعضاء الاحتياطيين لكل منها. ويتم انتخاب هذه المجالس من قبل الأعضاء حسب أصول وأسس انتخاب الهيئات، من خلال انتخاب المحكمين على مستوى المحافظة في المؤتمر الذي يُعقد على مستوى المحافظة، والمحكمين على مستوى المركز العام في المؤتمر العام.

تحدد مهام مجلس تحكيم الديمقراطية الداخلية على مستوى المحافظة في حدود المحافظة، فيعملون على وضع الحلول وتهيئة أجواء الصلح للنزاعات التي يمكن أن تنشأ بين التنظيمات على مستوى المحافظة وبين تنظيمات المستوى الأدنى أو أعضاء التنظيمات، أو بين التنظيمات الفرعية والأعضاء، أو بين هؤلاء وبين التنظيمات والأعضاء على مستوى الحزب

يعمل مجلس تحكيم الديمقراطية الداخلية على مستوى المركز العام على وضع الحلول وتهيئة أجواء الصلح للنزاعات التي يمكن أن تحصل بين التنظيمات على مستوى المركز العام في الحزب وبين التنظيمات الفرعية في المركز العام والأعضاء، أو بين أعضاء كتلة الحزب في مجلس الأمة التركي والتنظيمات على مستوى المركز العام في الحزب والتنظيمات الفرعية والأعضاء.

المبحث الرابع:

وصول حزب العدالة و التنمية إلى الحكم وعلاقته بالقوى السياسية

إن حزب العدالة والتنمية كبقية الأحزاب الأخرى في العالم يعمل لأجل قيادة الدولة أو المشاركة في هذه القيادة وخصوصا أن للحزب تطلعا سياسيا نحو القيادة في تركيا، ولقد بدأ الحزب محاولاته وفق إستراتجية مدروسة قائمة على أساس أنه لم يعلن عن نفسه أنه حزب إسلامي حتى لا يثير حفيظة العلمانيين، ولم يعادي تلك المبادئ التي جاء بها مؤسس تركيا مصطفى كمال أتاتورك لتحقيق أهدافه، ويتوضّح لنا ذلك من خلال مواقف مختلف القوى السياسة عند وصول الحزب للحكم وهذا ما نتناوله في هذا المبحث.

المطلب الأول: وصول حزب العدالة والتنمية للحكم

لقد كانت تركيا بعد انتخابات عام 1999 بمشاكل داخلية ووضع اقتصادي متردي، فضلا عن مرض رئيس الوزراء "بولنت أجاويد" وكذلك الدعوات لتطبيق معايير الاتحاد الأوروبي، والصراع داخل الأحزاب المختلفة حول إلغاء عقوبة السماح بالتكلم الكردية، هذه الأزمة عملت على حصول استقالات داخل الحكومة ، وبالتالي كان لابد من القيام بانتخابات مبكرة من الأزمة الحكومية التي تمر فيها.[1]

و قد تمثلت الأزمة السياسية التي كانت تمر بها تركيا في تلك الفترة في عدة مظاهر منها:[2]

1) رفض رئيس الوزراء "بولنت اجاويد" الاستقالة رغم تدهور حالته الصحية وغيابه عن عمله الرسمي.

2) قيام نائب رئيس الوزراء حسام الدين و وزير خارجيته "اسماعيل جيم"، وهما قياديان في حزب اليسار الديمقراطي بانقلاب على أجاويد انتهت بفقدان الحزب لأغلبية المنتمين له أي حوالي نصف مقاعده في البرلمان، و تأسس حزب جديد تحت اسم "تركيا الجديدة" ترأسه جيم .

3) دخول البلاد في حالة استقطاب حاد وصراع بين الأحزاب الثلاثة المشاركة في الائتلاف الحاكم ذات التوجهات المختلفة وهي اليسار الديمقراطي والوطن الأم والحركة القومية.

---

[1] الغزالي عبد الحميد، مرجع سابق، ص ص 349-350.

[2] ضياء رشوان "حزب العدالة والتنمية نهج الاسلاميين الجدد في تركيا" اسامة سرايا (محرر)، **دليل الحركات الاسلامية في العالم**، القاهرة: مركز الدراسات الإستراتجية 2006،ص70.

4) فقدان الحكومة للأغلبية البرلمانية مما حتّم عليها إجراء انتخابات عامة مبكرة وأقرّ البرلمان في 30 جويلية بأغلبية 449 صوتا ضد 62 صوتا للنواب الذين يمثلون حزب اليسار الديمقراطي وكان هذا القرار بمثابة المشنقة بالنسبة لأحزاب الائتلاف الحاكم نفسها حيث تبين خطأ تقديراتها و حساباتها ، وحتى حزب المعارضة الرئيسي في البرلمان "الطريق القويم" بزعامة "تانسو تشيللر" فقد بالغ في تحجيم شعبيته وكان الجامع بين الأحزاب الأربعة أما قياداتها اقترنت بفضائح الفساد وسوء الأداء السياسي.

ومع تصويت البرلمان على موعد الثالث من نوفمبر 2002 لإجراء الانتخابات بدأ العمل داخل الحزب بصياغة برنامجه الانتخابي والذي صاغه أكاديميون، ومتخصصون في الرأي العام وسفراء لهم درايتهم في الشؤون الدولية والعلاقات الخارجية، وصدرت الوثيقة بشكل مستند تناول ما وصلت إليه حال البلاد وطرحه للحلول التي يمكن تقديمها للمواطنين والمجتمع والدولة وتضمنت الوثيقة ما يلي:[1]

- ينظر الحزب لميراث التجربة التاريخية للوطن كأساس قوى المستقبل، ويتعهد بإتاحة المجال للقيم التي يحتفظ بها المجتمع التركي، وان تدخل الدولة في قيم المجتمع يعزز حالة من عدم الاستقرار وعدم الرضا إلا أنه يرفض تجاهل التفاعل مع دول العالم المعاصر.
- أكد الحزب على ضرورة التحديث، ويعدّ عضوية تركيا كاملة في الاتحاد الأوروبي نتيجة طبيعية لعملية التحديث وضرورة تلبية معايير نيل العضوية.
- أعلن أن ديمقراطية الحكم تحقق صالح الدولة العام مثل ما تخدم الأفراد.
- أكد الحز في الوثيقة على دعم لمؤسسات المجتمع المدني وأن يكون الحزب على الحياد ولا ينحاز لأي من المنظمات.
- إن الدولة الكمالية هي دولة للجميع (الجامعة المانحة).
- الربط بين التنمية والديمقراطية فهما يسيران جنب إلى جنب.
- نبذ القرارات المفروضة من الأعلى واعتماد قائمة الحوار بين الدولة والمجتمع.
- تحقيق التوافق الاجتماعي في التعديلات اللازمة للقوانين.
- وترى الوثيقة أن القانون ما كان إلا لتحقيق العدل، وليس لإرهاب الناس واعتراف الحزب بقصور أداء الخدمة القضائية.

[1] حسنين وآخرون ،مرجع سابق، ص ص 205-210.

و كانت نتائج انتخابات البرلمان التركي التي أجريت في 03 نوفمبر 2002 بمثابة زلزال سياسي فمع إعلان نتائج تلك الانتخابات كان هناك 500 عضو من أصل 550 عضوا سابقا في البرلمان يغادرون دون عودة فيما اقتصر التمثيل في البرلمان على حزبين فقط، هما حزب العدالة والتنمية وحزب الشعب الجمهوري إضافة إلى تسعة أعضاء مستقلين.[1]

والمؤشر الأهم تمثل في فوز حزب العدالة والتنمية بنسبة 34.3% من أصوات الناخبين والحصول بالتالي على الأغلبية المطلقة من مقاعد البرلمان ممثلة في363 مقعدا بما يمكنه من تشكيل الحكومة منفردا لأول مرة من تاريخ تركيا مند15 سنة.

وقد تميز برنامج حزب العدالة والتنمية في الجانب الاقتصادي بأنه برنامج قابل للتطبيق ويمكن إجمال أسباب انتصار الانتصار الكبير الذي حققه حزب العدالة والتنمية في عاملين رئيسين :[2]

الأول: فشل الأحزاب الأخرى ورفض الناخبين لمعظم رموز الحركة السياسية من القادة التقليديين الذين ارتبطت أسماؤهم بالفساد والفضائح السياسية

الثاني: هو اجتهاد الحزب وحسن إدارته للحملة الانتخابية خاصة في إقناع الناخبين باختياره وكذلك صمود الحزب ورئيسه اردوغان أمام حملة الاتهامات الدعائية والملاحقات القضائية بما عكس قوة الحزب، وقد تجنب الحزب استدراجه من جانب بعض خصومه إلى معارك جانبية حول الحجاب ومدى تمسكه بالمبادئ الإسلامية وقد بدا أن الحزب أكثر قربا والتحاما بالجماهير وذهب اردوغان إلى القرى الفقيرة وبدا حملته من هناك عوض ما تفعله الأحزاب الأخرى من ضجيج إعلامي وحملات إعلامية ضد حزبه، كما نجح الحزب في طمأنة رجال الأعمال والعمال معا إلى توجهاته الاقتصادية كما أكد تمسكه بالمواقف القديمة لتركيا اتجاه المشكلة القبرصية والتمرد الكردي وأعلن إن انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي يمثل وحدة أولوية، كما نجح اردوغان وبقية قادة الحزب في نقل صورة ايجابية عن الحزب إلى الغرب، أما داخليا فلم يفوت الحزب فرصة تأكيد ولائه للنظام العلماني ليغلق بذلك الباب أمام المتربصين بالحزب من الداخل والخارج، وبخاصة أن ملامح الفترة ما بين تحديد موعد الانتخابات وإجرائها تمثلت بالاتي :

[1] - حسنين وآخرون،مرجع سابق ،ص39.

[2] - جون ماركو، "حول انتصارات حزب العدالة والتنمية في انتخابات تركيا التشريعية"، **السياسة الدولية**، العدد 151،جانفي 203، ص159.

- تعمق الأزمة السياسية بسبب الظروف حيث حاولت بعض الأحزاب مثل حزبي الوطن الأم وتركيا الجديدة تأجيل الانتخابات ونشوب أزمات ثنائية داخل الائتلاف الحاكم.
- تحذير صادرة من جانب أجاويد من خطورة إجراء الانتخابات مبكرا.
- انضمام كمال درويش وزير الاقتصاد السابق إلى حزب الشعب الجمهوري وفشل محاولة توحيد أحزاب اليسار الرئيسية وهي حزب الشعب الجمهوري ، اليسار الديمقراطي وتركيا الجديدة تحت مظلة حزب الشعب الجمهوري.
- الصعود الكبير لشعبية حزب الشباب ذي الميول القومية بزعامة جيم أوزان.
- فشل أجاويد في اجتذاب الناخبين المحتملين ضد العراق مهاجما سياسة واشنطن.
- هيمنة الأزمة الاقتصادية على الحملة الانتخابية .
- تحذيرات قادة الجيش الضمنية من فوز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات.

ولقد اعتبر الفوز لحزب العدالة والتنمية حدثا استثنائيا نظرًا لأن فترة تأسيس الحزب لم تتجاوز السنة، متجاوزًا بذلك أحزابًا تركية عريقة مثل حزب الشعب الجمهوري، وحزب الوطن الأم، رغم حجم الضغوط الهائلة التي تعرض لها الحزب خلال فترة الحملة الانتخابية من قبل المؤسسات العسكرية والقضائية والإدارية، تجلى ذلك من خلال منع أردوغان من الترشح في 20 سبتمبر 2002، وفتح دعوى لإغلاق حزب العدالة والتنمية،[1] ولقد تمكن حزب العدالة والتنمية من تشكيل الحكومة منفردا بعد حصوله على الأغلبية في البرلمان، حيث حصل الحزب على 363 مقعد اً من أصل 550 مقعدا، كما حقق الحزب انتصارا آخر تمثل بفوزه في الانتخابات البلدية سنة 2004 ، حيث تمكن الحزب من الفوز في ثلثي المدن التركية ، وكان ذلك مؤشرا على تأثير الهوية الإسلامية في الساحة السياسية التركية ، ودليل على التوجه الشعبي الذي يرغب في استعادة التراث الإسلامي العثماني ، ساعد في ذلك عجز الأفكار العلمانية عن الانسجام الحقيقي في شرائح المجتمع التركي [2]

[1] - محمد نور الدين، **تركيا الصيغة والدور**، مرجع سابق، ص30 -31.

[2] علي باكير، **تركيا الدولة والمجتمع** ، مرجع سابق، ص32.

المطلب الثاني:علاقة حزب العدالة والتنمية بالمؤسسة العسكرية والقوى السياسة.

من المهم عند دارسة أي ظاهرة حزبية دراسة تفاعلات الحزب في بيئته الاجتماعية والسياسية ولذلك سوف نتطرق إلى علاقة الحزب بأهم القوى الفاعلة في صنع السياسة العامة وموقف هذه القوى من تأسيس الحزب و هي والمؤسسة العسكرية، القوى العلمانية والقوى الليبرالية والإسلامية .

أولا: موقف المؤسسة العسكرية من تأسيس حزب العدالة والتنمية

لقد تمتعت المؤسسة العسكرية في تركيا بوضع خاص، ففي جميع الدول تكون رئاسة الأركان العامة مرتبطة بوزارة الدفاع، وتتم جميع التعيينات والترقيات والإحالة على التقاعد، أو الفصل من الجيش من قبل هذه الوزارة، غير أن المؤسسة العسكرية التركية لا ترتبط بوزارة الدفاع ، بل برئيس الوزراء من الناحية الشكلية والنظرية فقط، وألا فهي مؤسسة مستقلة قائمة بذاتها، وتقوم باتخاذ جميع القرارات المتعلقة بالجيش (من تعيين أو ترقية أو طرد أو شراء أسلحة...الخ) دون أن يكون لوزير الدفاع أو لرئيس الوزراء أي علاقة أو تأثير على هذه القرارات.[1]

يعد الجيش في تركيا نفسه وريث التقاليد الأتاتوركية وقيّمها والشريك الأساسي في تجربة التحديث التي قادها مصطفى كمال اتاتورك مند 1923 والمساهم الأول في توفير المناخ للتنمية والممارسة العلمانية والديمقراطية لكن حين تسوء الأمور في الدولة أو يهدد أسسها أي خطر داخلي حسب وجهة نظر قادته لم يكن يتردد اللجوء إلى الانقلاب العسكري المباشر أحيانا أو اللجوء إلى لغة الإنذار والتهديد أحيانا أخرى. وقد أطاح الجيش التّركي بأربع حكومات مدنية منذ ستينات القرن الماضي وصولا إلى بلوغ حزب العدالة والتنمية الحكم الشرعي في عام 2002 لكنه في كل مرة كان يعود إلى ثكناته بعد أن يترك حكومة على مقاسه ويتحكم من وراء الكواليس.[2]

والجيش كان محترسا متوجسا من شعارات وأطروحات حزب العدالة والتنمية ويتهمه بإخفاء أهدافه الإسلامية و أنه يعمل على"أسلمة" المجتمع التركي ويمتلك قاعدة شعبية تضم تيارا أصوليا يسعى بكل جهده إلى تجسيد مشروعه بتحويل تركيا إلى دولة دينية مع أن قادة حزب العدالة والتنمية صرحوا في أكثر من مناسبة بأن حزبهم ليس حزبا دينيا ويقبل بالتاريخ الأتاتوركي و بقواعد وتقاليد العلمانية التركية ولذلك

---

[1] برنار ميرينية، **دور الجيش في السياسة التركية**، ترجمة أ.د. غانم محمد الحفو، **أوراق تركية معاصرة**، السنة1 ، العدد 1، جوان، 1987.

[2] ريز لطيف صادق ،**العلاقات الامريكية التركية في ظل عهد حزب العدالة والتنمية (2003-2011)**، رسالة ماجستير في العلم السياسية غير منشورة ،جامعة الشرق الاوسط ،2011، ص 61.

يمكن القول أن جذور الصراع بين الحزب الحاكم والمؤسسة العسكرية تعود إلى لحظة وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم عن طريق صناديق الاقتراع وبدأ قادة المؤسسة العسكرية ومنهم قضاة المحكمة الدستورية وعدد من الأحزاب والمثقفين الأتراك ينظرون بعين الريبة إلى هذا الحزب ويرون فيه خطر يهدد أسس العلمانية التركية ويعمل على تقويض دور الجيش وعلى قمع منتقديه، خاصة وسائل الإعلام المناوئة.

و مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة أصدرت حكومة رجب طيب أردوغان حزمة من قوانين جديدة متوافقة مع معايير كوبنهاجن بهدف إعادة هيكلة المؤسسات ومثلت سبع حزم قانونية صادق عليها البرلمان في 03-07-2003 نقطة التحوّل في العلاقة بين العسكريين والمدنيين داخل مجلس الأمن القومي وأمانته العامة وهما الذراعان اللذان ظلا دوما يلعبان دورا مهما في عسكرة الحياة السياسية في تركيا و لقد تناولت التعديلات الخاصة بمجلس الأمن القومي وأمانته العامة محورين يقضي كلاهما إلى تقليص وضعية المؤسسة العسكرية داخل الحياة السياسية التركية وهما إلغاء هيمنة العسكرية على بنية مجلس الأمن القومي وتقليص سلطات المجالس التنفيذية.[1]

ولا يرغب قادة حزب العدالة والتنمية في فتح باب صراع مفتوح مع الجيش التركي.[2] لأنهم يدركون حجم قوته ونفوذه في المؤسسة القضائية وعلاقته القوية بما يعرف بالأحزاب العلمانية، بل يسعون إلى جعل الجيش مؤسسة في حجمها الطبيعي، لا تملك سلطة فوق الجميع،أي لا تقوم بدور المؤسسة المركزية أو الأولى، بل تخضع مثل غيرها من المؤسسات لسلطة القانون، إضافة إلى أن الحكومة التركية أمامها استحقاقات داخلية وخارجية عديدة، ولا تريد أن يشغلها أي صراع يستهلك طاقاتها، فهناك الاستقرار الاقتصادي والسعي الحثيث للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

و لا ريب أن التعديلات الدستورية التي وافق عليها الشعب التركي في استفتاء 12 سبتمبر 2010 كانت بمثابة نهاية لنظام الوصاية العسكرية في تركيا حيث شلت قدرته على التدخل في الحياة السياسية وجردته من الحصانة القضائية فأصبح بالإمكان محاكمة العسكريين الذين لا يزالون في الخدمة أمام محاكم مدنية كما فتحت الطريق أمام مقاضاة قادة الانقلاب العسكري الذي حدث عام 1980 على ما اقترفوه من جرائم بحق الوطن والمواطنين.

---

[1] ريز لطيف صادق مرجع سابق ، ص ص 6361-65.

[2] **صراع العسكر مع الحزب الحاكم في تركيا** ، موقع الجزيرة على الرابط التالي: http://www.aljazeera.net/portal

و إزاء كل هذه التعديلات التي جرت على وضعية الجيش ثم دوره في الحياة السياسية وبفضل النجاحات التي أجرتها حكومة حزب العدالة والتنمية على مختلف الجبهات الداخلية والخارجية رجع الجيش إلى ثكناته واستسلم لوضعيته الجديدة واكتفى بدور المراقب ولاسيما وانه قد أحرز خلال تلك الفترة نجاحات عسكرية في مواجهة في مواجهة حزب العمال الكردستاني مما حقق له استعادة هيبته ومكانته لدى الشعب التركي.

وتعد مساحة تدخل الجيش في السياسة عنصرا رئيسيا من العناصر السلبية في تقارير الأداء التي يعدّها الاتحاد الأوروبي بشأن تقدم تركيا اتجاه الوفاء بمعايير الاتحاد الأوروبي وكان الوفاء بها بمثابة الخطاب السياسي الذي امتطاه أردوغان وقفز به اتجاه تغير تركيا وتطويرها في مختلف المجالات وكان أيضا وسيلة في تقليص دور الجيش في الحياة السياسية دستوريا وقانونيا منذ أن تولى السلطة عام 2002.

ويمكن القول أن جهود أردوغان لتقليص دور الجيش ونفوذه عن التأثير في الحياة السياسية من خلال سن التشريعات وتعديلات دستورية إنما هي جهود تهدف بالأساس إلى وضع تركيا على المسار الديمقراطي الصحيح وفق المعايير العالمية وهو مطلب جمع كل قوى المجتمع التركي.

من خلال ما سبق يمكننا القول أن حزب العدالة والتنمية في صراع مستمر مع المؤسسة العسكرية التي حكمت تركيا طول عقود القبضة الحديدية كما أنها كانت طوال فترات حكمها حامية التراث العلماني الأتاتوركي في السياسة والثقافة وفي الامتداد الاجتماعي وسنت لذلك قوانين خاصة تمنحها مشروعية التدخل لحماية القيم الأتاتوركية التي تتخذ أشكالا متعددة ترتبط بحرية التأويل التي يمتلكها العسكر وعلى هذا المستوى يقود الحزب صراعا دستوريا بهدف الحد من السلطات اللامحدودة التي يخوّلها الدستور للمؤسسة العسكرية.[1]

[1] ادريس جندري، **الاسلام التقدمي في تركيا: قراءة في تجربة حزب العدالة والتنمية** ، مؤسسة مؤمنون بلاحدود،2014،ص18.

ثانيا: موقف القوى العلمانية من حزب العدالة والتنمية.

بداية فإن العلمانية بالمفهوم الكمالي السائد في تركيا تقوم على عدد من الأفكار الأساسية التي تؤسس لأيديولوجيا من أبرز محاورها:

- فكرة الجمهورية بديلا للنظام الملكي السلطاني والخلافة الإسلامية.
- الفكرة القومية، أي أن يكون الرابط الأساسي بين أبناء الشعب التركي "ملية" أو وطنية وليس الدين.
- فكرة الشعبية، بمعنى ضرب نفوذ الأرستقراطية العثمانية والملاك والإقطاعيين ورجال الدين بتصعيد الطبقات الدنيا من المجتمع في إطار المساواة بين أبناء الشعب.
- فكرة هيمنة الدولة وتحولها إلى أداة لفرض العلمانية والتغريب والتحديث الصناعي والاقتصادي والسياسي والاجتماعي.
- فكرة الانقلابية، أي الثورة على كل ما هو سائد من الأفكار والأوضاع والمؤسسات التي تعتبر تقليدية ومتخلفة.

والأهم في كل ذلك أن مفهوم العلمانية في تركيا لا يقتصر على تحييد دور الدين وفصله عن الدولة كما هو في الغرب مثلا، لكنه يمضي أبعد من ذلك بإجبار الناس على المفهوم الذي يراه لممارسات الدين في الحياة العامة بل وفي أداء العبادات، حيث حاول عصمت إينونو إجبار الأئمة في المساجد على قراءة الفاتحة في الصلاة باللغة التركية ومنع الأئمة من الدعاء باللغة العربية ومنع قراءة الأذان باللغة العربية ومنح المرأة كل الحقوق إلا حقها في ارتداء الحجاب مثلا.

وهكذا يظهر أن هدف العلمانيين كان مسح تأثير الدين على حياة الناس وإن لم يكن هجومهم على الدين مباشرة فهم يعلنون الحرب على التدين، ولا بد من الإشارة هنا إلى أن شن الحرب على التدين يخفي في ثناياه ضمنيا شن حرب على الدين ذاته، ومثال ذلك الحرب المفتوحة التي يشنونها على مدارس الأئمة والخطباء ومراكز تحفيظ القرآن الكريم، ومنع الملتزمين بالدين من العمل بحرية في الوظائف العامة، كما أن حرمان النساء اللواتي يرتدين الحجاب من الدراسة وحقهن في العمل في الوظائف العامة وتخصيص مسابح خاصة بالنساء، وعدم السماح بإنشاء بنوك إسلامية تعمل بالنظام الإسلامي، وطرد كل من يثبت أن له علاقة بالدين من الجنود في الجيش التركي هي من مظاهر محاربة التدين.

والعلمانية التركية متطرفة معادية للدين، مستبدة، وهي ليست العلمانية العقلانية المعتدلة التي تفصل السياسة عن الدين ولكنها لا تعاديه ولا تحاربه. فقد ضربت العلمانية التركية أسس الديمقراطية بآلة

المؤسسة العسكرية بحجة حماية الثابت الدستوري للدولة التركية أي العلمانية، وذلك على ضوء الأسس التي وضعها كمال أتاتورك، وما زال بعض العلمانيين يفكرون بطريقة لإضفاء القداسة على العلمانية تلك القداسة التي تبرر لهم هدم أركان الديمقراطية إذا مثلت تهديدا لعلمانيتهم.[1]

ويرى العلمانيون أن العمل من أجل تحكيم الشريعة الإسلامية يعد رجعية وتخلفا وجريمة كبرى تستحق أقصى العقوبات، كما أنهم ينظرون إلى المطالبة بتغيير الدستور من أجل توفير الحرية الدينية اعتداء على الدستور ومحاولة لقلب نظلم الحكم، حتى إنهم يرفضون الديمقراطية إذا كانت توفر الحرية الدينية للشعب.

ويحاول العلمانيون في تركيا حبس التدين في وجدان الفرد وخفض درجة تأثير الدين على الفرد إلى أقل مستوى، والعمل على إبقاء المرافق العامة في الدولة بعيدة عن تأثير الدين وعدم الاعتماد على أي مصدر يتعلق بالدين فيما يخص المرافق العامة في الدولة.

فالعلمانية التركية فرضت بوصفها أيديولوجية صارمة وحادة وقمعية على المجتمع التركي ولم تترك للشعب حرية ممارسة عباداته بل سعت إلى السيطرة على الدين من خلال تأسيس مؤسسة الشؤون الدينية وتعيين وزير دولة مسؤولا عنها حتى تسيطر على المساجد والأوقاف الإسلامية وحبس مشاعر الدين داخل المساجد.

و لقد انقسمت القوى العلمانية إزاء كيفية التعامل مع حزب العدالة والتنمية إلى اتجاهين،الأول أصر على ضرورة مواجهة هذا الحزب باعتباره امتدادا للحركة الإسلامية التقليدية وهو الذي خرج أصلا من عباءة نجم الدين اربكان وحزبيه الرّفاه ثم الفضيلة، بينما اعتبر الاتجاه الآخر انه قد حان الوقت لفتح صفحة جديدة في التعامل مع المعطيات الجديدة خاصة مع اقتراب تركيا من أبواب الاتحاد الأوربي الذي يطالب انقره بالمزيد من الديمقراطية والحد من دور العسكر في الحياة السياسية، وكان أنصار هذا الاتجاه يرون فِي العدالة والتنمية توجها إسلاميا محافظا ومعتدلا وتوفيقيا، الأمر الذي لفت انتباه الولايات المتحدة الأمريكية وحتى إسرائيل، والذي ينسجم ومطامحها إزاء معارضة القوى الإسلامية الراديكالية والمناهضة لسياستها في التوسع والهيمنة الدولية خاصة وان الأولى تريد لتجربة تركيا الإسلامية الديمقراطية المعتدلة أن تكون نموذجا مقبولا لدى كل الدول الإسلامية لا سيما بعد أحداث سبتمبر 2001 وكان هدا الطرح

[1] فكري شعبان، **نشأة العلمانية وقواها في تركيا** ، موقع الجزيرة نت على الرابط التالي :
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/2883aed0-ddb7-4bd5-9bfc-2210d59cf7ea

كافيا لواشنطن وحلفائها في تركيا للدخول في حوار مباشر وغير مباشر مع قيادات العدالة والتنمية،[1] في ضوء دلك نشرت إحدى الصحف التركية مقابلة مع "اولتي كولاج" رئيس الشؤون الدينية السابق ومن العناصر المتعاونة مع الجيش، ذكر فيها ان الجنرال "كنعان ايفرين" قائد انقلاب سبتمبر 1980قابل مبعوثا من الحزب الجديد وقد أجابه "ايفرين" قائلا: "إن الحزب الجديد ينبغي أن يكون حزبا علمانيا حتى يمكن قبوله ..أنظر إلى أربكان كم حزبا أسس ومع ذلك لم يستفد شيئا "وفي نهاية المقابلة أكد "كولاج " للجنرال "ايفرين" الذي كان يتحدث باسم العسكر" :أن اردوغان علماني صميم وأن القضية واضحة عنده"..، ويقول **ايفرين** أيضا" :لكن بعض التردد جاء على لسان اردوغان، ينبغي أن ينتبه وهذا هو شرط قبوله وقبول حزبه، ليكن رجلا عاقلا ولا يستخدم التقية ولا يستثمر الدين.

في السنوات الأولى لتأسيس حزب العدالة والتنمية، نشأت سبلٌ للتعاون بين الليبراليين والمحافظين الاجتماعيين وبخاصة في ما يتعلق بالكفاح لتفكيك نظام الوصاية الكمالي الذي ترعاه المؤسسة العسكرية، وما دعم المثقفون الليبراليين أيضا ما يسمى المبادرات الكردية و الأرمنية والعلوية التي أطلقتها حكومة حزب العدالة والتنمية ضمن ما سمي بتحقيق المواطنة المتساوية، ودعموا أيضًا الإصلاحات الداخلية السياسية و الاقتصادية، وشجعوا على إجراءات عملية العضوية التركية في الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك حدث انقسامٌ تدريجي في الائتلاف المحافظ الليبرالي الذي رعاه حزب العدالة والتنمية بعناية خلال سنوات حكمه الأولى .وكان هذا متوقعً لدى الليبراليين ، بوصف الحزب لا يمثل في المقام الأول مصالح مثقفيهم ، ولأنهم يرون أنّ محوره وقاعدته الانتخابية تقع في الدوائر المحافظة الأكثر سكانا في قلب الأناضول، وهم الذين لديهم رغبة كبيرة في النمو الاقتصادي والتجارة الحرة.

ولهذا فإنّ الاتفاق على أساس مصالح أو مرحلة سياسية معينة، لا يعني اختفاء الاختلافات الجوهرية بين "الديمقراطية المحافظة "المستندة إلى القيم والهويات المحلية التي يدعو إليها حزب العدالة والتنمية ومفكروه، وبين" الديمقراطية الليبرالية" الداعية إلى الحريات الكاملة في تركيا بمفهومها العالمي التحرري المطلق من دون تقييدها بما يتوافق مع التقاليد التركية المحلية، ومع تزايد تكرّس السلطة بيد المحافظين الديمقراطيين كما نشهده اليوم مع وصول أردوغان للرئاسة ، ومع التناقص التدريجي لأهمية الهدف المشترك المرتبط بتفكيك نظام الوصاية العسكرية العلمانية ، تتزايد فرص عودة المحافظين و الليبرليين إلى المربع الأول المتعلق باختلافهما الجوهري تجاه المجال الاجتماعي.[2]

[1] سعد عبد العزيز مسلّط، **المشروع السياسي لحزب العدالة والتنمية في تركيا**، مركز الدراسات الاقليمية، العدد 05، 2012، ص ص 10-11.

[2] عماد قدورة ، "**الديمقراطية المحافظة" ومستقبل العلمانية التركية**،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسية ، 2014. ص ص 09-10.

ثالثا: علاقة حزب العدالة والتنمية بالقوى الليبرالية الإسلامية

عندما تسلّمت حكومة حزب العدالة والتنمية زمام السلطة في العام 2002، سعت إلى بناء تحالفات مع مجموعات إسلامية أخرى، ومع الليبراليين والتيارات الدينية، إذ كان أردوغان ورجاله يعلمون جيداً أن رئيس الوزراء الإسلامي الأول، نجم الدين أربكان أطيح من الحكم بواسطة انقلاب ناعم نفّذه الجيش عام 1997 فسعوا إلى توسيع دائرة الحكم بضم أطراف أخرى إليها من أجل التصدّي لرد الفعل العلماني. حيث دخل غولن في شراكة مع حزب العدالة والتنمية، فتحوّلت حركته إلى مركز قوة فعال في تركيا ووسّعت امبراطوريتها الإعلامية وبرنامجها التربوي الذي يتضمّن آلاف المدارس ومساكن الطلاب وبالفعل استثمر غولن بقوة في قطاع التعليم في إطار استراتيجيته التي يعمل على تطبيقها منذ عقود وتهدف إلى تكوين نخبة متديّنة وقومية ومحافظة تكون لها السيطرة في الدولة والمجتمع التركيَّين.[1]

وهكذا فان العلاقة بين حزب العدالة والتنمية وحركة الخدمة كانت في البداية علاقة تعاون وتكامل وقد بدأت هذه العلاقة منذ أن كان أردوغان رئيس بلدية اسطنبول حيث سبق له أن زار الأستاذ "فتح الله كولن" في مدرسته وجلس إليه أكثر من مرة وكان يعبر عن إعجابه بالعمل الذي تقوم به الخدمة ويمتدحه ولم يترددوا في التصويت لحزبه، ودعمه في أكثر من استحقاق انتخابي على امتداد 10 سنوات تقريبا وقد بلغ هذا الدعم ذروته حين دعا الأستاذ فتح الله كولن الأتراك للتصويت على التعديلات الدستورية سنة 2010 والتي كان الغرض منها تحقيق عدد من الإصلاحات السياسية وتحقيق مزيدا من الديمقراطية إلى درجة انه قال في إحدى دعواته مخاطبا أنصاره، لو أمكنكم دعوة من في القبور وتحت التراب للتصويت على التعديلات لا تترددوا ، وفعلا عرف هذا الاستحقاق إقبالا مكثفا حتى أن أتراك الخارج يأتون للتصويت في المطار ثم يعودون إلى بلدان استقرارهم.[2]

أما بالنسبة لعلاقة الحزب بتيار أربكان كما ذكرنا سابقا فان حزب العدالة والتنمية تأسس بقيادة اردوغان بعد حل حزب الرفاه وقد اختار اربكان وأنصاره حزب السعادة و لقد ركز الموالون لأربكان في انتقاداتهم الموجهة إلى حزب العدالة والتنمية على أنه مشروع أميركي يعمل لصالح مشروع الشرق الأوسط الكبير، وأنه ذو توجه غربي في سياسته الخارجية يدير ظهره إلى العالم الإسلامي، ويهمل قضايا المسلمين في

[1] **العدالة والتنمية و"فتح الله كولن"**: الصداقة تنقلب لعداوة شديدة، موقع راقب على الرابط التالي :http://raqeb.co

[2] محمد جبرون ، **توتر العلاقة بين حزب العدالة والتنمية التركي وحركة الخدمة للاستاذ فتح الله كولن: الوجه التركي لأزمة الدعوي والسياسي في العمل الإسلامي** ، بحث غير منشور، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، الرباط ،20014، ص ص3-4.

الداخل والخارج ، في حين يسعى حزب السعادة بقيادة أربكان الروحية إلى إنشاء تركيا الكبيرة من جديد والتكامل مع العالم الإسلامي ويولي الأهمية المطلوبة لقضايا الأمة.

وقد وصلت هذه الانتقادات في شدتها إلى مستويات استاء منها المنصفون من أعضاء حزب السعادة، كقول أربكان في أحد التجمعات الانتخابية بإسطنبول مخاطبا جماهير حزبه إنهم أبناء العثمانيين وأما المشاركون في تجمع حزب العدالة والتنمية بميدان آخر في إسطنبول فهم أبناء البيزنطيين.

وإن كان هناك من يظن أن السعادة حزب إسلامي وأن أربكان هو شيخ الإسلاميين في تركيا وأما حزب العدالة والتنمية فهو حزب علماني، فهو متوهم يجهل الواقع التركي، لأن الدستور التركي لا يسمح بتأسيس حزب سياسي على أسس دينية، فكلا الحزبين علماني يعمل في إطار دستور وقوانين النظام العلماني، وإنما الفرق بينهما كما أسلفنا آنفا أن أحدهما حزب وراءه جماعة إسلامية ويستخدم في أدبياته شعارات دينية ولكنه -بلا أدنى شك- لن يطبق الشريعة الإسلامية في حال وصوله إلى الحكم ولا يعد بها أصلا، وأما الآخر فيرفض مبدئيا تسميته بـ"حزب إسلامي" ويرى أن الإسلام لا يمكن أن يمثله حزب سياسي وأن زج الإسلام في التنافس السياسي يسيء إلى الإسلام نفسه، كما يتحاشى استخدام شعارات دينية في خطاباته.[1]

[1] اسماعيل ياشا، **الاسلاميون في الانتخابات المحلية التركية بين اربكان واردوغان** ، موقع الجزيرة نت على الرابط التالي:
http://www.aljazeera.net/knowledgegate

خلاصة واستنتاجات:

في نهاية هذا الفصل نخلص الى انه منذ تأسيس الجمهورية التركية ذات الطابع القومي والعسكري عمل مصطفى اتاتورك على قلب الموازين بتوجه تركيا نحو الغرب من خلال ترسيخ العلمانية وفي نفس الوقت عمل على تصفية البعد الحضاري الاسلامي لتركيا وبعد الأحادية الحزبية انتقلت تركيا بطريقة سلمية الى التعدّدية، ولقد تعرضت الجمهورية التركية لسلسلة من الانقلابات العسكرية منذ قيّامها وقد اختلفت في مجرياتها ونتائجها ودرجة دمويتها رغم التشابه الكبير في دوافعها، حيث تمت الاطاحة بالعديد من الحكومات الديمقراطية المنتخبة، اهمها انقلاب 1960 الذي اعدم فيه رئيس الحكومة عدنان مندريس. وتعود بدايات ظهور "الإسلام السياسي" كحركة سياسية منظمة في تركيا إلى منتصف سبعينيات القرن الماضي، بزعامة البروفيسور نجم الدين أربكان، الذي خاض صراعا مريرا مع المؤسسة العسكرية حيث اسس مجموعة من الاحزاب ،حزب النظام الوطني وحزب السلامة الوطني ثم حزب الرفاه الذي شكل اول حكومة و تم الانقلاب عليه سنة 1997 .

كما نخلص أن تأسيس حزب العدالة والتنمية بقيادة اردوغان وكغيره من الاحزاب واجه تحديات التأسيس، الرؤية الفكرية، الكواد، البرنامج، الأموال، وكان عليه أن يتجاوز هذه التحديات في ظل واقع تتنازعه التوجهات، وترتكز فكرة البرنامج على أن تركيا لديها شعب يتميز بالشباب والديناميكية، وتراث حكم عميق الجذور وموقع جيواستراتيجي يمكن أن يساعدها على أن تلعب دوراً مؤثراً في منطقتها.

كذلك كان تأسيس حزب العدالة والتنمية من قبل مجموعة واسعة من السياسيين من مختلف الاحزاب السياسية التركية وعدد من السياسيين الجدد من مختلف المشارب والاديولوجيات مما أعطى الحزب ثقة كبيرة لدى الأتراك خاصة مع حالة الفراغ السياسي القائمة تلك الفترة، وعدم ثقة السياسيين الأتراك بالأحزاب التي كانت قائمة سابقاً ، ولإدراكهم بأن البلاد كانت تتجه نحو الهاوية وبالتالي الخروج من الوضع المتردي في البلاد إلى مجتمع أكثر رفاهية اقتصادية، وتحقيق التنمية المستدامة، من خلال تحقيق الديمقراطية وغيرها دون الإخلال بمبادئ العلمانية أوالاصطدام مع المؤسسة العسكرية التركية.

كما نستنتج أن لقيادة الحزب دور مهم في رسم سياسة الحزب فأردوغان له خلفية إسلامية واضحة وهو يتمثل نموذج الإمبراطورية العثمانية، ويسعى إلى اكتساب تركيا العمق الثقافي والتاريخي والجغرافي

للإمبراطورية العثمانية من جديد، إلا أنه في الوقت ذاته قائد سياسي براجماتي كرّس جهوده من أجل تحقيق المصالح الاقتصادية والسياسية لتركيا.

كما يتضح لنا أن الهوية والرؤية السياسية الجديد لحزب العدالة والتنمية تعمل على تعزيز القيم والتقاليد المشتركة للأتراك، والتزم العلمانية كهويةً للدولة، وبتوسيع الحريات تمّ الانفتاح على التيارات الموجودة في المجتمع والاستفادة منها في تكوين ائتلاف ضمّ شخصيات وقوى محافظة وإسلامية وليبرالية وفعاليات اقتصاديةً ومجتمعية، فقامت بذلك فلسفة التيار المحافظ على أساس حماية الميراث الوطني والثقافي، فالهوية السياسية لحزب العدالة والتنمية ذات طابع براغماتي خاص بالواقع التركي وأما الجانب الإسلامي للهوية الديمقراطية المحافظة للحزب فهو معتدل .

كما نخلص في هذا الفصل أن حزب العدالة والتنمية وضع مجموعة من الاهداف أهمها ارساء الحريات وسيادة القانون وايجاد حلول وبدائل لكل مشكلات تركيا المستعصية بتعبئة الموارد الإنسانية والطبيعية وجعلها دولة منتجة، وكذا خفض معدل البطالة وردم الهوة في توزيع الدخل لرفع مستوى الرفاه، وكذلك تحقيق الشفافية ، واتّباع سياسات عملية معاصرة رشيدة تهدف الى تحقيق الكفاءة والفاعلية في الإدارة العامة واشراك المواطنين و المنظمات المدنية في عملية صنع القرار.

كما تقوم رؤية الحزب على مستوى السياسة الخارجية بتحويل تركيا الى مركز جذب واهتمام بالعمل مع جميع اللاعبين الذين يتبنون الموقف الايجابي في السياسة الاقليمية والسياسة الدولية وبعدم اقحامها في الخلافات الموجودة في المنطقة بل اشراكها في ايجاد الحل وبلعب دور الوسيط وكذلك وضع هدف استراتيجي وهو العضوية في الاتحاد الأوروبي وفي نفس الوقت التحرك فيما يتعلق بتعزيز علاقات التحالف التقليدية كالعلاقات مع الولايات المتحدة الامريكية وعضويتنا في حلف شمال الأطلسي (الناتو)، وفق مفهوم المصالح والشراكة المتبادلة بالإضافة الى تعزيز العلاقات مع المحيط العربي.

وفي الاخير نخلص أن حزب العدالة والتنمية حزب مفتوح لجميع المواطنين الاتراك وفق ما يحدده قانون الاحزاب في تركيا، ويتمتع بهيكل وبنية تنظيمية تساعد في تنفيذ وتطبيق برنامج الحزب يتدرج من البلدة والمنطقة والمحافظة والمركز العام وعن كتل المجالس البلدية والكتل العامة للمحافظات والكتلة البرلمانية للحزب، ويتم تشكيل تنظيمات المرأة والشباب والتنظيمات الفرعية الأخرى والمكاتب التمثيلية خارج الوطن ضمن مستويات التنظيم الحزبي أيضًا.

الفصل الثالث:

دور حزب العدالة والتنمية في صنع السياسة العامة في تركيا

تؤثر الأحزاب السياسية في النظام السياسي وتشارك في صنع القرارات وتلعب دورا فعالا في صنع السياسة العامة وذلك من خلال تمثيلها في مؤسسات النظام، فالحزب الفائز بالأغلبية هو تعبير عن اختيار الشعب لبرنامجه وسياسته وتوجهه من خلال الحكومة ومن خلال البرلمان ، وحزب العدالة والتنمية في تركيا كحزب فاز في عدة مناسبات انتخابية مكنته من الفوز باغلبية برلمانية "الجمعية الوطنية" واستطاع بذلك تشكيل حكومات لها دور مؤثر في صنع السياسة العامة في تركيا سوءا على المستوى الداخلي او الخارجي.

من خلال هذا الفصل سنعالج الدور الذي لعبه حزب العدالة والتنمية في صنع السياسة العامة في تركيا وذلك من خلال أربع مباحث، المبحث الاول نتطرق فيه الى محدّدات وفواعل صنع السياسة العامة في تركيا، والمبحث الثاني نتطرق الى دور حزب العدالة والتنمية في صنع السياسة العامة في تركيا ، واما المبحث الثالث فنتناول دور حزب العدالة والتنمية في تنفيذ السياسة العامة في تركيا وفي المبحث الاخير نتطرق الى تقييم دور الحزب في صنع السياسة العامة والتحديات التي تواجهه .

المبحث الاول:

محدّدات وفواعل صنع السياسة العامة في تركيا

سوف نقوم في هذا المبحث بإلقاء نظرة عامة عن صنع السياسة العامة في تركيا من خلال التطرق لأهم محددات السياسة العامة في البيئة الداخلية والخارجية وكذلك وفواعل صنع السياسة العامة في تركيا الرسمية وغير الرسمية حتى نستطيع الاقتراب من موقع حزب العدالة والتنمية في هذه البيئة من خلال دوره في صنع السياسة العامة.

المطلب الاول: محدّدات صنع السياسة العامة في تركيا

هناك مجموعة من المحدّدات التي تتبلور من خلالها توجهات وخطوط السياسة العامة وهي تعتبر مجموعة العوامل المؤثرة في صنع السياسة العامة سوءا في البيئة الداخلية والخارجية.

أولا: المحدّدات الجغرافية والطبيعية: يعتبر الموقع الجغرافي لتركيا تاريخيا ركيزة لانطلاقها نحو العالمية حيث يحاول صناع القرار في تركيا الحديثة استغلال هذا الموقع لبناء رصيد اقليمي والارتقاء به نحو العالم وتكمن اهميته تركيا في أنها[1]تتوسط قارات العالم القديم الثلاث اسيا وأوروبا وافريقيا ومنحها هذا الموقع مند القدم قدرة على التفاعل الحيوي في المحيط الاقليمي بحيث تؤثر وتتأثر بالعناصر السياسية والاجتماعية والاقتصادية حيث تعتبر تركيا من اغنى دول العالم لاحتوائها على آثار تاريخية ومناخ جيد بالإضافة الى الموقع الجغرافي الحساس حيث تمتد اراضي تركيا الى قارتي اسيا وأوروبا ويشكل الجزء الاسيوي والذي يدعى الأناضول اي حوالي 99% من مجموع اراضيها التي تقدر مساحتها الاجمالية 779.452 كلم2، بينما يكون الجزء الاوروبي الذي يدعى **تراقيا** ما نسبته 03% ومساحته 23.623 كلم2 من مجمل مساحة البلاد.[2]

وهكذا تبني تركيا بموقعها وصلة جغرافية بين الشرق والغرب، و تبلغ حدود تركيا حوالي 9.848 كلم منهم 7200 على شواطئ البحر الاسود في الشمال وتتقاسم باقي حدودها مع ثماني دول اخرى، جورجيا 252 كلم ، ارمينيا 68 كلم، ايران 499 كلم، اذربيجان 9 كلم ، سوريا 322 كلم ، العراق 35 كلم ، اليونان

[1] Ulke aribogan , Revisioning turkys geopolitics the determinants of continuity and change (ankara : Maiddle east and Blakan Foundation , 2003) , p 24 .

[2] حسن النقوري، **دولة تركيا** ، مجلة الدبلوماسي، معهد الدراسات الدبلوماسية، العدد112 ، ديسمبر 1989، ص ص 119-120.

206 كلم ، بلغاريا 240 كلم وتسيطر تركيـــا على المدخل المؤدي البحر الاسود وعلى المدخل الشرقي للبحر المتوسط وهي تطل على اسيا و افريقيا و اوروبا.[1]

اضافة الى الموقع الجغرافي الاستراتيجي تمتلك تركيا مجموعة من المقومات الطبيعية والمادية التي تجعل منها قوة اقليمية فموقع تركيا وطبيعتها المتنوعة جعلا منها بلدا غنيا بالموارد الطبيعية ، وباستثناء افتقارها للنفط والغاز، فإن تركيا تحتكر بنسبة اكبر من هذين الموردين المهمين على صعيد المنطقة وهما المياه والغداء، وهما الموردان اللذان سيتسببان في صراعات دولية للاستحواذ عليهما بحسب العديد من الدراسات وفي ظل هذا الشح الذي تعاني منه الدول جراء تناقص منسوب المياه والافتقار والاكتفاء الغدائي في ظل تنامي السكان.[2] ومن المؤكد أن الثروات الطبيعية تعطي للدولة قدرة على توظيفها في مجالات متعددة تزيد من قوتها وكنتيجة للتوظيف السليم للثروات ومنهج الاصلاح الاقتصادي فان الاقتصاد التركي انتقل من مرحة الانهيار الى مرحلة اصبح فيها يحتل المرتبة 14 عالميا.

ثانيا: المحّددات البشرية والاقتصادية: يعتبر عدد السكان ونموه قوة للدولة لذلك تحتل تركيا المرتبة 17 عالميا من حيث تعداد السكان ويؤهلها هذا الكم البشري للعب دور مهم على الصعيد الاقليمي والدولي وفي مختلف المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية والعسكرية والدينية،[3] قد بلغ عدد سكان تركيا 70 مليون نسمة حسب احصائيات 2005. وأمّا التركيبة السكانية لتركيا فهي معقدة اذا انها مكونة من عشرات الاعراق التي يرجع تشكلها الى عهد الدولة العثمانية حيث كانت مناطق نفوذها تتمثل في اراضي واضحة في اسيا وأوروبا وإفريقيا وتحكم العديد من الشعوب وترى الحكومة التركية ان تركيا بلد لكل الاتراك بغض النظر عن اصولهم العرقية التي تلقى القبول من كل الاقليات وخاصة الاكراد.

وحسب التقديرات في هذا الصدد يشكل الأترك اكبر شبكة عرقية للسكان اي حوالي من 70 الى 80 % ثم يليهم الاكراد بنسبة من 20 الى 30 %، ثم الزازيون من 02 الى 03 % ثم العرب الى 02 %، ثم التركس الى 02.5% ثم الجرجيون الى 0.5 %، كما ان هناك اقليات اخرى مثل أرمن، يونان، اشور، ارامبون، بوسنيون، ألبان،شيتاتون، بلغاريا، لازيون وغيرهم .

---

[1] خورشيد حسن دلي، **تركيا وقضايا السياسة الخارجية:دراسة** ، منشورات اتحاد الكتاب العرب،1999، ص ص14-15.

[2] علي حسن باكير و وآخرون، **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**، ط1 ، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2009، ص 24

[3] المرجع نفسه ، ص22.

اما بالنسبة للمحدد الاقتصادي لقد مر الاقتصاد التركي مند تأسست الجمهورية التركية بفترات تخلّلها ركود اقتصادي وعجز وتدهور في ميزان المدفوعات والميزان التجاري كما ان جل المعطيات التاريخية للاقتصاد التركي كانت تعرف تذبذبات عديدة في هذا المجال وبإلقاء نظرة سريعة عن النظام الاقتصادي التركي نستخلص أنه يجمع بين تركيبة معقدة من الصناعات الحديثة والتجارة اضافة الى قطاع زراعي تقليدي، حيث يعتمد الاقتصاد التركي على قطاع خاص قوي وسريع النمو غير أن الدولة لا تزال تؤدي دورا مهما في مختلف القطاعات الاقتصادية وجل انشطة الحياة الاقتصادية ، كما نشير الى أن تركيا بلد غير نفطي بل لعله البلد الوحيد الذي لا يملك ثروة نفطية او غاز طبيعي بحيث تشكل التكاليف النفطية عبئا ثقيلا على الخزينة التركية.[1] وتشكل الفئة الشبابية الركيزة الاساسية التي يقوم عليها الاقتصاد حيث شهدت قفزات ايجابية خلال السنوات القليلة الماضية ويبلغ تعداد القوة العاملة في تركيا حوالي 23.2 مليون نسمة وتشكل هذه القوة فئة دافعة بنشاطها وطاقتها بما يتناسب مع الدور الذي تريد تركيا ان تلعبه في محيطها الاقليمي كما أنه يؤهلها لان تكون بالنسبة لأوروبا كما الصين بالنسبة للعالم في مجال الصناعات الخفيفة والمتوسطة واليد العاملة الرخيصة.

ثالثا: العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية: منذ ميلاد الجمهورية التركية كان هدف الحكومات المتتالية في تركيا هو الابقاء على علاقتها بالغرب بأي وسيلة وكانت الفرصة اثناء الحرب الباردة حيث شرعت أمريكا في اقامة أحلاف للإطاحة بالاتحاد السوفياتي،[2] ولقد اقيمت على الاراضي التركية قواعد عسكرية عدّة فيما حظيت تركيا على الدوام بمساعدات اقتصادية وعسكرية ضخمة من الولايات المتحدة الأمريكية ورغم ان العلاقة شهدت توترات فيما بعد ازمة قبرص عام 1974 إلا انها شهدت تقدما بعد توقيع اتفاقية التعاون الدفاعي والاقتصاد سنة 1980 وأعطت لتركيا دورا كبيرا على الصعيد العسكري والاستراتيجي في المنطقة.[3]

ولقد زادت أهمية تركيا بالنسبة لأمريكا بعد الحرب الباردة خاصة بعد اكتشاف مصادر للطاقة بكميات كبيرة جدا كبيرة جدا في دول بحر قزوين التي تربطها بتركيا علاقات تاريخية وقومية حيث ترغب امريكا أن تقتدي هذه الدول بالنموذج التركي، وفي مقابل ذلك تحرص تركيا على توطيد علاقتها الاستراتجية مع الولايات المتحدة الامريكية حيث أن تطلعاتها للانضمام الى الاتحاد الاوروبي يشكل عامل ضغط يدفع

[1] محمد نور الدين، **تركيا والحرب العراقية**، مجلة شؤون الأوسط ، العدد ،2003، ص 184.

[2] محمد طه الجاسر، **تركيا:ميدان الصراع بين الشرق والغرب** ، دمشق: دار الفكر المعاصر،2002، ص305 .

[3] نبيل البدري، **تركيا: دراسة في السياسة الخارجية عام 1945**، دمشق:دار صبرا للطباعة والنشر،1981، ص 165.

امريكا الى مساعدتها كي تحظى بالقبول لدى الاتحاد الاوروبي ويتم قبول عضويتها فيه، يضاف الى ذلك طموح تركي يتمثل في الحصول على دعم وتدخل امريكي ملائمين من أجل تسوية القضايا العالقة مع اليونان.[1]

ولقد ازدادت أهمية تركيا كلاعب أساسي بعد 11 سبتمبر 2001 وقيام الولايات المتحدة الامريكية بما يسمى " الحرب على الإرهاب حيث تجاوبت تركيا مع المادة 05 من معاهدة الدفاع الخاصة بحلف الناتو والتي تفترض على الدول الاعضاء في حلف الناتو تقديم جميع اشكال الدعم والمساعدة لأية دولة تواجه عدوانا خارجيا، وأعطت تركيا للقوات الامريكية الحق في استخدام اراضيها اثناء الحرب على افغانستان في أكتوبر عام 2001 ولقد أشادت الولايات المتحدة الامريكية بهذا الدور خاصة انه صادر من دولة مسلمة.[2]

رابعا: العلاقة مع الاتحاد الأوروبي: منذ تأسيس الاتحاد الأوروبي باسم "المجموعة الاقتصادية الأوروبية أو "السوق الأوروبية المشتركة " في عام 1957 بموجب اتفاقية روما سعت تركيا لدخوله، وقدمت طلب انضمام كامل عام 1959، ولكن انضمام تركيا بشكل كامل لم يتم. وفي عام 1963 تم توقيع اتفاقية شراكة بين أنقرة والسوق الأوروبية المشتركة كأساس للتفاوض بينهما لإتمام العضوية الكاملة لتركيا، وبعد مساحة واسعة من التفاوض ومد وجزر في المفاوضات قامت تركيا بتقديم طلب انضمام بعضوية كاملة في عام 1984 ولكن لم ترد المنظومة الأوروبية بشكل إيجابي على تركيا وأرجأت الطلب إلى التفاوض الكامل من أجل إيصال تركيا إلى وضع يؤهلها إلى أن تكون مرشحة للانضمام بعضوية كاملة.

وفي عام 1999 قُبلت تركيا كمرشحة للانضمام للاتحاد الأوروبي ولكن لم تبدأ المفاوضات بهذا الشأن، وفي عام 2005 بعد نشاط جاد من قبل حكومة حزب العدالة والتنمية في هذا المجال، قبل أعضاء الاتحاد الأوروبي بدء المفاوضات مع تركيا على أنها مرشحة للانضمام بشكل كامل للاتحاد، ولكن إلى اليوم لم تستطع تركيا الانضمام للاتحاد الأوروبي بصفة "عضو دائم وكامل." و منذ عام 1959 إلى يومنا هذا، حوالي أكثر من 60 عامًا، وتركيا تحاول الانضمام للاتحاد الأوروبي بشكل كامل، وعلى الرغم من إبدائها نجاحًا ملموسًا في جميع المجالات التي طلبها ويطلبها منها الاتحاد الأوروبي إلا أن الأخير

[1] بشير عبد الفتاح، " العلاقات الامريكية التركية"، **السياسة الدولية**، العدد 156 ،اكتوبر 2002، ص139.

[2] حبيطة لخضر، **السياسة الخارجية التركية اتجاه القضية الفلسطينية (2002-2009)**،مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية ، جامعة الجزائر3، 2012، ص75.

يبدو غير جاد في قبول دولة إسلامية تحتوي على 80 مليون مواطن مسلم على حد تعبير عبد الله غُل الرئيس التركي الأسبق.[1]

ولقد سعت الولايات المتحدة الامريكية لإلحاق تركيا بالمنظومة الاوروبية والذي سيعود حتما بالفائدة الاقتصادية والسياسية على تركيا من جهة وكذلك بناء جسر قوي بين الشرق والغرب من خلال البوابة التركية وكذلك محاولة احداث توازن استراتجي داخل الاتحاد الاوروبي بين القوى التقليدية مثل فرنسا والمانيا وايطاليا والقوى الجديدة الاقرب للولايات المتحدة الامريكية مثل الحليف التركي.[2]

خامسا: العلاقة مع العالم العربي:

لقد كانت الرؤية المتبادلة بين العرب والأتراك سلبية حيث سادت ما يسمى بنظرية "الانسلاخ المتبادل " ذهب فيها القوميون والعلمانيون العرب الى تحميل تركيا نفسها مسؤولية تخلّف العرب وبعدهم عن ركب التقدم الحديث وتجلى ذلك في كثر من المواقف والسياسات التي تراكمت في مسار توسيع الهوة بينهما تجلت فيها رغبة تركيا في قطع روابط المجتمع التركي من جذوره الاسلامية العربية وكان من ابرزها الغاء تعلم العربية ومنع الاذان باللغة العربية.[3]

وخلال الحرب الباردة لم يكن لتركيا سياسة خاصة اتجاه العرب فقد كانت هناك سياسات مع دول وليس ككتلة لأنهم لا يمثلون سياسة واحدة مشتركة ، وبعد سنة 1990 كانت سياسة تركيا هي جلب الولايات المتحدة الامريكية للإسلام عدوا بديلا للشيوعية وإطلاق حقوق الاقليات الدينية والقومية التي انفجرت في البلقان واسيا الوسطى والقوقاز والشرق الاوسط ولا يمكن فهم العناصر المحددة للسياسة الخارجية في الشرق الاوسط ونقل تحديات البيئة الداخلية والإقليمية لتركيا.[4]

---

[1] **الى أين وصلت العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي**، موقع ترك برس على الرابط التالي: http://www.turkpress.co/node/11104

[2] حبيطة لخضر ، **السياسة الخارجية التركية اتجاه القضية الفلسطينية** (2002-2009) ، مرجع سابق، ص98.

[3] ابراهيم البيومي غانم "الرؤية العربية لتركيا الجديدة"، **السياسة الدولية**، العدد 169، جويلية 2007، ص186.

[4] محمد نور الدين،"تركيا والعالم العربي في علاقات محسوبة"، **السياسة الدولية**، العدد169، جويلية 2007، ص 182.

المطلب الثاني: فواعل صنع السياسة العامة في تركيا

أولا: الفواعل الرسمية: وهي مجموع الفواعل ذات الطابع الرسمي في صنع السياسة العامة ، منها الدستور وما حدّده من أجهزة تتوزع عليها السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية.

1) الدستور: جاء في الدستور أن الجمهورية التركية جمهورية ديمقراطية علمانية اجتماعية، تقوم على سيادة القانون ، في حدود مفاهيم السلم والعلم والتضامن الوطني والعدالة،مع احترام حقوق الإنسان، والولاء لقومية أتاتورك وأن أهداف الدولة وواجباتها الأساسية حماية استقلال الأُمَّة التركية وعدم إمكانية الفصل بين الدولة والجمهورية والنظام الديمقراطي ، وضمان رفاه الفرد والمجتمع والسعي لإزالة المعوقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تحد من الحقوق والحريات الأساسية للفرد على نحو لا يتفق مع مبادئ العدالة والدولة الاجتماعية التي تحكمها سيادة القانون.[1]

ورغم ذلك فإن الطريقة التي وُضع بها دستور عام 1982 تعكس بوضوح العقلية الاستبدادية لمؤسسيه التي تمارس الوصاية حيث كان المؤسسون العسكريون للدستور قليلي الثقة في الساسة المدنيين من ثم فقد وضعوا دستورا من شأنه أن يحد قدر المستطاع من مساحة السياسة المدنية ، حظر جميع منظمات المجتمع المدني بخلاف الأحزاب السياسية من المشاركة في الأنشطة السياسية ، ومُنعت النقابات العمالية والجمعيات التطوعية والمؤسسات والمنظمات المهنية العامة والجمعيات التعاونية من أن تقوم بدعم، أو أن تتلقى دعما من الأحزاب السياسية ، أو أن تنخرط في عمل مشترك فيما بينها ، كما تم وضع قيود على أنشطة الأحزاب السياسية من خلال وضع قائمة طويلة من المحظورات الحزبية الغامضة في الدستور، بل ووضعوا قيودا أكثر قسوة في قانون الأحزاب السياسية. وهكذا، حظرت المحكمة الدستورية 25 حزبا سياسيا ومُنع الكثير من قادة هذه الأحزاب وأعضائها من ممارسة أي نشاط سياسي لمدة خمس سنوات من تاريخ حكم المحكمة بالحظر، ورغم بعض التحسينات المحدودة التي نتجت عن التعديلات الدستورية لعامي 1995 و2001، إلا أن النظام القانوني للأحزاب السياسية لا يزال يمثل واحدا من أكثر «أوجه العجز الديموقراطي» مقتا في النظام السياسي التركي. [2]

2) الجمعية الوطنية: وتتمثل السلطة التشريعية بالجمعية الوطنية، ويبلغ عدد أعضائها 550 عضواً ينتخبون كل خمس سنوات باقتراع نسبي، ويحق للنائب الترشح لأكثر من دورة، وتنعقد الانتخابات قبل

[1] **دستور تركيا الصادر عام 1982 شاملا مع تعديلاته لغاية 2011**، ترجمة المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، 2016، ص08.

[2] دراسة ، تركيا ورحلة البحث عن دستور جديد ، **موقع رؤية تركية** على الرابط التالي: http://rouyaturkiyyah.com/

موعدها وفي غضون ثلاثة أشهر إذا شغر 5% من مقاعد البرلمان ، وكذلك إذا فشل البرلمان في تشكيل حكومة في غضون 45 يوماً فيدعو رئيس الجمهورية بالتشاور مع رئيس البرلمان لانتخابات مبكرة ، وقد يتأخر إجراء الانتخابات إلى ما بعد الموعد المقرر بسبب الحرب على أن لا يتجاوز السنة ، وتؤجل أكثر من مرة إذا لم تزل الأسباب الموجبة للتأجيل أو التأخير. والمفترض في كل حزب يدخل البرلمان أن يحصل على 10%على الأقل من أصوات الناخبين، ويشترط في المرشح أن يبلغ الثلاثين من عمره[1] وتتمثل اختصاصات الجمعية بموجب الدستور فيما يلي: [2]

- سن القوانين وتعديلها و تعديل الدستور بموافقة ثلثي المجلس.
- الرقابة و الاشراف على مجلس الوزراء.
- تفويض مجلس الوزراء سلطة قرارات حكومية لها قوة القانون في بعض المسائل.
- اعلان الحرب والتصديق على الاتفاقيات الدولية.

3) رئاسة الجمهورية: وهو أعلى رأس في الدولة ويمثل الجمهورية التركية ووحدة الشعب التركي وبعد تعديلات الدستور في اكتوبر 2007 اصبح الرئيس ينتخب من قبل الشعب عن طريق الاقتراع العام بالأكثرية المطلقة للأصوات،[3] ويشترط أن يكون فوق الأربعين من عمره ، وحاصلا على شهادة جامعية، وإذا كان من خارج أعضاء الجمعية الوطنية فإضافة إلى الشروط السابقة يجب أن يتصف بمؤهلات الترشح للجمعية الوطنية على أن يقدم اقتراح ترشيحه خُمس أعضاء البرلمان ويمنع الدستور رئيس الجمهورية من الترشح مرة ثانية، ويوجب على الرئيس المنتخب أثناء ولايته أن يقطع علاقته مع حزبه إذا كان عضواً في حزب ، وأن يوقف عضويته في البرلمان. وأعطاه الدستور حق دعوة الجمعية الوطنية للاجتماع إذا دعت الحاجة ، وكذلك له أن يدعو الحكومة للاجتماع وأن يرأس جلساتها ، ودعوة مجلس الأمن القومي للاجتماع وأن يرأس جلساته ، ومن صلاحياته تعيين رئيس الأركان ، وهو أيضاً المرجع لإعلان القوانين والمراسيم أو فرض القوانين العسكرية أو قانون الطوارئ. وله حق إعادة القوانين للبرلمان كي يعيد النظر فيها، وإذا أعادها البرلمان مجدداً فإن الرئيس ملزم بها ولو لم يغير البرلمان فيها شيئا.

---

[1] شفيق شقير ، **النظام التركي** ، قسم البحوث والدراسات، موقع الجزيرة على الرابط التالي :
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/A0D5ED37-DADA-49CA-A126-2662A02334FB

[2] جلال عبد الله معوض ، **صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998، ص15.

[3] علي حسن باكير ، **تركيا بين تحديات الداخل والخارج** ، مرجع سابق، ص29.

4) رئاسة الوزراء: ورئيس الوزراء يعينه رئيس الجمهورية من بين الفائزين في الانتخابات التشريعية، ويختار رئيس الحكومة حكومته بالتشاور مع رئيس الجمهورية وبتصديق الجمعية الوطنية على أعضائها، ويقال الوزراء من قبل رئيس الجمهورية باقتراح من رئيس الحكومة إذا وجد ضرورة لذلك، وتتمثل الوظيفة الاساسية لمجلس الوزراء في صنع السياسة العامة الداخلية والخارجية وضمان تنفيذها باتخاذ ما يلزم لذلك من قرارات وتطبيق القوانين .[1]

5) المحكمة الدستورية: وتحظى بأهمية خاصة ولأحكامها تأثير بالغ في الحياة السياسية، فهي التي أقصت حزب الرفاه ومن بعده الفضيلة بتهمة تهديد النظام العلماني للبلاد فهي اعلى سلطة قضائية في البلاد وبحسب دستور 1982 تتألف المحكمة من 11 عضوا منتظماً وأربعة أعضاء غير منتظمين يختارهم رئيس الجمهورية من الجهاز القضائي المدني والعسكري في تركيا ، ومن مهامها الاساسية، حماية حقوق الانسان والحريات الاساسية وتطويرها والتحقق شكلا ومضمونا من دستورية القوانين ويحق لها مقاضاة رئيس الجمهورية وأعضاء مجلس الوزراء ورؤساء اعضاء المحاكم العليا للقضاة كما تنظر المحكمة في دعاوى حل الاحزاب.[2]

6) مجلس الأمن القومي: أكثر النقاط المثيرة للجدل في الدستور التركي هو موقع المؤسسة العسكرية التي نصبت نفسها للدفاع عن المبادئ العلمانية منذ عهد الرئيس أتاتورك وحتى اليوم ، والتي لم تتورع عن التدخل بشكل غير مباشر في ممارسة الضغوط على المؤسسات المدنية أو بشكل مباشر عبر الانقلابات العسكرية إذا دعا الأمر ، وحفظت لنفسها دوراً رقابياً وتنفيذياً في الحياة السياسية عبر مجلس الأمن القومي التركي .وقد أنشئ مجلس الأمن القومي التركي ليوفر للجيش قناة قانونية تعطيه صلاحية التدخل في الشأن السياسي، ويتألف هذا المجلس من رئيس الأركان والقادة الأربعة ، الجيش والبحرية والجوية وقائد الجندرما إلى جانب رئيس الوزراء ووزير الدفاع والخارجية والداخلية. وينعقد المجلس برئاسة رئيس الجمهورية الذي يعد برنامج الاجتماع ويأخذ بعين الاعتبار اقتراحات رئيس الوزراء ورئيس الأركان. وأجاز الدستور دعوة الوزراء أو غيرهم إلى الاجتماع لسماع آرائهم إذا دعت الحاجة.و وظيفة المجلس أن يقدم قراراته لمجلس الوزراء الذي يعطي بدوره هذه القرارات الأولوية والتي من المفترض أنها تتعلق بأمن ووحدة تركيا وسلامة أراضيها. ويمارس هذا المجلس نفوذاً واسعا في الحياة السياسية أشبه بحكومة ظل،

[1] جلال عبد الله معوض، مرجع سابق، ص21.

[2] على حسن باكير، مرجع سابق، ص30.

وهو ما لا ينكره أحد من الأطراف السياسية وإن اختلفوا في توصيفه، ويدرك الساسة الأتراك أن المجلس بصيغته الحالية التي تعطي للجيش فرصة التدخل في الحياة السياسية يشكل عائقاً أمام دخول تركيا إلى الاتحاد الأوروبي ، وهو ما قاله الاتحاد الأوروبي عام 2000 صراحة حتى إن الجيش التركي أصبح متهماً من بعض الأطراف الخارجية والداخلية بأنه لا يريد لتركيا أن تلتحق بالاتحاد الأوروبي كي لا يخسر نفوذه السياسي وهو ما نفاه الجيش بشكل قاطع وربط دوره بأمن تركيا ورفاهيتها .والواقع أن الحفاظ على العلمانية وإثارة الخوف من يقظة التاريخ الإسلامي التركي للإمبراطورية العثمانية تشكل أهم المبررات التي تتذرع بها المؤسسة العسكرية لإبقاء الوضع على ما هو عليه، وهذا ما دفع مسعود يلماظ الذي كان يشغل منصب نائب رئيس الوزراء إلى أن يقول "إن وضع الجيش التركي مختلف إلى حد بعيد عن الجيوش في الدول ألأوروبية وإن عملية تغيير وضع ودور الجيش التركي في الحياة السياسية سيستغرق وقتًا إذ لا يمكن أن ن تتم بين عشية وضحاها[1]

ثانيا: الفواعل غير الرسمية

1) الاحزاب السياسية: تعتبر الاحزاب السياسية احدى الفواعل الهامة في صنع السياسة العامة وقد شهدت الحياة الحزبية في تركيا العديد من التطورات منذ تأسيس الجمهورية التركية 1923 إذ احتكر حزب الشعب الجمهوري الذي اسسه مصطفى كمال اتاتورك الممارسة السياسية حتى صدر قانون التعددية الحزبية ثم شهدت الساحة العديد من الاحزاب السياسية صنفت الى احزاب يمين وأحزاب يسار والأحزاب الاسلامية .[2] ومن هذه الاحزاب السياسية من استمر الى غاية الآن ومنها ما كان مصيره الحل خاصة بعد الانقلابات العسكرية المتتالية وتتشكل الخريطة الحزبية في تركيا حاليا من العديد من الاحزاب اختصرت منها الاحزاب الرئيسية في الجدول التالي :

[1] شفيق شقير ، **النظام التركي** ، قسم البحوث والدراسات، موقع الجزيرة نت على الرابط التالي :
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/A0D5ED37-DADA-49CA-A126-2662A02334FB

[2] سمير صالحة، "الخارطة الحزبية التركية وموقفها من الازمة السياسية الحالية"، **الشرق الاوسط**،(06 ماي2007)،ص 09.

الجدول رقم (03) : قائمة مختارة لأهم الاحزاب السياسية في تركيا

الاسم	سنة التأسيس	رئيس الحزب	الإيديولوجية
حزب العدالة والتنمية	2001	رجب طيب أردوغان	محافظ, مؤيد للاقتصاد الحر
حزب الشعب الجمهوري	1923	دينيز بيكال	كمالي, ديمقراطي اجتماعي
حزب الحركة القومية	1969	دولت باختشالي	قومي تركي
حزب المجتمع الديمقراطي تركيا	2005	أحمد تورك	ديمقراطي اجتماعي, قومي كردي
حزب اليسار الديقراطي	1985	معصوم توركير	ديمقراطي اجتماعي علماني
حزب الحرية والتضامن	1996	هايري كوزانغلو	ليبرالي علماني
حزب الاتحاد الكبير	1993	محسن يازيجي أوغلو	قومي إسلامي تركي

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على معلومات في: " تصنيف الاحزاب في تركيا "على موقع وكيبديا في: https://ar.wikipedia.org

2) االجماعات والطرق الدينية :

تعد الطرق والجماعات الدينية الاسلامية من ابرز القوى السياسية والاجتماعية الفاعلة والمؤثرة في صنع السياسة العامة في تركيا وسنتطرق هنا باختصار الى اهم هذه الجماعات حضورا في المجتمع التركي.

أ). الحركة النورسية: تأسست على يد عالم كردي مسلم هو سعيد النورسي الملق ببديع الزمان النورسي (1873-1960) وتتمثل أسّس دعوته في رسائله الكثيرة التي تضمنت الاجابة على مختلف التساؤلات والمشاكل الروحية والنفسية والعقلية،[1] ألف النورسي 130 رسالة سميت برسائل النور والتي يدعوا فيها الى التعايش بين الايمان والعلم. وان كانت حركة النورسي حركة صوفية فإنها لم تعتبر منفصلة عن المجتمع حيث دعوا الى ادخال التعاليم الاسلامية في مناهج التدريس ووصلت عضوية الحركة الى حوالي مليون ونصف و تنتشر في كل فئات المجتمع التركي.[2]

ب). النقشبندية: تأسست في بخارى على يد الشيخ بهاء الدين النقشبندي وانتقلت الى الدولة العثمانية على يد الشيخ احمد السرهندي المنوي عام 1925 ، ولقد قامت بدور مشرف في الدفاع عن الاسلام وهي تركز على بناء الفرد من الداخل،[3] وهي تختلف عن بقية الطرق في انها تعتمد على الصمت وذكر القلب. ولقد دعمت الحركة حزب السلامة الوطني ثم دعمت حزب الوطن قبل انقلاب 1980 ثم دعمت حزب الرفاه مند 1986.[4]

ج). حركة مللي جوروش: وهي حركة اسسها أربكان وتعني الحركة الوطنية أو فكر الأمة، وهي أول حركة اسلامية ذات الية تنظيمية تتبنى الاسلام في منهجها بالاضافة الى دخولها العمل السياسية وتقوم هذه الحركة على اساس ان العمل في الحركة هو الارتباط بالله عز وجل وهو شكل من اشكال الجهاد والسياسة اداة من ادوات الحركة ، اما فكرة الاعتلاء بالحق فتنطلق من ان الحضارة المعاصرة تحتل

---

[1] محمد طه الجاسر، **تركيا: ميدان الصرع بين الشرق والغرب**، دمشق: دار الفكر ،2002، ص268.

[2] احمد الموصللي، **موسوعة الحركات الاسلامية في الوطن العربي وايران وتركيا**، ط2،، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص305.

[3] نعيمة بغداد باي، **استراتيجية التغيير لدى الحركات الاسلامية المعاصرة وتأثيرها الأنظمة السياسية العربية والاسلامية (دراسة مقارنة بين مصر وتركيا)** ، اطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية ، جامعة الجزائر3، 2014، ص ص200-2001.

[4] احمد الموصللي، المرجع نفسه، ص405.

صدارتها بالقوة لا بالحق وذلك وجب اعادة ميزان الصدارة ليكون للحق، اما فكرة تربية النفس فتنطلق من المحاسبة الدائمة للنفس ويعتقد أربكان أن الشخص الذي يمتلك هذه الهوية يستطيع ان يؤسس حضارة.[1]

د). حركة فتح الله كولن: هي نسبة إلى فتح الله كولن القائد المعتدل في الحركة النورسية وزادت اهمية هذا التيار في التسعينات اذا لم يكن حركة سياسية بل كان ينشر افكاره من خلال التعليم بحيث أنشأ فتح الله كولن شبكة واسعة من المدارس تنشر من خلالها رؤيتها الخاصة التي تصهر الاسلام في معنى الامة.[2] فهي من الحركات التي تمارس تأثيرا رئيسيا في تركيا وهي من الفواعل في صنع السياسة العامة خاصة فهي تملك اقوى بنية تحتية وموارد مالية وتوسعت لتكون حركة دولية بفضل نظامها الذي يوفر التعليم الابتدائي الثانوي وحتى الجامعي، وخلافا لمعظم الحركات الاسلامية الأخرى فإنها تتكيف مع الدولة الى حد كبير حتى في اثناء تعرضها لقمع الدولة ولذلك كانت الحركة في تضاد مع الاحزاب الاسلامية في تركيا.[3]

2) **جماعات المصالح** :

تتنوع جماعات المصالح في تركيا ،منها الجماعات العمالية وجماعات رجال الاعمال والمهنية والاقتصادية والنسائية والبيئة ، ولجماعات المصالح دور هام في صنع السياسة العامة في تركيا ، إذا أنها من ناحية تشكل في بعض قطاعاتها قوى ضاغطة على صانع القرار ، وتعد من ناحية اخرى مصدرا للتجنيد السياسي ويمكننا حصر جماعات المصالح الاكثر تأثيرا في تركيا من خلال الجدول التالي: [4]

[1] اسماعيل الشطي، **الاسلاميون وحكم الدولة الحديثة** ، ط1، الرباط : دار الأمان ، 2013، ص ص 172-173.

[2] اريك زوركر، **تاريخ تركيا الحديث**، ترجمة عبد اللطيف الحارس، ط1، بيروت:دار المدار الاسلامي، 2003، ص 416.

[3] جراهام فولر، **الجمهورية التركية الجديدة: تركيا كدولة محورية في العالم الاسلامي**، ط1، ترجمة مركز الامارات للدراسات والبحوث،أبو ظبي: الامارات،2009 ، ص ص81-82.

[4] محمد نبيل بخدومة ، **العلاقات المدنية -العسكرية وتأثيرها على النظام السياسي التركي**:2002-2013، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر3، ص121.

الجدول رقم(04): أهم جماعات المصالح في تركيا

نوع جماعات المصالح	اسمها	عام تأسيسها
النقابات العمالية	اتحاد النقابات العمالية التركية (TURK-IS)	1952
	اتحاد النقابات التقدمية(DISK)	1967
	الاتحاد النقابي لحق العمل (HAK-IS)	1976
مؤسسات رجال الاعمال	اتحاد الغرف والبورصات التركية (TOBB)	/
	جمعية رجال الصناعة والاعمال الاتراك (TUSIAD)	1971
	رابطة الصناعيين ورجال الاعمال المستقلين (MUSIAD)	1990
	جمعية رجال الاعمال الشبان (GID)	1989
النقابات المهنية	نقابة المحامين الاتراك (TBB)	/
	نقابة الاطباء الاتراك (TTB)	/
	مجلس الصحافة (BK)	1987
	نقابات وجمعيات صحفيين	/

المصدر : محمد نبيل بخدومة ، **العلاقات المدنية -العسكرية وتأثيرها على النظام السياسي التركي**:2002-2013، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، ص121.

3) الرأي العام ووسائل الاعلام

تمارس وسائل الاعلام تأثيرا نسبيا على صنع السياسة العامة في تركيا لأنها من ناحية تمثل قناة اساسية للتعبير عن الرأي العام ومواقفه ازاء المشكلات الداخلية والخارجية التي تهمه ومن ناحية قانية هي وسيلة للتأثير في الرأي العام،[1] وان كانت حرية الاعلام مكفولة في تركيا إلا انها جاءت بعد تاريخ نضالي طويل عانت فيه من التقييد والضغط من ممارسات السلطات خاصة في فترات الانقلابات. [2]

وتتنوع وسائل الاعلام في تركيا ما بين قنوات اذاعية وتلفزيون وصحف منها ما هو رسمي ومنها ما يتبع للقطاع الخاص.

[1] جلال الدين معوض، **صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998، ص 23-24.

[2] ناضم تورال ، **التحوّل الديمقراطي في تركيا، ط1 ، ترجمة أحمد عبد الله نجم**، القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، 2012، ص ص45-50.

أ). الإذاعة والتلفزيون: من الناحية القانونية يشرف المجلس الاعلى للإذاعة والتلفزيون الذي تأسس عام 1993 على كافة القنوات الاذاعية والتلفزيونية العامة منها والخاصة ويجوز له فرض جزاءات عليها عند مخالفتها للقوانين قد تصل لدرجة ايقاف البث.[1] وكان البث في تركيا قد بدأ سنة 1967 بقناة واحدة ليتوسع الان الى مجموعة من القنوات والمحطات التي تبث باللغة التركية ولغات اوروبية و اسيوية متعددة بالإضافة الى اللغة العربية حيث شهدت فترة التسعينات ظهور قنوات خاصة وتوجه الاسلاميين باعتبارهم اكثر الفاعلين الى تأسيس قنوات خاصة بهم.

ب). الصحف والمجلات: تصدر في تركيا أكثر من 1000 صحيفة ومجلة اسبوعية ودورية وللصحافة تأثير كبير نسبيا في الراي العام ولذلك وهذا ما يؤكده ارتفاع متوسط توزيع الصحف ما بين 90 الى 800 نسخة يوميا ساعدها في ذلك الاستفادة من الاساليب التقنية الحديثة للطباعة،[2] وفي الجدول التالي نوضح اكثر الصحف انتشارا في تركيا:

الجدول رقم(05): الصحف الأكثر انتشارا في تركيا

اسم الصحيفة	تاريخ تأسيسها
الصحف الرئيسية	
جمهوريت	1924
حريت	1948
ملليت	1950
ترجمان	1961
زمان	1986
الصحف الاقليمية	
صباح	1985
ميدان	1990
العصر الجديد	1985

المصدر : محمد نبيل بوخدومة، مرجع سابق، ص125.

[1] ياسر احمد حسن ، **تركيا البحث عن المستقبل** ، القاهرة: تاهيئة المصرية العامة للكتاب،2006، ص124.

[2] محمد نبيل بوخدومة ، مرجع سابق ، ص 124.

المبحث الثاني:

دور حزب العدالة والتنمية في صنع السياسة العامة في تركيا

يتصدر حزب العدالة والتنمية المشهد السياسي في تركيا منذ عام 2002، فاز خلالها في 9 استحقاقات انتخابية متتالية وشكَّل بمفرده أربع حكومات في ثلاث فترات برلمانية، في ظل نظام برلماني وفق دستور عام 1982 الذي صاغه قادة انقلاب عام 1980 وفي هذا المبحث سوف نتناول دور الحزب في صنع السياسة العامة وذلك من خلال دور الحزب في تجميع مصالح المواطنين والمشاركة في الانتخابات للتواجد في مؤسسات صنع السياسة العامة وكذلك البرامج والمشاريع التي صاغتها حكومة حزب العدالة والتنمية كحزب حاكم في الفترة الممتدة من 2002-2014.

المطلب الأول: تجميع المصالح والتجنيد السياسي من خلال الانتخابات

حسب **ألموند** فإن تحليل دور الأحزاب السياسية المتنافسة في تجميع المصالح لا يتم بوضع حزب واحد فقط في الاعتبار،إذ يجب أخذ بعين الاعتبار بنية الأحزاب السياسية والقوانين الانتخابية والناخبين وهيئات صنع السياسة العامة التي تتفاعل مع بعضها البعض في النظام الحزبي التنافسي .وعادة فإن تجميع المصالح في النظام الحزبي التنافسي تتم على مستوى أو أكثر داخل الأحزاب ذاتها عندما يختار الحزب مرشحيه ويتبنى مقترحات السياسة العامة من خلال التنافس الانتخابي، عندما يعطي الناخبون درجات وكميات مختلفة ومتباينة من التأييد لمختلف الأحزاب، ومن خلال التفاوض والمساومة وبناء لائتلافات داخل الجهاز التنفيذي والتشريعي.[1]

ويلعب النظام الانتخابي في تركيا دورا كبيرا في تحديد المشهد السياسي التركي، حيث أنه يشترط حصول الحزب على عتبة لا تقل عن عشرة بالمائة من مجموع المصوتين في عموم البلد حتى يتمكن من دخول البرلمان ، وبهذهِ الطريقة فإن الأحزاب الفائزة تحصل على جميع أصوات الأحزاب الصغيرة التي لم تصل إلى العتبة الانتخابية.[2]

[1] محمد زاهي بشير المغيربي ، **السياسة المقارنة : اطار نظري** ، بنغازي: منشورات قاريونس ،1996، ص204.

[2] **انتخابات تركيا : قراءة في المشهد السياسي** ، موقع شبكة الانتخابات في العالم العربي على الرابط التالي : http://www.arabew.org/index.php

أما عن العوامل المؤثرة في تحديد اتجاهات التصويت لدى الناخبين، فتؤكد بعض الدراسات أن العامل الاقتصادي هو المحرّك الرئيسي للناخب التركي، لذلك تتنافس الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات التركية لتعطي مسألة الرّفاه الاقتصادي والاجتماعي للمواطن التركي أولوية مطلقة، كما ركزت المشروعات التي تطرحها مختلف الأحزاب التركية في المواعيد الانتخابية على مكافحة الفساد ، والعمل على إنهاء ظاهرة البطالة ، وتأمين الضمان الاجتماعي والصحي لجميع المواطنين دون استثناء، والالتزام بتحسين الأجور ورفع دخل الفرد.

بينما تشغل مسألة الإصلاحات السياسية المرتبة الثانية في أولويات الناخب التركي، فالشارع التركي يُولي أهمية كبيرة للوعود بتعزيز بناء الديمقراطية وحقوق الإنسان واستقلال جهاز القضاء وأما السياسة الخارجية لتركيا فتغيب عن مشهد الانتخابات بسبب انشغال السياسيين والمواطنين الأتراك بكل ما يرتبط بالشأن الداخلي، لكن الإعلامي التركي "بدر الدين حبيب أوغلو" يرى "أن النجاحات التي حققتها حكومة رجب طيب أردوغان في السياسة الخارجية، والدور الإقليمي الفاعل لتركيا الذي حقق المصالحة التاريخية بين تركيا ومحيطها الجغرافي، قد قوبل بارتياح شعبي كبير في تركيا، لاسيّما أن أنقرة قد استثمرته لتحقيق مصالح سياسية واقتصادية وأمنية، انعكست بشكل إيجابي على الشعب التركي، وحقّقت متطلبات الأمن القومي التركي، وهذا ما جعل الناخب التركي يجدد الثقة في حزب العدالة والتنمية في كل الانتخابات التي اجريت بين 2002-2014.[1]

و بعد فوز حزب العدالة والتنمية في انتخابات 2002 كان هناك توقع أن يترشح رجب طيب أردوغان رئيسا للجمهورية وقبل انتهاء مهلة الترشيح بيوم واحد،[2] أعلن أردوغان عدم الترشيح نفسه وتقديم وزير الخارجية عبد الله غول مرشحا لحزب العدالة والتنمية للانتخابات الرئاسية، وفيما بدا الأمر انه حسم لمصلحة غول انعقدت اولى جلسات يوم الجمعة في 27 أفريل 2007 ووفقا للدستور يجب تأمين نصاب الثلثين في الجلستين الأولى والثانية، أما في الجولات التالية فالنصاب يكون بالأغلبية المطلقة ، ولما كان حزب العدالة والتنمية يملك أقل من ثلثي المقاعد (363 من 550 نائبا) وفي ظل مقاطعة نواب حزب الشعب الجمهوري المعارض وبعض الأحزاب الاخرى لم يكتمل نصاب الجلسة وبالفعل أصدرت المحكمة الدستورية قرارا باشتراط نصاب الثلثين لأي جلسة لانتخاب رئيس الجمهورية،وبما ان حزب العدالة والتنمية لن يكون بإمكانه توفير نصاب الثلثين لأي جلسة لانتخاب رئيس الجمهورية، وبما أن حزب العدالة

[1] **انتخابات تركيا : قراءة في المشهد السياسي** ، ،المرجع السابق.

[2] - رواء جاسم ، مرجع سابق، ص . 72

والتنمية لن يكون بإمكانه توفير هذا النصاب بمفرده مع مقاطعة الاحزاب الأخرى وبما أن الدستور يقول بأنه اذا فشل البرلمان في انتخاب رئيس جديد يصار الى الدعوى لانتخابات نيابية مبكرة، ويقوم البرلمان الجديد بانتخاب الرئيس الجديد وهكذا كانت الدعوة الى انتخابات نيابية مبكرة في22 أوت2007 بدلا من موعدها الطبيعي في نوفمبر 2007 .[1]

وبالفعل ارتفعت نسبة الاصوات التي نالها حزب العدالة والتنمية من34.3 %عام 2002 إلى 46.5% وبزيادة نحو 13 نقطة وبلغ عدد منتخبيه 16 مليونا وبزيادة نحو خمسين ملايين ناخب عن نتائج انتخابات عام 2002 وتبين أن الحزب نجح في إيصال نواب عن معظم المحافظات مما يعكس حضوره في كل البلاد بخلاف الأحزاب الأخرى وكان لافتا أن حزب العدالة والتنمية قد تقدم في ست من المحافظات التسع في جنوب شرق البلاد حيث الغالبية كردية على حزب المجتمع الديمقراطي.[2]

و بلا شك هناك عدة عوامل وأسباب كانت وراء الفوز الذي حققه حزب العدالة والتنمية ابرزها ما يلي :

- الشخصية الكاريزمية لرئيس الحزب رجب طيب أردوغان إذ استطاع توسيع القاعدة الشعبية للحزب لتضم مختلف التيارات السياسية والعرقية والمذهبية .
- تعرض الحزب إلى الظلم وازدواجية المعايير ضد مرشحه عبد الله غول فوظف ذلك في الانتخابات الرئاسية على الرغم من ان عبد الله غول قد حقق نسبة فاقت بكثير الاصوات التي حصل عليها الرؤساء قبله .
- مذكرة الجيش وتدخله بشكل مباشر في السياسة خصوصا مذكرته للحكومة ليلة 27 أفريل 2007 التي اتهم فيها الحزب انه يسعى لعدم المحافظة عى القيم العلمانية ويجب محاربة الرجعية.
- الحملة الانتخابية الناجحة اذ اتبع الحزب حملة انتخابية استطاع من خلالها كسب عدد كبير من الناخبين فخطاباته من خلال حياته اليومية التي احدثت تغيرات في كثير من المجالات ومنها : مجال الصحة وتقديم الدعم للعمال والموظفين والمزارعين وتطوير قطاع البلديات وتوزيع المساكن على الفقراء بأسعار مجزية ورخيصة ومحاربة الفساد والرشوة وسرقة المال العام.

[1] - نور الدين محمد ، مرجع سابق ، ص ص42-43.

[2] - ريز لطيف صادق، **العلاقات الامريكية التركية في ظل حزب العدالة والتنمية** 2003-2011، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الاوسط ،2011 .ص ص 53-54.

- الاتصال المباشر بالشعب والاهتمام بقضايا المواطنين من خلال دراسة التوجهات الاجتماعية لسكان مناطق جنوب شرق تركيا وقيام افراد الحزب بزيارات ميدانية الى جميع الطبقات وهذه الزيارات تركت اثرا في نفوس المواطنين لا يقل عن ما تركته المهرجانات الخطابية.
- الاستقرار الاقتصادي والرخاء النسبي عام 2002 تحت حكومة رجب طيب اردوغان اذا تمتعت البلاد بمعدلات نمو اقتصادي عالي من اعوام 2002-2007 حيث وصلت استثمارات أجنبية بمستويات غير مسبوقة وانخفضت معدلات التضخم من ارقام بالمئات الى ارقام فردية وتضاعفت دخول التصدير واستمرت خصخصة مشاريع الدولة الاقتصادية اما في السياسات الاجتماعية فقد ساهمت الحكومة في استمالة الشعب لها اذ وزعت الكتب المدرسية مجانا على طلاب الاسر الفقيرة ووفرت خدمات صحية ومجانية وقامت بدعم الاسر ذات الدخل المنخفض.
- ضعف الاحزاب المعارضة والتي حاولت استمالة الناخب التركي اليها من خلال التشهير بحزب العدالة والتنمية من خلال مسيرات تحذر الناخب التركي من الحزب الحاكم وتتهمه بالإرهاب والفساد إلا ان الناخب التركي رأى الاحزاب المعارضة غير جديرة بالثقة من خلال وعودها الفارغة بينما حزب العدالة والتنمية تجنب هذه الوعود الفارغة والرنانة.[1]

وقد ذهب حـزب العدالة والتنميــة الى الانتخابات عام 2011 محملا بحصيلة ثماني سنوات من السلطة و قد عرض انجازاته على مختلف الأصعدة مما شكل قفزة حققتها تركيا.[2] و نال رجب طيب أردوغان 50 % في انتخابات 2011 من الأصوات، ما اعتبر تجديدا شعبيا للتفويض له بان يستمر حاكما على تركيا بعد ما حقق الشعب التركي من الانجازات الاقتصادية والإصلاحات، وكان بأنه وضع نصب عينيه أن يحّصل ثلثي المقاعد من اجل مهمة أساسية هي وضع دستور جديد في البرلمان من دون الحاجة الى استفتاء شعبي ، رغم أنه من دون العودة إلى الشعب سيبقى الدستور منقوصا للشرعية المعنوية ولم ينجح حزب العدالة والتنمية في الحصول على ثلثي المقاعد أي 367 صوتا فكان الرّهان على أن ينال 330 مقعدا الضرورية لتحويل أي مشروع أو تعديل دستوري يسقط في البرلمان، إلى استفتاء شعبي وهنا كان عنوان المعركة الانتخابية رقم 330 وهنا كان الإخفاق لرجب طيب اردوغان اذ انه لم يحصل سوى على 326 نائبا أي أقل بأربعة نواب من الرقم المطلوب، وهنا نشير أن هذه النتيجة تخوّل أردوغان تشكيل

[1] - رواء جاسم، مرجع سابق ، ص73-74.

[2] - ريز لطيف صادق، **العلاقات الامريكية التركية في ظل حزب العدالة والتنمية** 2003-2011، مرجع سابق، ص 55-56.

حكومة بمفرده على أساس أنه نال أكثر من نصف المقاعد النيابية وهذا ما يعني أنه يستطيع تمرير كل سياساته الداخلية والخارجية دون عناء يذكر ، أما القضايا الأساسية التي تحتاج إلى تعديل الدستور ومنها إعداد دستور جديد فسيكون أردوغان عاجزا بمفرده عن التحكم في البرلمان ويحتاج حتما إلى تعاون القوى السياسية الأخرى ليصل على الأقل إلى حاجز 330 صوتا.

وهنا تتوجه الانظار الى الاحزاب الاخرى التي دخلت البرلمان فحزب الشعب الجمهوري بقيادة "كمال كيليتشدار أوغلو"، نجح في زيادة نوابه من 112 الى 135 نائبا لكنه مع ذلك يعتبر النتيجة إخفاقا لأنه كان يتطلع إلى 30% على الأقل، أما حزب الحركة القومية فقد حصل على 13 % من الاصوات و35 من المقاعد وتراجع العدالة والتنمية في المناطق الكردية ،وكان الفشل الأكبر دلالة وتعبيرا على الصعيد السياسي والوطني هو تجمع الأكراد في تكتل واحد بكافة تياراتهم السياسية المعتدلة منها والمتشددة ، وبما أن قانون الانتخابات لا يتيح للأكراد إمكانية الدخول إلى البرلمان كحزب (نظرا لأنه لا يمكن لهم ان ينالوا 10 % من إجمالي الناخبين) فقد ترشحوا كمستقلين وهو ما افضى الى انتصار تاريخي لهم في المناطق الكردية وبعض المدن الكبرى مثل اسطنبول وأنقرة وغيرها وحصدوا 36 نائبا بعدما كان لديهم في البرلمان السابق 20 نائبا ، بل إن حزب العدالة والتنمية تراجعت اصواته في المناطق الكردية بنسب تتراوح ما بين 15 و 20 % وفي المحصلة انتهت المعركة التي دارت على الأصوات الكردية لصالح حزب السلام و الديمقراطية " الداعي إلى إقامة حكم ذاتي والمطالب بإدخال ضمانات في الدستور التركي تعترف بالهوية الكردية.[1]

وفي الانتخابات الرئاسية التي أجريت في تركيا يوم 10 أوت 2014 لاختيار الرئيس الثاني عشر لتركيا، وهي أول مرة يتم فيها اختيار رئيس جمهورية تركيا بالانتخاب المباشر وحسمت النتيجة بانتصار رئيس الوزراء التركي الأسبق رجب طيب أردوغان من الجولة الأولى، حيث حصل على أغلبية خالصة من الأصوات أي أكثر من 50٪ من أصوات الناخبين . وقد تقدم لتلك الانتخابات ثلاثة مرشحين ،[2]و تعتبر تلك الانتخابات أول انتخابات رئاسية في تركيا تعقد على المستوى الشعبي بدلا من اجرائها داخل البرلمان بمشاركة نواب الشعب المنتخبين وبلغ عدد المواطنين الأتراك الذين يحق لهم التصويت في تلك الانتخابات أكثر من 55 مليون مواطن ، سواء داخل تركيا أو خارجها.

[1] - ريز لطيف صادق ، مرجع سابق، ص ص 57-58-59.

[2] **الانتخابات الرئاسية التركية** 2014، موقع وكيبيديا على الرابط التالي : https://ar.wikipedia.org

وفيما يلي نعرض ملخصا للأداء الانتخابي لحزب العدالة والتنمية في شكل جداول احصائية منذ 2002 وحتى سنة 2014 وذلك من خلال المواعيد الانتخابية في التشريعية والبلدية و الرئاسية.

الجدول رقم (06): الاداء الانتخابي حزب العدالة والتنمية في الانتخابات التشريعية

تاريخ الانتخابات	عدد الاصوات	نسبة الأصوات	عدد المقاعد	النتيجة
الجمعية الوطنية الكبرى				
2002	10 808 229	34,28 %	550/363	في الحكم
2007	16 327 291	46, 58 %	550/341	في الحكم
2011	21 399 082	49, 83 %	550/327	في الحكم

المصدر : وكيبديا في : https://ar.wikipedia.org

الجدول رقم (07): الاداء الانتخابي لحزب العدالة والتنمية في الانتخابات الرئاسية

تاريخ الانتخابات	المرشح	عدد الأصوات	نسبة الأصوات	النتيجة
رئيس جمهورية تركيا				
2007 (غير مباشرة)	عبد الله غول	339 (نائب)	80.1%	فاز بالرئاسة
2014 (مباشرة)	رجب طيب اردوغان	21 143 000	51.79%	فاز بالرئاشة

المصدر : وكيبديا في : https://ar.wikipedia.org

الجدول رقم (07) الاداء الانتخابي لحزب العدالة والتنمية في الانتخابات البلدية

تاريخ الانتخابات	عدد الاصوات	نسبة الأصوات	عدد المقاعد	النتيجة
محافظات تركيا				
2004	13 477 287	41,67 %	81/58	أغلب المحافظات
2009	15 353 553	38,39 %	81/45	أغلب المحافظات
2011	17 802 976	42,87 %	81/48	أغلب المحافظات

المصدر : وكيبديا في : https://ar.wikipedia.org

من خلال هذه الجداول نلاحظ ان حزب العدالة والتنمية قد حقق نتائج متقدمة جدا في كل الاستحقاقات على امتداد الفترة بين 2002 - 2014 هذا الأداء مكنه من التواجد في مؤسسات رسمية للدولة التركية على مستوى السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية وبالتالي فعالية أكثر في صنع السياسة العامة بتطبيق رؤيته وبرنامج الانتخابي.

المطلب الثاني: برنامج عمل حكومة حزب العدالة والتنمية

في 18 مارس 2003 قدّم أردوغان برنامج حكومته الذي يمثل مشروع وأهداف حزبه إلى المجلس الوطني الذي استحضر فيه جهود أتاتورك في بناء الدولة التركية الحديثة، مؤكدا التزام الحزب بالمبادئ الاتاتوركية، وانه حزب ديمقراطي اجتماعي محافظ، وتضمن البرنامج شرحا وافيا لسياسة الحكومة الجديدة القائمة على وضع الحلول الناجحة لمشاكل البلاد السياسية والاقتصادية.[1]

على صعيد المشروع السياسي للحزب تضمن عدة توجهات في مجال الإصلاح السياسي فعلى صعيد السياسة الداخلية رفض البرنامج سياسة الإقصاء والمشاريع القائمة على التفريق بين أبناء الشعب على أساس العرق أو الجنس أو المذه ، وأكد على ضرورة تحديث الحياة السياسية من خلال تعزيز قيم الديمقراطية ودولة القانون الذي يؤمّن احترام المجتمع الدولي لتركيا ولتحقيق ذلك لابد من اعتماد دستور جديد يحقق العدالة الاجتماعية ويفعل دور الشعب في صناعة القرار واستبدال القوانين المتعلقة بالأحزاب والعقوبات والقانون التجاري وقانون العمل، أما على الصعيد السياسة الخارجية، فقد تصدرت مسالة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي قائمة أولويات الحكومة وسعيها الحثيث في مواصلة المباحثات (الهادفة إلى دخول تركيا إلى الاتحاد.) وفي إطار ذلك وضعت حكومة حزب العدالة والتنمية نصب عينيها الأهداف التالية في إدارة دفة الحكم:

- تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي في البلاد.
- ضمان المستقبل السياسي للحزب لدى الشارع التركي.
- تحقيق المشروع الإصلاحي للحزب.
- تجنب المواقف الصدّامية مع القوى العلمانية.
- السعي والمثابرة في مباحثات الانضمام إلى الاتحاد الأوربي.

في سياق المشروع السياسي لحزب العدالة والتنمية والهادف أيضا لتحقيق برنامج الإصلاح السياسي وفق برنامج الحكومة المعلن كانت مسألة الإعداد لصياغة دستور جديد للبلاد من أولويات حكومة اردوغان لتنفيذ مشروعه الإصلاحي الهادف إلى تقويض تراث انقلاب 1980 ودستوره الذي وضع بإرادة الجيش، وإبعاد تدخل الجيش في الحياة السياسية ، حيث وجد حزب العدالة والتنمية أن دستور عام 1982 لم يعد يلبي احتياجات تركيا وتطلعاتها الداخلية والخارجية، فكان لا بد من إعداد دستور عصري يحظى بقبول

[1] سعد عبد العزيز مسلّط ، **المشروع السياسي لحزب العدالة والتنمية في تركيا**، مرجع سابق ، ص 11-12.

غالبية الأتراك ويتجاوز ثغرات وسلبيات الدستور النافذ والتي كان لها الأثر الأكبر في تردي الواقع التركي.

لقد إستفاد أردوغان كثيرا من التجارب السابقة ووضع نصب عينيه الأخطاء التي وقع فيها حزب الرفاه لدى تسلمه السلطة عام 1996 بتجنبه الاتحاد الأوربي، وحاول في الوقت نفسه استثمار توجهات الشارع التركي نحو أوربا في تنفيذ برنامجه الإصلاحي بحذر وشفافية وبخطوات محسوبة متجنبا إثارة القوى العلمانية ضده، وكان ذلك من خلال إصدار قرار بتشكيل لجنة علمية من خبراء القانون الدستوري مؤلفة من ستة أكاديميين للعمل على التحضير لمشروع دستور جديد يأخذ بعين الاعتبار تركيبة المجتمع التركي وخصائصه واحتياجاته وتطلّعاته، وبعد أسابيع من العمل المتواصل قدمت اللجنة مسودة دستورها في(400) صفحة متضمنا (190) مادة إلى قيادة حزب العدالة والتنمية لدراسته وتمحيصه وكذلك استئناف حكومة حزب العدالة والتنمية المشروع الإصلاحي الذي كانت حكومة أجاويد السابقة قد بدأته من خلال تقديم لائحة تضم العديد من الإصلاحات إلى المجلس الوطني التركي الكبير عرفت لدى المتتبعين للشأن التركي ب (الرزمة السادسة) المتعلقة بمعايير كوبنهاكن والتي تهدف إلى التوفيق بين بنية تركيا السياسية مع بنية دول الاتحاد الأوربي وذلك بتاريخ 26 جوان 2003 إذ نصّت هده الرزمة على العديد من المحاور أهمها:

- في مجال تعزيز القيم الديمقراطية والشفافية ودولة القانون وحقوق الإنسان نصت على إلغاء عقوبة الإعدام وتغيير أنظمة السجون وحماية السجناء من التعذيب وإلغاء محاكم أمن الدولة والمحاكم الاستثنائية ومنع محاكمة المدنيين في المحاكم العسكرية وإلغاء جرائم الرأي و جريمة الزنا وتعديل قوانين الجمعيات الأهلية وإبطال المواد القانونية التي تحظر انتقاد الدولة والاعتراف بأولوية القوانين والأعراف الدولية على حساب القوانين الوطنية في مجال حقوق الإنسان فضلا عن تعزيز استقلال القضاء.
- المشروع الخاص بقانون التعليم العالي والقاضي بتخفيف القيود المفروضة على طلاب المعاهد الدينية المعروفة بمعاهد إمام وخطيب والسماح لهم بالالتحاق بالجامعات.
- تحسين مستوى حياة الأكراد وتوسيع سقف الحريات لهم، والسماح لهم بتعلم لغتهم وفتح بعض المدارس الكردية وتخصيص نصف ساعة وإطلاق سراح TRT للبرامج الكردية في التلفزيون التركي.

- المشروع الخاص بمجلس الأمن القومي والقوات المسلحة والدي نص على تقليص صلاحيات المجلس وإلغاء سلطاته التنفيذية .
- إعادة هيكلة علاقات المجلس مع السلطات المدنية.
- تقليص الوجود العسكري داخل المجلس والاقتصار على رئيس أركان الجيش.
- تحويل المجلس إلى هيئة استشارية تجتمع مرة كل شهرين وإسناد أمانتها لرئيس الوزراء المنتخب.
- إخضاع ميزانية المؤسسة العسكرية للرقابة البرلمانية .

وعى صعيد الإصلاح الاقتصادي فقد وصلت حكومة العدالة والتنمية إلى الحكم والبلاد تعاني من أزمة اقتصادية حادّة كما أشرنا سابقا، و لتجاوز تلك الأزمة غيّرت الحكومة مجموعة من الافتراضات والمبادئ الأساسية التي اعتمد عليها صندوق النقد الدولي في وصْفته لعلاج الاقتصاد التركي، فتم على سبيل المثال ترك العمل بنظام الصرف الثابت والانتقال للأخذ بنظام الصّرف المرن، والاعتماد على استثمارات القطاع الخاصّ الذي اهتمّت به الحكومة وعملت على حلّ الكثير من مشكلاته. ولمكافحة البطالة في مجتمعٍ أغلبُ مواطنيه في سنّ الشباب، وضعت حكومة العدالة والتنمية نصب عينيها هدفا يتمثل في إلا تتجاوز نسبة الاستثمار نسبة 30 % من الناتج القومي الاجمالي وحددت العديد من الإجراءات التي يتعين اتخاذها لتحقيق هذا الهدف ومنها:[1]

- زيادة التقشف وخفض النفقات .
- جذب رؤوس الأموال الخارجية بشكل مباشر.
- تأمين الطاقة وضمانها بأسعارٍ اقتصادية على المستوى البعيد.
- إصلاح التعليم المهني وحلّ مشكلة نقص الأيادي الماهرة وتحسين بيئة العمل.
- إصلاح الجهاز الإداري للدولة وضمان الشفافية والمراقبة والمحاسبة.

و هكذا يعد هدا المشروع وخاصة رغبة حزب العدالة والتنمية التزام شروط الانضمام إلى الاتحاد الأوربي سياسة ذكية لفرض الحزب نهجه وخطه العام، وربما تكون لدى أردوغان نفسه أجندة ليواجه بها القوى الأخرى وعلى وجه الخصوص العلمانية بسبب تجربته السابقة أثناء إشغاله منصب مدير بلدية استانبول، يضاف إلى ذلك أن هذا المشروع السياسي الإصلاحي يعد مبادرة جريئة خطتها الحكومة ذات الأغلبية

[1] إبراهيم أوزتورك،" التحولات الاقتصادية التركية بين عامي 2002-2008"، في :محمد عبد العاطي، **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج** ، بيروت:الدار العربية ناشرون، الدوحة :مركز الجزيرة للدراسات، 2010، ص ص 49-52.

داخل المجلس الوطني التركي الكبير الهدف منها جس نبض القوى العلمانية التي تسيطر على قنوات صنع القرار السياسي الرئيسية كرئاسة الجمهورية والمحكمة الدستورية فضلا عن المؤسسة العسكرية.

وفي 27 أكتوبر 2007 وافقا لناخبون الأتراك بنسبة 68.95% على حزمة من التعديلات الدستورية تضمَّنت انتخاب رئيس الجمهورية بالاقتراع المباشر من الشعب، بعد أن كان يُنتخب من قِبل البرلمان وبناء على ذلك فقد كان رجب طيب أردوغان أول رئيس تركي منتخب بالاقتراع الشعبي المباشر في العاشر من أوت 2014، وهو ما أدى إلى أن يصبح النظام السياسي التركي نظامًا هجينًا، فرغم أنه نظريًّا نظام برلماني يقود رئيس الوزراء فيه السلطة التنفيذية، إلا أن الدستور يعطي رئيس الجمهورية بعض الصلاحيات التي تتداخل مع صلاحيات[1]، ولقد تضمن برنامج الحزب الانتخابي ستة عناوين رئيسة هي:

- الإصلاحات الديمقراطية والنظام الدستوري الجديد.
- التنمية الإنسانية والمجتمع النوعي.
- اقتصاد مستقر وقوي.
- العلم والتكنولوجيا والإنتاج المبتكر.
- مدن صالحة للعيش و بيئة مستدامة.
- دولة رائدة ذات رؤية.

وتتضمن هذه العناوين الرئيسة أهم مواد البرنامج التفصيلية وهي:

- الدستور الجديد، حيث لا يزال دستور 1982 ساريًا حتى الآن رغم تعديل بعض مواده عدة مرات، وتُجمع الأحزاب التركية المختلفة على ضرورة صياغة دستور مدني جديد للبلاد، لكنها أخفقت في الاتفاق على المواد التفصيلية.
- النظام الرئاسي :يقرر البرنامج أن النظام الرئاسي الذي ينادي به الحزب منذ سنوات يمكنه حلُّ إشكالية تضارب الصلاحيات الحاصل حاليًا، وتداخل السلطات المتضمن في الدستور الحالي، وإعطاء زخم وسرعة تحتاجهما تركيا في الفترة المقبلة.
- التنمية والاستقرار الاقتصادي عبر تحقيق الأمن والاستقرار والبناء على المنجزات السياسية السابقة.

[1] سعيد الحاج ، **الانتخابات البرلمانية التركية: المتنافسون والتوقعات** ، مركز الجزيرة للدراسات، موقع الجزيرة نت عى الرابط التالي : http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/06/201563114143885146.html

- سياسة خارجية فاعلة تسهم في التنمية العالمية وتنسج تعاون إقليمي ودولي.
- انجاز 100 مشروع مثل مشاريع مطار إسطنبول الثالث والجسر الثالث ونفق "مرمراي" وقناة إسطنبول، وتصنيع أول طائرة وسيارة وطائرة عمودية ودبابة محلية الصنع، والمفاعلات النووية، والأقمار الصناعية، وغيرها.

كما أعلن رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان في 30 سبتمبر2013 إطلاق حزمة الإصلاحات الديمقراطية التي أعدتها الحكومة في سياق مسيرة ديمقراطية تمتد على مدى 11 عامًا، وشملت مجالات متعددة منها ما يتعلق بالحياة السياسية والحزبية و الانتخابات، ومنها ما يتعلق بالحريات العامة والحقوق خاصة ما يرتبط بالأقليات طرُحت للمرة الأولى منذ إنشاء دولة تركيا الحديثة ولعل أبرز ما تضمنته الحزمة ما يلي:[1]

أولا : على مستوى النظام الانتخابي والحياة الحزبية في تركيا:

- طرح موضوع النظام الحالي الذي يشترط حصول الأحزاب السياسية على 10 % من أصوات الناخبين كحد أدنى للدخول إلى البرلمان، للنقاش بحيث يتم إبقاؤه أو تخفيض النسبة إلى 5 % اوإلغاء النسبة كلياً.
- توسيع نطاق المساعدات المالية المقدمة من الدولة للأحزاب السياسية من خلال خفض الحد الأدنى المتوجب عليهم الحصول عليه من 7 % من أصوات الناخبين إلى3 %.
- إفساح المجال أمام تطبيق مبدأ الرئيس المناوب في الأحزاب السياسية (شرط وجود مادة تتعلق بالموضوع في النظام الداخلي للحزب وألا يتجاوز العدد اثنين).
- السماح باستخدام لغات ولهجات متعدّدة في إطار الدعاية الانتخابية غير اللغة التركية.

ثانيا : على مستوى الحقوق والحريات:

- السماح بالتعليم بلغات ولهجات غير تركية في المدارس الخاصة.
- إلغاء عهد طلاب المدارس الابتدائية والذي يتضمن إعلاءً للعنصر التركي دون غيره.
- إلغاء حظر الحجاب في مؤسسات القطاع العام باستثناء،القضاة ،المدعين، الجيش الشرطة.

[1] حسين علي باكر ، **حزمة الاصلاحات الديمقراطية في تركيا :التفاعلات الداخلية والتوقعات المستقبلية**، تقرير، مركز الجزيرة للدراسات، 2013، ص ص 2-3.

- تشديد عقوبة جريمة التمييز والكراهية ورفعها من سنة سجن واحدة إلى ثلاث سنوات.
- رفـــــع عقوبة مـــن يتدخلون بحياة الآخرين فيما يتعلق بالمعتقدات والقناعـــات عن طريق الجبر أو التهديد، من سنة واحدة إلى ثلاث سنوات.
- السماح باستخدام الاحرف التي كانت محظورة في اللغة الكردية.
- السماح باستعادة القرى التي كانت تطُلق عليها بغير اللغة التركية قبل انقلاب عام 1980.

المبحث الثالث:

دور حزب العدالة والتنمية في تنفيذ السياسة العامة في تركيا

إنّ ترشح تركيا لعضوية الاتحاد الأوروبي،قد شكل حافزًا كبيرًا لحكومة العدالة والتنمية للقيام بالإصلاحات على كافة المستويات بتنفيذ السياسة العامة التي رسمها الحزب ، فقد كان مطلوبا من تركيا، من أجل الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، تطبيق معياري كوبنهاغن:[1]

- **المعيار السياسي**: والمتمثل في إرساء أسس الديمقراطية النيابية، بناء دولة القانون، وتفكيك قواعد الاستبداد، احترام حقوق الإنسان وإلغاء التشريعات المنافية لها، و احترام حقوق الأقليات ومنْحها حرية الممارسة الثقافية وحقّ التعبير عن هويّتها داخل إطار الدولة .
- **المعيار الاقتصادي**: والمتمثل في وجود نظام اقتصادي فعّال يعتمد على نظام السّوق،إصلاح النظام المصرفي والمالي ليتكيّف مع النظم المعمول بها في دول الإتحاد إصلاح المؤسّسات والمرافق العامّة بما يتّفق مع المقاييس الموجودة في الاتحاد، بناء أسواق محلية قادرة على أن تتحمّل تبعات الانفتاح على السوق الداخلية الأوروبية و مكافحة الفساد والرّشوة في جهاز الدولة.

وقد جاء هذان المعياران وبشكل كبير منسجميْن مع الأهداف الاستراتيجيّة الداخلية والخارجية التي تسعى حكومة العدالة والتنمية إلى تحقيقهما فعلى المستوى الداخلي، يساهمان في إبعاد المؤسّسة العسكرية عن الحياة السياسية في تركيا،وجعلها تتجه نحو حكم مدني لا يكون لها دورٌ فيه ،أمّا الهدف الخارجي القديم فيتمثل في انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي وفي هذا المبحث سنتناول دور حزب العدالة في تنفيذ السياسة العامة في تركيا من خلال الانجازات التي حققها على الصعيدين الداخلي والخارجي.

المطلب الأول: السياسة العامة الداخلية

لقد شهدت تركيا إصلاحاتٍ على مستوى الدولة والمجتمع منذ تولى حزب العدالة والتنمية الحكم سنة 2002 وحتى 2014، ما يدل على أن الحزب كان له دور بارز في تنفيذ السياسة العامة الداخلية في تركيا و تطبيق اجندته السياسية ولقد ساهمت الإصلاحات في زيادة الحضور التركي ونشاطه في العديد من القضايا المحوريّة في بيئتها الإقليمية، وشملت الإصلاحات التي كان للحزب دور في تنفيذها مختلف المجالات السياسة والدستورية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية.

[1] معمر خولي ,**الاصلاح الداخلي في تركيا** ,الدوحة :المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ,جويلية 2011، ص 28.

أولا: في المجال السياسي والدستوري

حتى يحقق حزب العدالة والتنمية الأهداف التي رسمها سعت حكومته الى اجراء عدة اصلاحات بنيوية وتغيرات وتعديلات دستورية وقانونية واطلق مشروع سياسي ديمقراطي يقترب من مقاييس الديمقراطية كما استطاع ترسيخ صورة ناجحة الى حد كبير من الممارسة الديمقراطية،[1] وقد تم تعديل بعض مواد الدستور، توطيدا لدعائم الديمقراطية، على النحو التالي:[2]

- إجراء انتخابات المجلس الوطني التركي الكبير كلّ أربع سنوات بدلا من خمس سنوات.
- ينتخب رئيس الجمهورية من قبل الشعب مباشرة، من بين أعضاء المجلس الوطني التركي الكبير، ممن بلغوا أربعين سنة ويحملون شهادة دراسية عليا، أو من بين المواطنين الأتراك الذين يحملون نفس الصّفات والمؤهّلين للانتخاب النيابية.
- تحديد مدّة ولاية رئيس الجمهورية خمس سنوات بدلا من سبع سنوات، ولمدّتين على الأكثر.
- رفع عدد أعضاء المحكمة الدستورية من 11 عضوا إلى 17 عضوا، واختيارهم من قبل المجلس الوطني التركي الكبير ورئيس الجمهورية، بدلا من تعيينهم من قبل المؤسّسة العسكرية.
- رفع أعضاء مجلس القضاء الأعلى من 07 أعضاء إلى 22 عضوًا، واختيارهم بطريقة اختيار أعضاء المحكمة الدستورية ذاتها.

كما شملت التعديلات دعم حقوق النساء والأطفال والعمال والعالمين في القطاع المدني الى جانب السلطتين البرلمانية والتنفيذية في مواجهة السلطة العسكرية، وكذلك فيما يخص مستقبل انضمام تركيا الى الاتحاد الاوروبي.[3]

ولقد فجرت معركة التعديل الدستوري جدلا متفاقما بين حزب العدالة والتنمية وبين القوى التقليدية العلمانية (الجيش والقضاء والتعليم العالي) فهذا التعديل ليس مجرد تعديل بعض المواد، وإنما يعتبر قضية مصيرية لطرفي الصراع، إذ بتعلق الأمر بنظريتين مختلفتين إيديولوجيا للدولة والمجتمع وآليات إدارة البلاد وخيارتها السياسية فالمعارضة العلمانية ترى فيها بمثابة انقلاب أبيض على آلية إدارة مؤسسات البلاد والإرث السياسي لأتاتورك .

---

[1] طارق عبد الجليل، **الجيش والحياة السياسية التركية...تفكيك القبضة الحديدية**، مركز الكاشف،اكتوبر،2011، ص31.

[2] معمر خولي ، مرجع سابق، ص 22-23.

[3] نعيمة بغداد باي، **استراتجية التغيير لدى الحركات الاسلامية المعاصرة وتأثيرها على الأنظمة السياسية العربية والإسلامية: دراسة مقارنة بين مصر وتركيا**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص تنظيم سياسي وإداري، جامعة الجزائر،2014ص246.

ثانيا: في المجال الاقتصادي:

و قد شكلت قضية الاقتصاد التركي التحدي الأكبر والأساسي لحزب العدالة و التنمية منذ توليه السلطة عام 2002 خاصة في ظل الانهيار التجاري والمالي لهذا حاول قدر المستطاع القيام بإصلاحات جذرية تمس جميع قطاعات الاقتصاد استطاع الحزب في فترة حكمه عبر السياسة التي تم انتهاجها النهوض بالاقتصاد التركي بما يشبه المعجزة مما انعكس ايجابيا على نظرة الجمهور التركي للحزب خاصة بعد عقود طويلة من فضائح الفساد و الرشاوى و البؤس المالي و الاقتصادي الذي عاش فيه الأتراك فيظل الحكومات العلمانية و القومية المتتالية على الحكم.[1]

إن المعيق الأكبر لأي تنمية اقتصادية هو الفساد والمخالفات النفعية والمحسوبية وانعدام المساواة أما القانون وعدم تكافؤ الفرص التفرقة العنصرية، والتعصب الحزبي والاستبداد ولذا فان حزب العدالة والتنمية ولاستكمال نجاح النهضة الاجتماعية العادلة وإفشال معوقات النجاح الاقتصادي وضع خطة لمكافحة الفساد في تركيا وفق الخطوات التالية:[2]

- إعداد برنامج شامل لمكافحة الفساد يتناول اعتماد الشفافية في الإدارة العامة وإعادة وصياغة القوانين المتعلقة بالعروض.
- تأسيس وحدة للتنسيق بين جميع المؤسسات والهيئات التي ستقوم بمهام ملاحقة الفساد وضبطه و التحقيق فيه تضطلع في دورها بتنسيق السياسات التي ستتبع لمواجهة الفساد، والتدابير التي ستتخذ في هذا الصدد وكذلك المتابعة المستمرة لإستراتيجية مكافحة الفساد.
- السماح لمنظمات المجتمع المدني الناشطة في مجال مكافحة الفساد بالمشاركة في كشف الفساد والاستفادة من جهودها في هذا المجال بشكل مباشر وسريع.
- تشكيل وزارة المالية لنظام يقوم بالتحري في صحة تقارير الذمة المالية الخاصة بموظفي القطاع الخاص وكذلك العمل على انضمام تركيا إلى تحالف الدول المناهضة للفساد (GRECO) الذي تشكل في إطار المجلس الأوربي والتوقيع و التصديق على اتفاقيتي القانون الجنائي و القانون المدني بخصوص الفساد .

---

[1] اياد قطب، **النظامان الاقتصادي و السياسي التركي في ظل حزب العدالة و التنمية وانعكاساته على العلاقة مع سوريا**، بحث مقدم لنيل درجة الدبلوم في الشؤون الدولية والدبلوماسية، الأكاديمية السورية الدولية ،2009 ، ص06.

[2] زاهد غول، **التجربة النهضوية التركية:كيف قاد حزب العدالة والتنمية تركيا نحو التقدم**، لبنان: مركز نماء للبحوث الدراسات،2013 ، ص ص 81-82.

و كما أشرنا سابقا فقد صلت حكومة العدالة والتنمية إلى الحكم والبلاد تعاني من أزمة اقتصادية حادّة ، ولتجاوز تلك الأزمة قامت الحكومة ببعض التغييرات مثل ترك العمل بنظام الصرف الثابت والانتقال للأخذ بنظام الصّرف المرن، والاعتماد على استثمارات القطاع الخاصّ، ولمكافحة البطالة وضعت حكومة العدالة والتنمية نصب عينيها هدفا يتمثل في أنْ تتجاوز معدّلات الاستثمار نسبة 30 % من الناتج القومي الإجمالي وحدّدت العديد من الإجراءات التي يجب أخذها لتحقيق هذا الهدف ومنها:

- زيادة التقشف وخفض النفقات.
- جذب رؤوس الأموال الخارجية بشكل مباشر.
- تأمين الطاقة وضمانها بأسعارٍ اقتصادية على المستوى البعيد.
- إصلاح التعليم المهني وحلّ مشكلة نقص اليد الماهرة وتحسين بيئة العمل.
- إصلاح الجهاز الإداري للدولة وضمان الشفافية والمراقبة والمحاسبة.[1]

و لقد كان لهذه الإصلاحات انعكاسات إيجابيّة حيث شهد الاقتصاد التركي نموًا قويًا ومطردًا خلال العقد الماضي، وبفضل المضي في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية بخطى ثابتة وانتهاج سياسات الاقتصاد الكلي بنجاح، أصبح الاقتصاد التركي من أسرع الأنظمة الاقتصادية نموًا في المنطقة حيث انه بين عامي 2004 و2014: [2]

- ارتفع إجمالي الناتج المحلي بنسبة 105 بالمائة ليصل إلى 800 مليار دولار أمريكي وحقّق المتوسط السنوي لمعدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي نسبة 4,2 بالمائة.
- انخفضت حصة الدين العام من 74 % من إجمالي الناتج المحلي إلى 33.5 % من إجمالي الناتج المحلي، وانخفض عجز الموازنة من 10 % من إجمالي الناتج المحلي إلى 0.8 % من إجمالي الناتج المحلي .

وقفز حزب العدالة والتنمية بتركيا من المركز الاقتصادي 111 إلى 17 عالمياً، ليدخل إلى نادي مجموعة العشرين الأقوياء الكبار في العالم، وأصبح الاقتصاد التركي في المرتبة السّادسة في القارّة الأوروبية، وفي الجدول والمنحى التاليّين بعض مؤشرات تطور الاقتصاد التركي :

---

[1] إبراهيم أوزتورك،" التحولات الاقتصادية التركية بين عامي "2002-2008"، في :محمد عبد العاطي، **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**، بيروت :الدار العربية ناشرون، الدوحة :مركز الجزيرة للدراسات، 2010 ، ص 49-52.

[2] مؤشرات الاقتصاد الكلي، موقع الاستثمار في تركيا على الرابط التالي :
http://www.invest.gov.tr/ar-SA/investmentguide/investorsguide/Pages/MacroEconomicIndicators.aspx

الجدول رقم (09): تطور الاقتصاد التركي من 2002 - 2013.

المؤشر الاقتصادي	2002	2013
الدخلي القومي الكلي	230 مليار دولار	786 مليار دولار
الدخل القومي للفرد	25000 دولار	10504 دولار
التضخم	%20	% 2.56
معدل فائدة الاقتراض لليلة الواحدة	% 44	%5
قروض صندوق النقد الدولي	23.5 مليار دولار	900 مليار دولار
احتياطات العملة الاجنبية للبنك المركزي	26.7 مليار دولار	100.3 مليار دولار
ارقام التصدير	36 مليار دولار	156 مليار دولار

المصدر: معهد الاحصاء التركي (Turk Stat)

الشكل رقم (01) منحنى تطور الناتج الإجمالي المحلي التركي منذ عام 2000 وحتى عام 2014

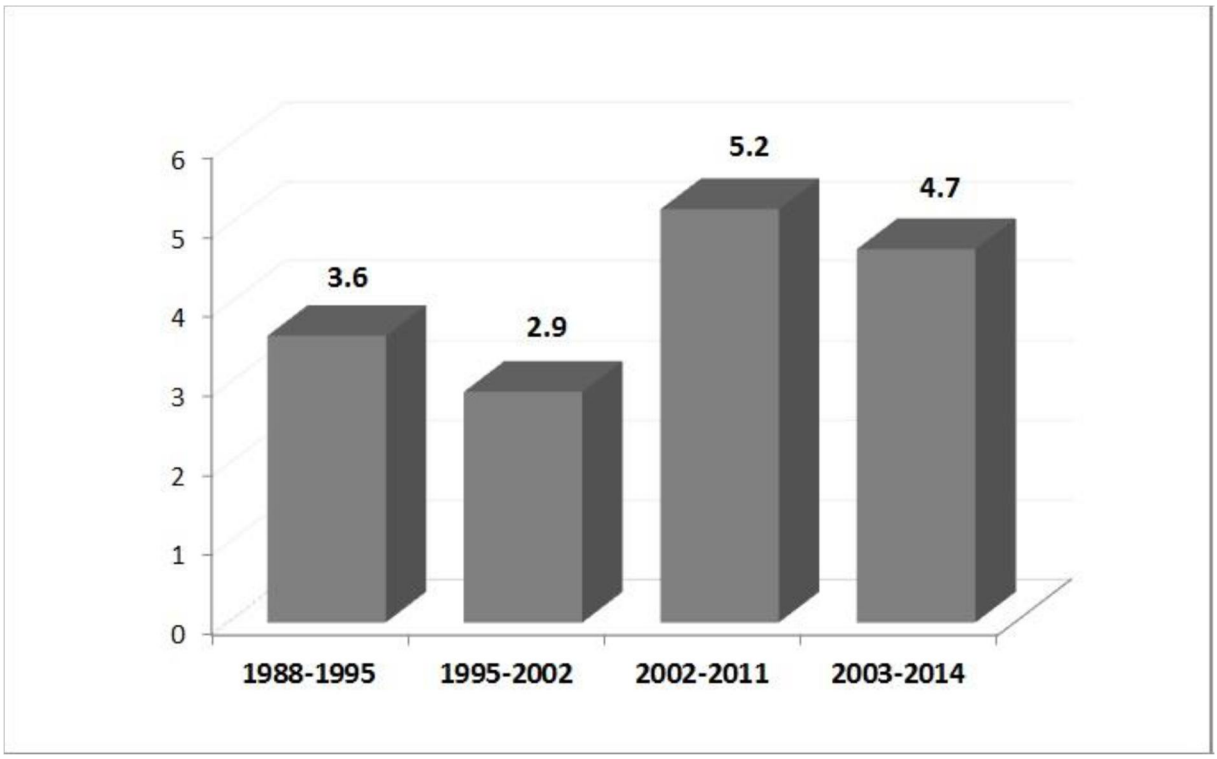

المصدر: معهد الاحصاء التركي (Turk Stat)

ثالثا: في مجال الحريات وحقوق الانسان

عرفت تركيا اضطرابات خطيرة أثرت على هويتها الدولية نظرا لتزايد المطالب والادعاءات للمحكمة الأوربية بشأن وضعية حقوق الإنسان، لهذا حاول حزب العدالة والتنمية بعد وصوله للسلطة إضفاء تعديلات مهمة على القوانين و اللوائح تهدف لتنفيذ متطلبات قرارات المحكمة الأوربية لحقوق الإنسان باعتبارها المفتش القضائي للاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان ومن أهم هذه القوانين مشروع قرار يستند على أنه لا يجوز إبعاد الطالبات الجامعيات على أساس يتعلق بالزي كما ينص على ضرورة منح حرية الملبس في مؤسسات التعليم العالي بالإضافة إلى تحريم تعذيب المساجين في السجون و في أقسام الشرطة، ومعاقبة كل من لا يلتزم بذلك.[1]

وفي إطار توسيع الحريات و الحقوق تم أيضا إلغاء القيود على التفتيش القضائي، واتسعت الحقوق النقابية للموظفين ,كما تم تعزيز حقوق الأطفال ,كما تم إنشاء هيئة حقوق الإنسان التركية في2012 بهدف دعم أنشطة حماية حقوق الإنسان ومنع الانتهاكات و التعذيب.[2] وهكذا منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم وهو يسعى إلى ترسيخ الحقوق والحريّات الأساسية وذلك من خلال جملة من الإصلاحات التي قامت بها الحكومة و تشمل ما يلي:[3]

- إلغاء حالة الطوارئ في جنوب شرقي تركيا.
- السّماح للقوميات غير التركية بتعلم لغتها وتعليمها،مثل بث برامج تلفزيونية باللغة الكردية.
- إصدار قانون عفْوٍ عن " التائبين "من الأكراد الذين التحقوا بحزب العمّال الكردستاني الانفصالي.
- تشديد العقوبة على القائمين بعمليات تعذيب سواء في السّجون أو في مراكز الشرطة .
- توسيع حرية التجمّعات والمظاهرات، وسنّ قانون حقّ الفرد في الحصول على المعلومات والسّماح بالتعبير السّلمي عن الرّأي بجميع أشكاله.
- إلغاء ما كان يسمّى ب"اللائحة السوداء"، وهي لائحة بأسماء مواطنين تطلب الأجهزة الأمنية منْعهم من مغادرة البلاد لأسبابٍ سياسية ولا يُمنعون من السّفر إلا مع التعديل الجديد بمذكرةٍ قضائية.

---

[1] فريال بن عبد القادر ,**النظام السياسي في تركيا من المؤسسة العسكرية الى حزب العدالة و التنمية-دراسة في التحديات و التغيرات** ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة الجزائر3، 2015 ،ص72.

[2] **الثورة الصامتة-حصاد التغير والتحول الديمقراطي في تركيا** 2002-2012، ط2، تركيا:اصدارات مستشارية النظام العام و الأمن، 2012، ص42.

[3] معمر خولي، مرجع سابق، ص ص22-23.

- عدم محاكمة المدنيّين أمام المحاكم العسكرية إلا في حالات الحرب.
- تعزيز حقوق المرأة السياسيّة من خلال إقرار مبدأ التمييز الإيجابي .
- تخفيف القيود على حقّ الإضراب كشكلٍ من أشكال الحقوق الاقتصادية .
- تشكيل محاكم خاصّة بالأحداث واستثناؤهم من تهم الإرهاب والجريمة المنظمة.
- إلغاء عقوبة الإعدام وإلغاء محاكم أمن الدولة.
- عدم جواز مصادرة المعدّات الإعلامية أو منْع تداولها و ضمان حريّة الصحافة .
- سموّ الاتفاقيات الدولية المبرمة في مجال حماية واحترام حقوق الإنسان على التشريعات الوطنية.

أما فيما يخص قصية حقوق الأقليات وعلى رأسها القضية الكردية والتي شكّلت على مدى عقود شرخا كبيرا في جسم الجمهورية التركية ، وذلك لأن لان الحلول السياسية للمشكلة التي طرحت سابقا قائمة على هيمنة ايديولوجية كمالية قائمة على مبدأ أحادية الثقافة القومية وعلى مبدأ حماية الدولة التركية الموحدة.[1]

ومع وصول حزب العدالة والتنمية تصاعدت التحركات الكردية وظهر ذلك في البث الإذاعي والتلفزيوني، وقبل ذلك في المدارس التي يشكل فيها الأكراد غالبية السكان، وجاء التحرك في سياق التزام تركيا بوثيقة شراكة الانضمام الى الاتحاد الأوروبي والتي تدعو انقرة الى الاعتراف بالحقوق الثقافية للأقليات الموجودة في تركيا[2]، تميزت سياسة حزب العدالة و التنمية بالانفتاح التدريجي على مطالب الأكراد في تركيا خوفا من رد فعل الشارع التركي المعبأ ضد الأكراد .

و في سنة 2009 أطلقت حكومة العدالة والتنمية مبادرة لمعالجة المسألة الكردية، وقد شددت هذه المبادرة على إجراء مناقشة متعمقة بشأنها وعرضها على الرأي العام، في البداية عرفت المبادرة باسم"الانفتاح الكردي " ثم ما لبثت أن عرفت بمسميات عدة كالانفتاح الديمقراطي ومشروع الوحدة الوطنية والمبادرة الديمقراطية فضلا عن مسّميات أخرى.[3]

ولهذه المبادرة غايتين من وجهة نظر الحكومة التركية أولهما التحويل الجذري للنظام السياسي التركي الذي تشكّل بعد الانقلاب العسكري عام 1980 من خلال توسيع مفهوم المواطنة، الأمر الذي من شأنه

---

[1] ابراهيم الدقوقي ، **أكراد تركيا** ، دمشق: دار الهدى والتوزيع ،2003، ص304.

[2] وليد رضوان، **موقف التيار الاسلامي والتيار العلماني في تركيا من القضية الكردية**، ط1، حلب: دار النهج للدراسات والنشر والتوزيع ،2008، ص371.

[3] أحمد سليم البرصان، **الإسلام السياسي والديمقراطية في تركيا:كيف استطاع الاسلام السياسي الوصول للحكم**، ط1، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع ، 2013، ص 136.

إعادة تعريف المجتمع السياسي، وتعزيز مشاركة المجتمع المدني، وفي لا مركزية الدولة مع الحكومات على المستويات المحلية للتكامل مع العاصمة السياسية.[1]

رابعا على مستوى المؤسسة العسكرية

مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم و رغبته في الإصلاح والانضمام الى الاتحاد الأوروبي أصبح لابدّ من إجراء تعديلات جوهرية في بنية المؤسسة العسكرية ، حيث استصدرت الحكومة الجديدة في بداية عام 2003 حزمة قانـــونية تتوافق مـع معايير كوبنهاجن تهدف إلى إعــادة هيكلة المؤسسات و تمثلت في سبعة قوانين صادق عليها البرلمان في 30-07-2003، و تعد نقطة التحول الأقوى في العلاقة بين العسكريين والمدنيين داخل مجلس الأمن القومي من أهمها نزع الصفة التنفيذية عن مجلس الأمن القومي في المراقبة والمتابعة جعل قراراته ذات صفة استشارية حيث كان مجلس الأمن القومي يقوم باتخاذ جميع القرارات المتعلقة بالجيش دون أن يكون لوزير الدفاع أو لرئيس الوزراء أي علاقة أوتأثير ومن ثمّ سحبت من رئيس الأركان العامة صلاحية تعيين السكرتير العام للجنة وسلمت هذه الصلاحية لرئيس الوزراء والى رئيس الجمهورية بالتالي فقدت لجنة الأمن القومي صلاحياتها و هيمنتها السابقة و أصبحت لجنة استشارية.[2]

ويمكننا تلخيص مجمل التغيرات التي طرأت على المؤسسة العسكرية فيما يلي:[3]

- عدّلت المادّة (4) مـــن قانون مجلس الأمن القومي، لتقتصر مهامّه على رسم سياســـة الأمن الوطني وتطبيقها، وإخبار مجلس الوزراء بآرائه، ثم ينتظر ما يسند إليه من مهامّ ليقوم بتنفيذها ومتابعتها و بهذه الكيفية يكون مجلس الآمن القومي وأمانته العامّة قد تحوّلا إلى جهاز استشاري وفقد الكثير من وضعيّته التنفيذية.
- عدّلت المادّة (13) من قانون مجلس الآمن القومي، لتفقد أمانته العامّة دورها الرقابي ومبادرتها في إعداد قرارات مجلس الآمن القومي ووضع الخطط والمشروعات للوزارات والهيئات والمؤسّسات لتصبح مهمّة أمانته قاصرة على تنفيذ ما يكلفها به المجلس من مهام.
- عدّلت المادّة (15) من قانون مجلس الأمن القومي وأمانته العامة، فألغيت الفقرة الخاصّة بوجوب تعيين الأمين العام لمجلس الأمن القومي من أعضاء القوّات المسلحة برتبة فريق، لتنصّ بعد تعديلها

[1] يلماز أنصار أوغلو، **مسألة تركيا الكردية و عملية السلام**، مجلة رؤيا تركية، ستا للدراسات و الأبحاث، العدد3، 2012، ص14.

[2] فريال بن عبد القادر، مرجع سابق، ص74 .

[3] معمر خولي، مرجع سابق ، ص ص 25-27.

على إمكانية تولي شخصية مدنيّة منصب الأمين العام للمجلس، وبالفعل عيّن" محمد البوجان" في 17-08-2004 ليكون بذلك أول شخصية مدنية تتولى منصب الأمين العام لمجلس الآمن القومي.

- عدّلت المادّة (30) من قانون الجهاز المحاسبي التي كانت تعفي الكوادر العسكريّة من الخضوع للرّقابة الماليّة، لتصبح المؤسّسة العسكرية وكوادرها خاضعين لإشراف الجهاز المركزي للمحاسبات ومراقبته.
- عدّلت المادة (131) الخاصّة بالمجلس الأعلى للتعليم حيث ألغيت الفقرة الخاصّة بعضوية "الجنرال العسكري" داخل مجلس إدارة المجلس الأعلى للتعليم ، وألغيت الفقرة الخاصة بعضوية الجنرال العسكري داخل اتحاد الإذاعة والتلفزيون، وبهذا أصبح و لأوّل مرة المجلس الأعلى للتعليم و اتحاد الإذاعة والتليفزيون مؤسّستيْن مدنيّتين بالمعنى التام دون وجود أيّ رقيب عسكري.
- شملت التعديلات الدستورية القانونية، السماح برفع الدعاوى القضائية لاستجواب الجنرالات القدامى ومقاضاتهم بشأن قضايا الفساد، وإلـــزام العسكريّين بالإدْلاء بالتّصريحات الإعلاميّة فـــي أن الـعسكري والأمني فقط وتحت إشراف السلطة المدنيّة المجالات التي تتناول الشأن العسكري والأمني وتحت إشراف السلطة المدنية.
- تضمّنت التعديلات قيام لجان من المجلس الوطني التركي الكبير ووزارة المالية بمراجعة نفقات المؤسسات العسكرية وهو ما لم يكن مسموحا به من قبل، مع بقاء فقرات سرّية تعتبر من أسرار الدّولة.
- وتضمّنت التعديلات أيضًا اختصاص المحاكم المدنيّة بمحاكمة العسكريّين بمن فيهم رئيس الأركان وقادة صنوف القوّات المسلحة.

وعلى الرغم من تلك التعديلات التي قلصت وضعية الجيش القانونية ودوره السّياسي داخل مجلس الأمن القومي ، فلا ينبغي أن يدفعنا ذلك إلى القول إنّ عهد تدخّل الجيش في السياسة قد ولى فلا يزال التدخل مكفولا وله في دستور 1982 السارية أحكامه حاليا لحماية مبادئ الجمهورية. ولذلك فإنّ جهود حزب العدالة والتنمية لسنّ دستور مدني جديد تهدف إلى وضع المؤسّسة العسكريّة في مكانها الصّحيح وفق معايير النظم الديمقراطية الحديثة.

خامسا:على مستوى المجال الاجتماعي

تقوم السياسة الاجتماعية على أن المواطن هو الأصل في بناء المجتمع و أن المجتمع هو الذي يصنع الدولة و لقد بذلت حكومة حزب العدالة و التنمية منذ توليها السلطة عام 2002 جهودا حثيثة في المجال الاجتماعي بتطبيق سياسات من شأنها ان تحقق السعادة لكل المواطنين وإعداد برامج عناية خاصة بالفقراء والمسنين والمحتاجين والأطفال ومنع ممارسة التمييز ضد أي شخص بسبب الإعاقة وتوفير حياة آمنة لذوي الاحتياجات الخاصة، كما تم إنشاء صندوق الضمان الاجتماعي الذي يندرج تحته جميع مؤسسات الضمان الاجتماعي صندوق المعاشات،هيئة التأمين الصحي،مؤسسات التأمينات الاجتماعية للحرفيين و التجار والعمال المستقلين.[1]

وتم بالفعل تطبيق نظام التأمين الصحي و هو النظام المعمول به في الدول المتقدمة، والذي شمل حوالي 98% من المواطنين، كما تم توفير الخدمة المجانية لكل من يقل سنه عن18 سنة بغض النظر عن وضعية والديه إن كان مؤمّنا عليهم أم ليس مؤمّن، كما تم توسيع مشروعات الإسكان الجماعي الذي شملت حوالي مليون وحدة سكنية , بالإضافة إلى مشروع دعم البنية التحتية للقرى كأضخم مشروع لعام 2005 ومشروع دعم البنية التحتية للبلديات، بحيث شملت الأولى توفير تزويد القرى والمناطق المحيطة بهم بالمياه الصالحة للشرب و تم تعبيد الطرقات.[2]

ولأهمية المرأة ودورها في المجتمع فقد قام الحزب باتخاذ التدابير اللازمة لتشجيع المرأة للمشاركة في الحياة العامة و تشجيعها للانخراط في العمل الحزبي و لعب دور فعال في السياسة، بالإضافة إلى دعم الجمعيات والأوقاف ومنظمات المجتمع المدني المتعلقة بالمرأة و تشجيع التعاون معها عند القيام بسن التشريعات القانونية المتعلقة بالمرأة و كذلك إنشاء برامج لحماية النساء اللواتي يتعرضن للعنف أو اللواتي لا يتمتعن بالدعم المادي، وكذلك تشجيع الإدارات المحلية على حل المشكلات المتعلّقة بالمرأة وتطوير المشاريع التعليمية للفتيات اللواتي يعشن في المناطق الريفية، وكذلك تطبيق المبادئ المنصوص عليها في اتفاقيات منع كل أشكال التمييز ضد النساء.[3]

---

[1] زاهد غول ، مرجع سابق ، ص ص 155-160.

[2] **الثورة الصامتة** ، مرجع سابق، ص 102.

[3] زاهد غول، **مرجع سابق** ، ص ص 166-167.

المطلب الثاني: السياسة العامة الخارجية

مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، أصبحت السياسة الخارجية عنصرا أساسيا في برنامج الحزب والحكومة، وقد حظي بنصيب وافر من التجديد والتطوير، إذ تخلى عن مخاطبة المشاعر الإسلامية، وتجاوز العناصر العاطفية في بناء العلاقات السياسية مع الدول الإسلامية، نحو رؤية عقلانية تتسم بالتوازن والمرونة من اجل تحقيق الأهداف الوطنية وفق قواعد النظم الدولية.[1] و لقد ارتكزت السياسة الخارجية لحكومة حزب العدالة والتنمية على خمس أسس:

أولا: التوازن بين الأمن والديمقراطية: فشرعية أي نظام تستمد قدرته على توفير الأمن لمواطنيه، دون أن يكون ذلك على حساب الحريات وحقوق الإنسان في البلاد لان الأنظمة التي تقيد الحريات لأجل توفير الأمن تتحول إلى أنظمة استبدادية،[2]وهكذا في الوقت لذي يغّلب فيه اللاعبون الدوليون وأولهم الولايات المتحدة الأمريكية الاعتبارات الأمنية على ما عداها خاصة بعد 11 سبتمبر كانت تركيا البلد الوحيد الذي نجح في التقدم على صعيد الاصلاح السياسي من دون تفريط بالمتطلبات الأمنية.[3]

ثانيا: تصفير المشكلات مع جيران تركيا: أي محاولة إخراج تركيا من صورة البلد المحاط بالمشكلات، والانتقال إلى صورة البلد ذي العلاقات الجيدة وهذا يمنح السياسة الخارجية قدرة استثنائية على المناورة.[4] او هي الوصول بالنزاعات الى درجة الصفر بمعنى التغاضي عن ميزات كبيرة من الكراهية مع بعض دول الجوار، والعمل على بدأ صفحة جديدة تجعل من تركيا مكانا آمنا ومقبولا عند عامة الناس وليس مكانا مليئا بالمشكلات والأزمات.[5]

فعلاقة تركيا مع جيرانها بعد تولي حزب العدالة والتنمية تسير نحو ترابط اقتصادي كبير مع البلدان المجاورة، فمستوى العلاقات التركية مع جورجيا تمثل اليوم نموذج يحتذي به لبقية دول المنطقة ، حيث أصبح من الممكن لتركيا استخدام مطار "باتوم" كما لو كانت تستخدم أحد مطاراتها الداخلية وكذلك

---

[1] طارق عبد الجليل، "دبلوماسية أردوغان: تأثير الورقة الخارجية في نتائج الانتخابات التركية"، **السياسة الدولية**، العدد 185 ،المجلد 46، يوليو 2011، ص113.

[2] أحمد اوغلو ، "**معالم في السياسة الخارجية التركية في منطقة متغيرة وفي العالم** "، ترجمة فاطمة ابراهيم المنوفي، موقع رؤية تركية على الرابط التالي: http://rouyaturkiyyah.com /

[3] أحمد داود اوغلو ،**العمق الاستراتيجي ، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، بيروت:الدار العربية للعلوم ومركز الجزيرة للدراسات ، 2010، ص 612.

[4] المرجع نفسه ، ص138.

[5] Hamit Bozarslan, Histoire de la Turquie, de l'empire a nos jours,France: Paris, Editions Tallandiér ,2013,P.45.

مشروع بناء السكك الحديدية بين "باكو" و"تبليسي" "وكارس". وبالإضافة الى ذلك عززت تركيا من علاقاتها مع بلغاريا بعد انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي، ولم تواجه العلاقات التركية الإيرانية أية صعوبات خلال هذه الفترة الحرجة، كما أن الحديث الذي دار بين "سولانا" و"لاريجاني" في تركيا كان تمهيدا لإقامة قناة هادفة لمناقشة القضية النووية الايرانية. ولا شك في أن مثل هذه الانجازات التركية تشعر دول المنطقة والمجتمع الدولي بالارتياح والطمأنينة تجاه تركيا وتكسبها ثقة كبيرة. وكذلك قامت تركيا بتطوير علاقاتها مع سوريا في مجالات السياسة والاقتصاد على الرغم من الانتقادات التي وُجهت اليها. إلا أن الأحداث والتطورات الاخيرة و ردود الإدارة السورية أدت إلي بعض النكسات و أعاقت حدوث المزيد من التقدم في عملية تحسين العلاقات[1].

وحتى الآن نجحت تركيا في معالجة المخاطر المتعلقة بالعراق، فبعد غزو العراق أراد حزب العمال الكردستاني أن يخلق موجة من الإرهاب بهدف جر تركيا إلي مواجهة مع الجماعات الكردية في شمال العراق، وبغية التحريض وإشعال فتيل النزاعات بين تركيا والإدارة المركزية العراقية والعالم العربي، لكن لو لم تستجب تركيا بصقل دبلوماسيتها في التوقيت الصحيح، فإنه مّما لا شك فيه ان أزمة مع الحكومة العراقية كانت على وشك الوقوع لكن الحكومة العراقية استجابت مع تركيا بشكل معقول فيما يتعلق بعمليات تركيا ضد حزب العمال الكردستاني، واعتبرت أن حـزب العمال الكردستاني هو عـدو مشترك، وهذا المثال يوضح كيف يمكن لدولتين جارتين أن تتعاونا ضد تهديد مشترك، ومنه نستنتج أن ميزة تركيا هي إمكانية وضع سياسات فعالة ومؤثرة وتنفيذها في المناطق المجاورة وفي أماكن مثل إفريقيا وآسيا.[2]

ثالثا: سياسة متعددة الأبعاد: في ظروف دولية تتسم بالحركية والتغير الدائم من غير الممكن اتباع سياسة ذات بعد واحد وبدلا ان تكون تركيا مصدر مشكل في استقطاب الغرب والشرق ، الشمال والجنوب ، آسيا وأوروبا، والغرب والإسلام تكون على العكس من ذلك مصدر حل للمشكلات وبلدا مبادرا إلى طرح الحلول لها ويشكل مركز جذب يساهم في إرساء السلام العالمي[3] وتركيا تنتمي إلى أبعاد متعددة بلقانيه وأوربية وغربية وأطلسية و"سلافية" وشرق أوسطية وآسيوية وحتى إسرائيلية ، وتفترض أن العلاقات مع كل هؤلاء اللاعبين الدوليين ليست في حالة تنافس، وهي ليست بديلة عن بعضها البعض، وإنما متمّمة

---

[1] أحمد اوغلو ، "**معالم في السياسة الخارجية التركية في منطقة متغيرة وفي العالم** "، مرجع سابق.

[2] -kemal kirisci ,**turky's foreign policy in turbulent times**(paris : chaillot paper EU.iss, 2006),p 96.

[3] غاليا ليند شتاروس، **السياسة الخارجية التركية وآثارها على اسرائيل** ، ترجمة عدنان ابوعامر، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2010، ص12.

ومكملة وهي نظرية تسعى إلى إبراز علاقات تركيا الإستراتجية مع الولايات المتحدة الأمريكية في إطار ارتباطها بحلف الأطلسي(الناتو) والعلاقات الثنائية بينهما.[1]

هذا بالإضافة الى أن جهود تركيا للانضمام الى الاتحاد الاوروبي وسياسة جوارها مع روسيا وأوراسيا تسير على الوتيرة ذاتها باعتبارها علاقات تجري كلها في إطار التكامل، وليست علاقات متضادة أو بديلة عن بعضها البعض. وقد لاحت بوادر بعض المشاكل الخطيرة مع الولايات المتحدة، بسبب التطورات المتعلقة بالقرار الأرميني والوضع العراقي، إلا أن العلاقات التركية الأمريكية سرعان ما تحسنت بعد ان ابدي الطرفان قدرا اكبر من التفاهم تجاه بعضهما البعض وبقيت قنوات الاتصال مفتوحة. وفيما يتعلق بالاتحاد الأوروبي، فعلى الرغم من تباطؤ عملية التكامل، لم يحدث جمود في العلاقات و لم يتم تعليق العملية. وعلى الرغم من أن العلاقات مع فرنسا شابها على ما يبدو بعض المشاكل إلا انه تم التغلب على الأزمة المتوقعة بطريقة براغماتية.[2]

كما وطّدت تركيا علاقاتها بالشرق الأوسط والعالمين العربي والإسلامي حيث قسمت علاقاتها مع الدائرة الشرق الأوسط إلى أربعة نطاقات جغرافية متكاملة هي دول الجوار المباشر(سوريا والعراق) وشبه الجزيرة العربية ومعها الأردن ولبنان ومصر، ودول مجلس التعاون الخليجي ،ودول شمال إفريقيا، و كانت دوافع تركيا لهذا التقارب مع الدول العربية والإسلامية هو رغبتها في تأمين احتياجاتها النفطية المتزايدة التي تستورد منها ما يزيد على 90 % من احتياجاتها من الخارج(20 مليار دولار سنويا) والعمل على جذب الاستثمارات و رؤوس الأموال التي تمتلكها الدول الغنية، كدول الخليج العربي، وفتح أسواق جديدة للصادرات.[3]

رابعا: الدبلوماسية المتناغمة: فالآن يُنظر إلى تركيا على أنها دولة مسؤولة توفّر النظام والأمن في المنطقة، ويُنظر إليها أيضا على اعتبارها دولة تعطي الأولوية للديمقراطية والحريات، في حين تتعامل مع المشاكل الأمنية في الداخل بكفاءة عالية. لذلك فان هدف تركيا الآن هو أن تتوسط باستمرار في القضايا العالمية باستخدام المنابر الدولية الأمر الذي يعد ملمحا على انتقال تركيا من دولة مركزية الى قوة عالمية.

---

[1] علي جلال معوض،"قراءة بحثية في فكر داود اوغلوا"، **السياسة الدولية**، العدد 179، المجلد 45، يناير 2010، 180.

[2] أحمد اوغلو ، "**معالم في السياسة الخارجية التركية في منطقة متغيرة وفي العالم** "، مرجع سابق.

[3] مصطفى شفيق علام،"التقارب التركي-الخليجي...الدوافع والمحفزات والثار"،**السياسة الدولية**، العدد 182 ، المجلد 145، اكتوبر 2010، الاهرام، القاهرة: مطابع الأهرام التجارية، ص ص128-129.

فبالنظر إلى أداء تركيا الدبلوماسي من زاوية عضويتها في المنظمات العربية والغربية فإنها قد استضافت قمة الناتو وقمة المؤتمر الإسلامي فضلا عن استضافتها معظم المنتديات الدولية، وهو ما يفسر أن تركيا اكتسبت المزيد من النفوذ في المنظمات الدولية، كما أصبحت عضوا مراقبا في منظمة الاتحاد الإفريقي مما يدل على سياستها في الانفتاح على إفريقيا منذ 2005 ،علاوة على ذلك شاركت تركيا على مستوى وزراء الخارجية ومستوى رؤساء الوزراء على حد سواء بدعوة من جامعة الدول العربية، وكذا تشكيل المنتدى التركي-العربي، واستضافتها لاجتماع البلدان الأقل نموا التابع للأمم المتحدة وكذا استضافتها للاجتماع الهادف إلى إيجاد حل سلمي للقضية الإيرانية النووية.[1]

فتركيا عبر الدبلوماسية المتناغمة تنظر إلى نفسها على أنها دولة مسؤولة عن الأمن والنظام في المنطقة، فهدفها أن تتوسط باستمرار في القضايا العالمية باستخدام المنابر الدولية ، الأمر الذي يدل على انتقالها إلى قوة عالمية، خاصة مع تعزيز دورها اللوجستيكي المهم في خطوط نقل الطاقة من أسيا إلى أوربا والشرق الأوسط، فهي الدولة المفتاح والممر الآمن لعبور الطاقة من بحر قزوين إلى النمسا والاتحاد الأوربي بداية من 2014 لهذا تعتبر تركيا" كجسر للطاقة "وممر لها بين الشرق والغرب مما يزيد من أهميتها.

من بين أهداف المقاربة الإستراتجية التي جاء بها أوغلوا هو إخراج تركيا من قوقعة التبعية وردود الافعال ومكانة الطرف في الاستراتجيات المرسومة إلى إتباع سياسة مؤثرة تقف على مسافة واحدة من جميع الفاعلين و تقدّم مبادرتها في القضية الاقليمية والدولية لتصبح دولة "مركز" اقليميا، تلقى الصفة التي التصقت بها بكونها جسرا من جهات عدة لتتلائم حركتها تبعا للساحة التي تتحرك فيها ولكل ساحة خطابها وأسلوبها وبذلك تكون تركيا مساهمة في التفاعل الدولي وليس عبئا عليه، وتكون صانعة للسياسات وليست جسرا او ممرا مثلما كانت في السابق.[2]

---

[1] بشير عبد الفتاح ، مرجع سابق، ص 119.

[2] حبيطة لخضر، **السياسة الخارجية التركية اتجاه القضية الفلسطنية** (2002-2009)، مذكرة ماجستير في العلوم السياسة والعلاقات الدولية تخصص دبلوماسية وتعاون دولي، جامعة الجزائر3، ص 137.

المبحث الرابع:

تقييم دور الحزب في صنع السياسة العامة والتحديات التي تواجهه

منذ تأسيس حزب العدالة والتنمية وهو يسعى الى لعب دور فعال وأساسي في صنع السياسة العامة في تركيا سواء على الصعيد الداخلي أو على الصعيد الخارجي ومن خلال هذا المبحث سنقوم في المطلب الأول بتقييم عام للأداء السياسي لهذا الحزب من خلال تبيان فعاليته و دوره في صنع السياسة العامة في تركيا وذلك بتقييم الانجازات المحققة والثاني نعرض التحديات والرهانات الداخلية والخارجية التي توجه الحزب.

المطلب الأول: تقييم دور حزب العدالة والتنمية في صنع السياسة العامة

إن تقييم السياسة العامة لحزب العدالة والتنمية يكون بمدى تحقيقها لأهدافها المعلنة منذ بداية العمل عليها، وكذلك بمدى ملاءمتها أو عدم ملاءمتها للقيم المجتمعية وكذلك معرفة ما إذا كانت السياسة ناجحة أو غير ناجحة، في أدائها و نتائجها، ومدى تحقيق انجازات عملية وميدانية لما سطره الحزب من برامج ومشاريع .

أولا: في المجال السياسي والدستوري

لقد تمكنت قيادة حزب العدالة والتنمية من اعادة صياغة المشهد السياسي في تركيا من منظور جديد كانت اهم ملامحه تشديد الخناق على العسكر واعادتهم الى ثكناتهم العسكرية بعد ما كانوا يسيطرون على السياسة الداخلية والخارجية في تركيا وهذا ما نجده من خلال الإصلاحات الدستورية التي دشنتها الحكومة التي يقودها الحزب، فقد خضع دستور 1982 لأربعة عشر تعديلا ركزت غالبيتها على تعزيز وترسيخ الحقوق والحريات الأساسية، وتطوير وتوطيد الديمقراطية في البلاد.[1]

لقد جاءت هذه التعديلات الدستورية لتحيّيد دور الجيش في الحياة السياسية، وفتح صفحة جديدة في التاريخ السياسي التركي بعيدا عن تأثيرات جنرالات الجيش، هذا ما أدى إلى ليونة في مواقف المؤسسة العسكرية، كموافقتها على جميع الخطوات الانفتاحية مثل التعامل مع القضية الكردية التي كانت خطا

[1] محمد نور الدين، تركيا والاتحاد الاوروبي، "مسألة الهوية والرهانات"، **مجلة شؤون الشرق الأوسط**، العدد116، خريف 2004، ص ص78-79.

أحمر للجيش التركي،كما تحدث رئيس الأركان في خطابه عن المواطنة باستعمال مصطلح " مواطني تركيا "بدلا من عبارة المواطنين الأترك "التي تحيل إلى هوية عرقية محددة.[1]

أنها مؤشرات واضحة تؤكد أن مسار الإصلاحات السياسية التي دشنها حزب العدالة والتنمية في تركيا ستسير رغم ما يثيره القوميون في ظل الوضعية السياسية والاقتصادية التي أصبحت تتمتع بها تركيا في العالم بعد الخروج من وضعية الافلاس التام عام 2001.

ثانيا:في مجال الحريات والأقليات

بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم تغيرت رؤية السلطة للأكراد، خاصة مع مطالب الإتحاد الأوربي الخاصة بالأقليات كشرط من شروط الانضمام التركي للاتحاد الأوربي، واستنفرت حكومة أردوغان كل إمكانياتها لتطبيق كل التعديلات الدستورية والقانونية التي أقرّها البرلمان التركي في مجال الإصلاحات الديمقراطية، والتي تعني بالدرجة الأولى الاعتراف بالأقليات القومية والدينية بكامل حقوقها، وعلى رأسها المسألة الكردية.

فبعد أن كان مصطلح الأكراد لا يوجد في تركيا منذ عهد أتاتورك الذي كان يسميهم اتراك الجبال، أصبح مطلب الأكراد من أولويات حكومة أردوغان، الذي سعى سعيا حثيثا لحل المسألة الكردية، مما جعل الاتحاد الأوربي، يوافق على إطلاق مفاوضات انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي سنة 2005 ، بعد سعي تركيا منذ أربعة عقود لتحقيق هذا الانضمام.

يرى حزب العدالة والتنمية أن إقامة جمهورية تركية ديمقراطية تتخذ من ميثاق "كوبنهاغن" -وهو مرجعية الاتحاد الأوربي- قاعدة ومرجعية لها، ووسيلة ولوج نادي الاتحاد الأوربي الكبير الذي يتجاوز القوميات من جهة، ويحترم الخصوصيات الثقافية لكل أقلية من جهة أخرى، فالقضية الكردية ستحل نهائيا عندما تصبح تركيا دولة ضمن لاتحاد الأوربي وهو ما تسعى إليه جاهدة حكومة العدالة والتنمية ويطالب به الشعب التركي وهو ما يريده الأكراد أيضا.[2]

[1] بشير عبد الفتاح، "السياسة الخارجية التركية، منطلقات وآفاق جديدة،" **السياسة الدولية**، العدد 182، مجلد 45، اكتوبر 2010، ص288 .

[2] نعيمة بغداد باي، مرجع سابق ، ص ص 293-294.

ثالثا: في المجال الاقتصادي

وصل حزب العدالة إلى السلطة والبلاد تعاني من أزمة اقتصادية حادة ولتجاوز هذه الأزمة الخانقة قامت حكومة العدالة والتنمية بزيادة التقشف وخفض النفقات، وجذب رؤوس الأموال الخارجية بشكل مباشر وإصلاح التعليم المهني وحل مشكلة نقص الأيدي الماهرة وإصلاح الجهاز الإداري وضمان الشفافية والمراقبة والمحاسبة ، ولتحقيق الإصلاح الاقتصادي اتجهت الحكومة نحو محاربة الفساد وخاصة بين المسئولين و الوزراء السابقين، كل هذه الإصلاحات أدت إلى أن أصبح الاقتصاد التركي يحتل المرتبة 17 عالميا بعدما كان يحتل المرتبة 26 فأصبـحت تركيا من بين مجموعة العشرين.[1]

وان كانت المعايير السياسية التي حددتها اتفاقية كوبنهاجن قد فتحت الباب واسعا امام الاسلاميين لإعادة تشكيل النظام السياسي في تركيا فان المعايير الاقتصادية تمكنهم من اعادة تشكيل مصادر الثروة التركية التي كنت محتكرة من طرف العسكر وحلفهم من القوميين ، كما تمكن هذه الاصلاحات من فتح اسواق جديدة ظلت مغلقة في وجه تركيا طوال فترات الحكم العسكري وعلى قائمتها أسواق الشرق الأوسط وشمال افريقيا، ويبدو أن حكومة العدالة والتنمية تدرك هذا المعطى لذلك هي تسعى إلى تصحيح المسار مدعومة بسياسة خارجية ذكية تستثمر في معطيات التاريخ والحضارة.

لكن تحول النظام الاقتصادي الحقيقي لتركيا، الذي ستعود اليه هذه الاصلاحات الهيكلية العميقة ارتبط بفتح السوق التركية على السوق الاوروبية بما يمثله ذلك من دعم كبير للقطاعات الاقتصادية المعتمدة على التصدير والتي تعتبر من اهم مصادر انتاج الثروة في تركيا ،سواء تعلق الامر بالصناعات النسيجية المتطورة أو بالصناعات الغذائية أو المنتجات السياحية، ويبدو أن تركيا تسير بخطوات وئيدة في هذا الاتجاه، وعضوية الاتحاد الأوروبي لم تبق حلما أتاتوركيا فقط، بل هي الآن واقع سياسي واقتصادي يفرض نفسه بقوة متجاوزا كل حدود الايدولوجيا.

ولعل التركيز على فتح اسواق جديدة في وجه المنتجات التركية لتقوم على دراسة عميقة لبنية الاقتصاد التركي، فهو محكوم بنمو قائم على التصدير بما يمتلك بنية داخلية للادخار لذلك يجب عليه توفير أسواق جديدة، وإذا كانت الإصلاحات التي دشّنتها حكومة حزب العدالة والتنمية تعد سابقة لقمة كوبنهاجن التي

[1] إبراهيم أوزتوك،" التحولات الاقتصادية التركية بين عامي2002 -2008" في محمد عبد العاطي، **تركيا بين تحديات الداخل ورهنات الخارج** ، بيروت: الدار العربية ناشرون، الدوحة : مركز الجزيرة للدراسات، 2010 ، ص49 .

حدّدت معايير دقيقة للإصلاح، فإن الخطة الأوروبية جاءت دعما مباشرا للخطة الاقتصادية الجديدة التي انتهجتها حكومة العدالة والتنمية، وهذا أضفى طابع المشروعية على الاصلاحات الهيكلية العميقة التي اعادت صياغة المنظومة الاقتصادية في تركيا، مع ما رافق ذلك من هزّات عنيفة على المستوى الاجتماعي حين توجت طبقة اجتماعية جديدة في السلم الاجتماعين وانحدرت طبقات اخرى كانت غالبيتها ترتبط باقتصاد الريع الذي يرقى اجتماعيا باعتماد معايير منافية للمنطق الاقتصادي الحديث وقد نجح في هذا السياق حزب العدالة والتنمية في تشكيل قاعدة اجتماعية في الاناضول تقودها طبقة وسطى جديدة، وهذا ما يمثل دعامة حقيقية لتأمين استقرار الديمقراطية التركية[1].

رابعا: في مجال إصلاح المؤسّسة العسكرية

من أهم إنجازات حكومات العدالة والتنمية تقليص دور المؤسسة العسكرية وإخراجها من المعادلة السياسية في البلاد، وقد ساعدها على ذلك سير عملية التسوية الداخلية مع الأكراد عودة التصعيد من قبل الكردستاني وهجمات تنظيم الدولة الإسلامية والتطورات على الجبهة السورية والأزمة مع روسيا وغيرها من المتغيرات زادت من ثقل المؤسسة العسكرية ودرجة إسهامها في القرار السياسي بتعاظم الدور الذي تلعبه وأهميتها في الملفات سابقة الذكر، وهو ما قد يشكل خطراً على المدى البعيد.[2]

و رغم أن حزب العدالة والتنمية حقق نجاحات باهرة منذ وصوله إلى السلطة في عام 2002 على جميع الأصعدة داخليا وخارجيا، إلا أن الجانب العلماني العسكري بقي يحمل نظرة سلبية راسخة تجاه الحزب لم تبدّدها تجربة السنوات الماضية وعمله على إعداد الخطط داخل رئاسة أركان الجيش التركي للإطاحة بحكومة العدالة والتنمية لكن الظروف المتعدّدة حالت دون المضي في تنفيذها إلى حد اليوم مثل اكتشاف الحكومة لشبكة" أرجنكون" السرية والتي تضم مجموعة من الشخصيات البارزة عسكريا واقتصاديا وإعلاميا والتي يجمع بينها تطرفها العلماني ومخاصمتها للدين الإسلامي، ومحاولتها الانقلاب على نظام الحكم في عهد حزب العدالة والتنمية وبما أن عهد الانقلابات العسكرية المباشرة قد طوي، أصبحت المؤسسات القضائية كالمحكمة الدستورية هي سلاح المؤسسة العسكرية لضرب الحزب حيث أبطلت العديد من

[1] ادريس جنداري، مرجع سابق،ص ص 35-36.

[2] سعيد الحاج ،**التحديات الحقيقية امام تركيا العدالة والتنمية** ، موقع رأي اليوم على الرابط التالي :
http://www.raialyoum.com/?p=436499

التعديلات الدستورية، مما أدى بالاتحاد الأوربي إلى إيجاد موقف رسمي يعرب فيه عن قلقه مما يجري في تركيا داعيا إلى إصلاح قضائي شامل.[1]

خامسا: تقييم السياسة الخارجية

في دراسة تقييميه للوضع العام للسياسة الخارجية التركية بعنوان "السياسة الخارجية العامة وخطوطها الأساسية نُشرت على الصفحة الرئيسية لمركز الأبحاث الإستراتيجية "بيلغاسام" بتاريخ 13 جويلية 2012، تبين ان "الصورة العامة للسياسة الخارجية التركية اتضحت بعد تولي حزب العدالة والتنمية للحكومة عام 2002 على أنها سياسة انفتاحية على الجميع بلا استثناء القريب والبعيد العدو والصديق دون أي تمييز أو تفرقة بهدف مواكبة العولمة وتحقيق أكبر قدر ممكن من الفائدة القومية السياسية والاقتصادية والفكرية والإعلامية التأثيرية." حيث أصبحت سياسة مُحددة ومرتبطة بخطط وخطوط ونظريات ومسلمات سياسية اقتصادية إعلامية اجتماعية فكرية، أُعِد جُلها من قبل مهندس السياسة الخارجية التركية أحمد داود أوغلو، تجعل منها سياسة ذات صورة إستراتيجية انفتاحية عولمية منظمة ومُرتبة ومحتوية على خطط بديلة للتعامل مع جميع التغيرات الطارئة على السطح.

فالسياسة الخارجية التركية بعد عام 2002 اتسمت بالتسامح وغض النظر عن الماضي فسعت إلى التقارب مع جميع الدول المجاورة بناءًا على أسس نظرية "تصفير المشاكل"، وسعت إلى تطوير علاقتها مع جميع دول الجوار والعالم بلا استثناء إذ طورت علاقتها المتدهورة مع اليونان وسوريا والعراق والاتحاد الأوروبي وغيرهما الكثير من الدول والاتحادات المجاورة لها والمشتركة معها في العديد من المصالح، وما زالت السياسة الخارجية التركية تمضي على نفس ذات النمط وإن طرأ عليها بعض التغيرات بعد انطلاق ثورات الربيع العربي إلا أن الصورة الانفتاحية والمُصفرة للمشاكل ما زالت كما هي ولكن تريد تركيا الآن انتهاج هذه السياسة مع الشعب الثائر المطالب لحريته وليس مع الأنظمة. فهي سياسة تتسم بأنها سياسة انفتاحية داعية للسلام والتسامح ومواكبة العولمة والنظر للمستقبل وغض النظر عن الماضي كما أنها سياسة متنوعة مابين سياسية واقتصادية واجتماعية وفكرية وتاريخية وثقافية وإعلامية على جميع الأصعدة.[2]

[1] نعيمة بغداد باي، مرجع سابق، ص ص 316-317.

[2] جلال سلمي، **الصورة العامة للسياسة الخارجية التركية**، موقع ترك برس على الرابط التالي: http://www.turkpress.co/node/12370

وهكذا عملت الحكومة برئاسة أردوغان على حلّ كل مشكلاتها مع جيرانها التي أوصلتها إلى درجة الصفر وفقا لرؤية داود أوغلو التي تجعل من تركيا لاعبا فاعلا على المستوى العالمي عبر الترويج لسياسة "صفر مشاكل مع الجيران" أي تسوية طويلة الأمد للخلافات مع الدول المجاورة لتركيا والهدف هو تحويل تركيا إلى " المركزية "أو "الإقليمية "حتى تصبح قوة ضمن المنظومة العالمية ولكي تبرهن للعالم أن دولة مسلمة يمكن أن تكون عضوا بناءً في المجتمع الدولي.[1]

إن الثورات العربية التي لم تغير فقط من موازين القوى في الشرق الأوسط ، كانت بمثابة اختبار لتطلعات تركيا بالقيادة الإقليمية المرتكزة على قوتها الناعمة فبعد أن وقفت إلى جانب الشعوب خلال الثورتين التونسية والمصرية، وقفت حكومة العدالة والتنمية ايضا أمام مجازر نظام الأسد ضد الشعب السوري، فقامت بدعم المعارضة، وقد كانت للثورة في سوريا تداعيات على السياسة الخارجية التركية الجديدة، ووضعت حزب العدالة والتنمية أمامها تحديات وفي مواجهة مع أخطار القضايا الأمنية الإقليمية، فالأزمة السورية لا تنطوي على مشكلة اللاجئين فقط ولكن أيضا عززت المنافسة بين تركيا وإيران بشأن الزعامة الإقليمية، وأثارت المخاوف بشأن حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي في شمال سوريا، التابع لحزب العمال الكردستاني، وظهوره كسلطة محلية. وفي نفس الوقت التي تشهد فيه علاقات تركيا مع حكومة المالكي في العراق توترات حول سياسات بغداد القمعية ضد السكان السنة، تجد تركيا نفسها في دوامة من القضايا الأمنية المتعددة الأوجه. كل هذا يوضح أن مفاوضات الحزب الدبلوماسية المتعددة الأطراف والاعتماد الاقتصادي المتبادل، لا يكفي لإقامة نظام إقليمي جديد لحل الصراعات. لقد أجبرت الأزمة السورية الحكومة التركية على أن تحل سياسة السيطرة على التوتر، محل استراتيجية القوة الناعمة القائمة على مبدأ "صفر مشاكل مع الجيران"، وأن تلجأ إلى بعض القوة الخشنة، فقامت تركيا بلعب دور قيادي في تنظيم المعارضة السورية من أجل الإطاحة بالرئيس بشار الأسد، واتهمت أنقرة المنظمات الدولية بالتقاعس عن العمل، سواء في الحرب الأهلية السورية أو الاعتداءات الاسرائيلية على غزة لإضفاء الشرعية على انخراطها في القضايا الإقليمية وكذلك اتهامها لروسيا بدعم نظام الأسد وكذلك الدعم الإيراني في الشرق الأوسط.[2]

[1] صلاح الدين أبو الحسن ،"التجربة التركية...عوامل النهوض"، **البوابة العربية** ،المركز العربي للدراسات والأبحاث، ص09 .

[2] برهان الدين دوران، **فهم سياسات حزب العدالة والتنمية : الخطاب الحضاري وحدوده**، موقع رؤية تركية على الرابط التالي: http://rouyaturkiyyah.com /

المطلب الثاني: التحديات والرهانات التي توجه حزب العدالة والتنمية

أولا: قضية الفساد المالي

شهدت تركيا في 2013 ما يعرف بفضيحة فساد بدأت باعتقال العشرات من رجال الأمن ورجال الأعمال ونواب مقربين من الحزب، مما اضطر رئيس الحكومة أردوغان لإعادة تشكيل الحكومة بعد استقالة عدد من الوزراء المتورطين في الفساد، وإقالة المئات من ضباط الشرطة في عملية تطهير واسعة والسعي للحد من صلاحيات القضاء، كما اتهمت الحكومة جماعة **غولن** النافذة في أوساط الشرطة والقضاء بالتلاعب في التحقيق القضائي الجاري لإضعاف الحكومة قبل الاستحقاقات الانتخابية وهذا ما جعل قضية الفساد أزمة سياسية.[1]

و تكشف عمليات تغيير القيادات الأمنية التي اتخذها رئيس الحكومة أنها ليست سوى بداية لسلسلة تغييرات ستفضي إلى تفكيك الشبكة الأمنية التي أخفت قضية الفساد المالي عن المسؤولين والوزراء واحتمال تفكيك شبكات أخرى محتمل أن يكشف عنها التحقيق نفسه، وهذه العملية هي المعروفة بعملية تفكيك دولة داخل الدولة، حيث بدأت هذه العملية بنقل مدراء أجهزة الأمن الخمسة التي كانت مسؤولة عن الاعتقالات للذين نسبت لهم تهم الفساد وكذا قرار نقل مدير أمن استانبول وتعيين مديرا جديدا قام بدوره بنقل أربعة عشرة مديرا من الجهاز أمني.

ثانيا: تحدي القضية الكردية:

تشكل القضية الكردية ملف الاستنزاف الأول والأكبر لتركيا منذ عشرات السنين وتعتبر باباً للضغوط والتدخلات الخارجية. بعد سنين خاطر فيها العدالة والتنمية بعملية تسوية سياسية داخلية للملف الكردي، تبدو الحركة السياسية الكردية في تركيا اليوم بشقيها السياسي (حزب الشعوب الديمقراطي) والعسكري (حزب العمال الكردستاني) على أبواب مرحلة جديدة عنوانها التدويل والحلول الانفصالية استفادة من المتغيرات الإقليمية وخاصة الأزمة السورية.[2]

---

[1] **تحديات حزب العدالة والتنمية وتداعياتها في المستقبل المنظور**، اعداد القسم السياسي، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية ،2014، ص03.

[2] سعيد الحاج ،**التحديات الحقيقية امام تركيا العدالة والتنمية** ، موقع رأي اليوم على الرابط التالي :
http://www.raialyoum.com/?p=436499

ويصف البعض من المطلعين على الشأن التركي بأن الاقتتال الجاري بين تركيا وحزب العمال الكردستاني هو "مشكلة عرقية" بينما يصف البعض الآخر هذا الاقتتال بأنه "اقتتال مطالب ديمقراطية"، ويشير المُطلع على التوصيفات المختلفة للمشكلة الكردية الحقوقي "عبد الله تونج" الباحث في معهد أنقرة الاستراتيجي، في دراسة أكاديمية له بعنوان "الحكومة التركية وتحدي حزب العمال الكردستاني" نُشرت على الصفحة الرسمية للمعهد بتاريخ 11 اوت 2015، بأنه "ومع اختلاف التوصيفات للمشكلة الكردية إلا أن لُب وأساس المشكلة واحد وهو "مشكلة الانفصال أو "الاستقلال الكردي في تركيا" التي عادت طبول حربها تدق من جديد في تركيا وأصبح التحدي القديم الجديد القائم بين الحكومة التركية وحزب العمال الكردستاني قائمًا ويحتاج إلى عمل جاد ونشط." ويبين **تونج** أن "أساس التحدي أمام الحكومة التركية الآن هو تحد أمني قومي استراتيجي قائم على هدف أساسي وهو، تصفية حزب العمال الكردستاني "الإرهابي" الإنفصالي بشكل كامل وبشتى الوسائل، ولكن الجانب الحقوقي والقانوني لهذا التحدي وحجم الاقتتال بين الطرفين أيضاً يعتبر جانب ذو أهمية عالية للتوضيح والمناقشة بناءًا على مدى تناسقه مع القانون الدولي ويقول "تونج" أنه حسب القانون الدولي "منذ بدأ حزب العمال الكردستاني بأعماله الإرهابية عام 1984 إلى يومنا الحالي وتركيا تحارب بمستوى "حربي منخفض الحجم" ضد جماعات انفصالية بينما حزب العمال الكردستاني يصف الحرب الجارية بينه وبين الحكومة التركية على أنها مستمرة في إطار تحرير "الجغرافيا الكردية" الواقعة بين تركيا وإيران والعراق وسوريا وتأسيس دولة "كردستان المستقلة" على أساس المبادئ العامة للقانون الدولي وأسسه المتعلقة بالعرف والعادة واللذان يقران بالحقوق الإنسانية الطبيعية للأقليات الكبرى التي تحاول الاستقلال الذاتي."

و يفيد الباحث الحقوقي"أوميت أوزداغ"، في دراسة حقوقية له بعنوان "ماذا كسب حزب العمال الكردستاني، ماذا خسرت تركيا؟" ، بأنه "إذا تمكن حزب العمال الكردستاني من تعميق المشكلة والاقتتال الداخلي واستطاع نقل المشكلة إلى الساحة الدولية على أنها مشكلة استقلال أقلية إنسانية فإنه يمكن أن تقوم بعض العناصر الحاقدة على التقدم والنمو الاقتصادي التركي بتبني القضية ونقلها إلى المحافل الدولية وتسعى لتطبيق حقوق الإنسان الدولية النابعة من أسس المبادئ العامة والعرف والعادة الخاصين بالقانون الدولي، وإذا تم ذلك فإن حزب العمال الكردستاني سيتمكن من الحصول على هوية "القضية الحقوقية الدولية" وبالتالي سيتمكن من الوصول إلى هدفه الانفصالي من خلال القانون الدولي."

إن عملية السلام الداخلي أظهرت مدى عدم جدية حزب العمال الكردستاني وذلك لأنه خلال مباحثات عملية السلام الداخلي تم الاتفاق بين الطرفين على ترك حزب العمال الكردستاني للسلاح والانسحاب من تركيا، ولكن حزب العمال الكردستاني لم يقم بذلك بل قام بتنظيم نفسه بشكل أقوى وعمل على تقوية معلوماته وأجهزته الاستخباراتية في المدن الرئيسية وقام بتقوية طرق تهريبها للسلاح إلى الداخل التركي وغيرها الكثير من التطبيقات التي قام حزب العمال الكردستاني ليثبت مدى عدم جديته في إيجاد حل وسط وإنساني للقضية الكردية."

وبدأ الحزب بالعمليات الهجومية المفاجئة على الجيش والشرطة التركية هو أكبر دليل على ركاكة ادعائه بأن هدفه الأساسي من النضال هو تحقيق الحرية والحقوق الديمقراطية للمواطنين الأكراد في تركيا، هذه الحقوق والحريات تم تحقيقها وبشكل كبير خلال عملية السلام الداخلي ولكن يبدو أن هدفه الأساسي هو الانفصال الكامل والانضمام لكردستان العراق ومن ثم كردستان سوريا ، لذا يجب على تركيا أن تكون حريصة وأن تتخذ جميع الخطوات الحازمة لمنع هذا الحزب الإرهابي الانفصالي من تحقيق مأربه الخطير.[1]

ثالثا: تحدي صياغة دستور

يؤكد مسؤولون في حزب العدالة والتنمية أن الدولة التركية الآن تعيش حالة من الاضطراب والفوضى السياسية والاقتصادية، وهنالك حاجة ماسة لدستور ديمقراطي مدني يساند الحريات. وهنالك حاجة لدستور منبثق من إرادة الشعب، ودستور معاصر يساعد على تغيير البنى الاقتصادية بأسلوب معاصر بما يغني تركيا، وقد تم تقديم أول مسودة دستور جديد في 2007، حيث قام الحزب الحاكم "العدالة و التنمية" بتعيين مجموعة من العلماء و الأكاديميين، لتغيير دستور 82 بما يتوافق مع المعايير الحقوقية والقانونية الدولية، والابتعاد عن العقلية السلطوية، ذات الوصاية العسكرية كما في دستور 1982 .

لهذا يسعى الحزب الحاكم الحالي "العدالة والتنمية" جاهداً لتغيير الدستور الحالي، و لتطبيق النظام الرئاسي، فمن خلال النظام الرئاسي سيتمكن رئيس الجمهورية، الذي سينتخب من قبل الشعب لفترتيّن

[1] " **تركيا وحزب العمال الكردستاني والقانون الدولي** " موقع ترك برس على الرابط التالي : http://www.turkpress.co/node/12375

انتخابيّن فقط ولمدة خمس سنوات تعيين رئيس الوزراء الذي سيكون بمثابة نائب الرئيس، إذ سيحل مجلس الوزراء وسيتحول الوزراء إلى سكرتارية كما الحال في الولايات المتحدة الأمريكية. وسيكون الرئيس هو المسؤول عن تعيين وحل أي سكرتير ومن أجل تنفيذ ذلك هم بحاجة كحد أدنى إلى موافقة 330 نائبا برلمانيا، ومن ثم يتم إرساله للاستفتاء.[1]

رابعا: توتر العلاقة مع جماعة الخدمة

أدى توتر العلاقة خلال السنوات القليلة الماضية بين حزب العدالة والتنمية وجماعة "غولن" إلى نشوب أزمة بين الطرفين وصلت إلى طريق مسدود، وتكلل هذا التوتر بقرار حكومة العدالة والتنمية إلغاء "المدارس التحضيرية "التي أسستها الجماعة وتستخدمها في استقطاب أعضاء جدد وتأمين بعض مصادر التمويل. ولقد عبرت الجماعة في السنوات الأخيرة عن تحفظات عديدة حيال سياسات حزب العدالة والتنمية يمكن إيجازها في النقاط التالية[2]:

- ابتعاد حكومة أردوغان عن مساري الإصلاح وتعزيز الديمقراطية بالإضافة إلى التعثر في صياغة دستور جديد للبلاد.
- التوجه نحو الشرق الأوسط على حساب مساعي الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وكذلك توتير العلاقة مع" إسرائيل "مما أبعد تركيا عن المعسكر الغربي، وقربها من إيران وروسيا والشرق الأوسط.
- الابتعاد عن الواقعية في السياسة الخارجية، وتبني أسلوب" المغامرة "في سوريا ومصر، ما أدَّى إلى التخبط وخسارة تركيا حلفائها(على حدّ وصف الجماعة.)
- التحفظات حول تعاطي حكومة أردوغان مع ملف الانفتاح مع الأكراد ودعم المصالحة، حيث ترى الجماعة أن حزب العدالة قد قدم تنازلات لحزب العمال الكردستاني، الذي يستغل أجواء المصالحة لتكثيف دعايته، وإعادة انتشار عناصره دون أن ينسحب من الأراض ي التركية أو يلقي السلاح.
- اتسام موقف حكومة أردوغان من إيران بالمرونة وعدم الحسم" موقف عاطفي "وتجاهل أهداف إيران المتمثلة بالغايات الطائفية والتوسعية ومحاولات الاختراق.
- إغلاق مراكز الدروس الخاصة وإبعاد المنتمين إليها عن المناصب المهمة، الأمر الذي اعتبرته الجماعة محاولة تضييق واستئثار بآليات الفعل السياسي.

---

[1] سيما نعناعة،**عودة الجدل حول تغيير الدستور في تركيا**، موقع اورينت نت على الرابط التالي : http://orient-news.net/

[2] **تحديات حزب العدالة والتنمية وتداعياتها في المستقبل المنظور** ، مرجع سابق ، ص01.

و بناء على هذه التجاذب فجماعة الخدمة تعتبر معارضة غير تقليدية أي غير حزبية لحزب العدالة والتنمية فالصراع لا يتم بالأدوات السياسية التقليدية من خلال البرلمان مثلا بل هي تعارضه بمثل ما تعارض جماعات الضغط الامريكية فهي تعارضه بامتدادها في عمق دولة تركيا وبذلك تشكل العلاقات مع هذه الحركة تحديا حقيقيا وخطيرا للحزب.[1]

خامسا: التحديات الخارجية

من المعروف أن حزب العدالة والتنمية، قد نقل الحركة السياسية الخارجية من مفهوم المحافظة إلى السياسة الفعالة، ومن خطاب سياسي يشدّد على أن البلاد محاطة بالأعداء من جهاتها الأربع إلى استحضار سياسة "تصفير المشاكل مع دول الجوار "حيث يشكل الاستقرار والسلام(داخليا وخارجيا) مسألة ملحة وضرورية لأي دولة تطمح بأن تكون فعالة وذات تأثير في الساحة الدولية ، وهذا ما جعلها تضع مفاهيم لسياساتها الخارجية، تتسم بالابتعاد عن ردود الأفعال وأحادية البعد واتخاذ المواقف وفقا للتطورات السياسية الآنية، والاستناد بدلا من ذلك إلى آليات محددة لاتخاذ القرار، مرتبطة ببرامج محددة مسبقا، ومفاهيم متعددة الأبعاد، واستلام زمام المبادرة لبلوغ الهدف، فضلا عن المبدئية والواقعية والتسلسلية والرؤى السياسية البعيدة.

إلا أن العلاقات الدولية تتسم بالتغير المستمر وكثرة المتغيرات الدخيلة، فإن السياسات المتبعة قد تتأثر طردا بالمتغير الطارئ وقد لا تفضي هذه السياسات إلى نتائج جيدة، وهذا ما شكله الربيع العربي الذي فرض نفسه كواقعٍ معيق أمام الوصول إلى الأهداف المرجوّة، ففي حين كان التوجه التركي متبنيا من تواجدها العربي في تحسين أوراقها التفاوضية مع الاتحاد الأوروبي ودعم علاقاتها بالولايات المتحدة، عبر الانخراط المباشر في ممارسة دور الوسيط الإقليمي في تسوية النزاعات والخلافات في قضايا المحيط العربي الإسلامي، أتى هذا الربيع ليشكل تحديا حقيقيا لإستراتيجية السياسة الخارجية التركية، خصـــوصا وأن مقاربة تركيا اختلفت عن المقاربة الغربية تجاه هذا الربيع ومفرزاته السياسية والفكرية، مما أفضى إلى تعقيد المشهد وزيادة العوائق المتعلقة بريادتها الإقليمية.

إن هذا التحدي الذي فرضه الربيع العربي على الإستراتيجية الكبرى لتركيا يمثل تحديا حقيقيا لهدف أنقرة المتمثل في زعامة التغيير في الشرق الأوسط، ولكن الأهداف الأولية للربيع العربي مثل تطبيق

[1] محمد جبرون، **توتر العلاقة بين حزب العدالة والتنمية التركي وحركة الخدمة للاستاذ كولن: الوجه التركي لازمة الدعوي والسياسي**، الرباط: مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والابحاث،2014، ص09.

الديمقراطية وزيادة الحريات وتلبية الحقوق الاجتماعية والأساسية، تحولت بسرعة إلى حالة من الاضطراب، و تحولت البيئة الإستراتيجية لتركيا من الاستقرار إلى الفوضى البنيوية، حيث تأثرت بالأزمة في كل من ليبيا واليمن وتونس والعراق،إضافة إلى أن اشتداد الصراع داخل سوريا وعدم وجود أفق لحل سياسي مع غياب الإرادة الدولية للحل العسكري قد مثل تحديا مباشرا للأمن المجتمعي التركي على المستوى المحلي.[1]

من جهة أخرى واجهت تركيا ما قامت به المؤسسة العسكرية ضد الحزب الحاكم الحليف في مصر في جويلية 2013 عبر تبني موقف سياسي مغاير للمواقف الغربية والإقليمية التي ساندت عودة تدخل المؤسسة العسكرية المصرية في الشأن العام، من خلال استنكار هذا التدخل واعتباره نكسة خطيرة للتحولات البنيوية العميقة التي تمر بها المنطقة بشكل عام.

من ناحية ثانية أدى تعارض المصالح وتباين الخيارات السياسية للأطراف العالمية والإقليمية تجاه أزمتي سوريا ومصر إلى تكبيل تركيا عن حل الأزمة الإقليمية باستخدام الآليات السلمية، والدخول كطرف أساسي في هذه الأزمات وخاصة بعد تصاعد النهج المتطرف والعنيف الذي يسلكه النظام في سوريا حيال المناطق المؤيدة للثورة، وقلق القوى الغربية من دعم جماعات المعارضة السورية.

وبالإضافة إلى ذلك، كان البعد الإقليمي لإعادة التوجه الاستراتيجي التركي- وهو بدوره صدى قوي آخر للتحوّلات الإقليمية لسياسة تركيا الخارجية كان ظاهرا جليا على المستوى الوطني، حيث استغلت حكومة أردوغان نشاط السياسة الخارجية كدافع لتحويل هيكل القوى في السياسة المحلية، إذ إن الموقف التركي تجاه الأزمة السورية، والعلاقات المتوترة مع مصر، والمشاكل مع الحكومة المركزية في العراق، وتدهور التعاون مع إسرائيل، بالإضافة إلى سحب الاستثمارات الخليجية من تركيا على خلفية مواقف الحكومة التركية الداعمة للإخوان بعد عزل الرئيس مرسي في مصر، كل ذلك قد فتح مجالا سياسيا جديدا أمام جماعات وأحزاب المعارضة لاستغلال" إخفاقات "السياسة الخارجية في حساباتها السياسية المحلية، وبدا ذلك واضحا عندما اتهمت المعارضة التركية حكومة أردوغان بأنها غير قادرة على العمل بشكل فعال، وأنها تستخدم تفضيلات سياسية مدفوعة أيديولوجيا في السياسة الإقليمية، ونتيجة لذلك، تذهب المعارضة إلى أن الحكومة قد فقدت مرونتها الإستراتيجية وتجد نفسها وحيدة في ممارسة سياستها المتعلقة بالشرق الأوسط.

[1] **تحديات حزب العدالة والتنمية وتداعياتها في المستقبل المنظور**، مرجع سابق ، ص 05.

خلاصة واستنتاجات:

كخلاصة لهذا الفصل الذي تناولنا في نظرة عامة عن صنع السياسة العامة في تركيا من حيث المحددات الهامة والفواعل ثم التطرق لدور حزب العدالة والتنمية في صنع السياسة العامة يمكننا الخروج بجملة من الاستنتاجات أهمها تعدد الفواعل الرسمية في صنع السياسة العامة في تركيا وأهمها الدستور وما حدّده من أجهزة تتوزع عليها السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية بالاضافة الى الأحزاب السياسة وأهمها حزب العدالة والتنمية وكذلك الطرق الدينية كالحركة النورسية، النقشنبدية، حركة مللي غروش ،حركة فتح الله كولن، بالإضافة الى جماعات المصالح ووسائل الاعلام.

ساهم حزب العدالة والتنمية دور في صنع السياسة العامة في تركيا بسبب قدرته على الحشد الجماهيري إذ فاز في 9 استحقاقات انتخابية متتالية وشكَّل بمفرده أربع حكومات في ثلاث فترات برلمانية، حيث استطاع الحزب تحويل مطالب الناس إلى بدائل لسياسة عامة، كما يتضح دوره من خلال التجنيد السياسي بشغل المناصب الرسمية للدولة في تركيا خاصة من خلال المؤسسات الشرعية المنتخبة كرئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء والتواجد في البرلمان بأغلبية تمكنه من تمرير سياسته العامة.

نستنتج أيضا أن للحزب دور في تنفيذ السياسة العامة من خلال برنامجه الذي اكد على ضرورة تحديث الحياة السياسية من خلال تعزيز قيم الديمقراطية ودولة القانون، وقد حقق حزب العدالة والتنمية الأهداف التي رسمها وسعت حكومته الى اجراء عدة اصلاحات بنيوية وتغيرات وتعديلات دستورية وقانونية وأطلق مشروع سياسي ديمقراطي يقترب من مقاييس الديمقراطية استطاع ترسيخ صورة ناجحة الى حد كبير من الممارسة الديمقراطية، وعلى المستوى الاقتصادي شهد الاقتصاد التركي نموًا قويًا حيث تم وضع برنامج لمكافحة الفساد يتناول اعتماد الشفافية في الإدارة العامة وإعادة وصياغة القوانين المتعلقة بالعروض والسماح لمنظمات المجتمع المدني الناشطة في مجال مكافحة الفساد بالمشاركة في كشف الفساد والاستفادة من جهودها في هذا المجال بشكل مباشر وسريع.

كذلك قام حزب العدالة والتنمية بعد وصوله للسلطة إضفاء تعديلات مهمة على القوانين اللوائح تهدف لتنفيذ متطلبات قرارات المحكمة الأوربية لحقوق الإنسان و فيما يخص قضية حقوق الأقليات وعلى رأسها القضية الكردية فقد تميزت سياسة حزب العدالة والتنمية بالانفتاح التدريجي على مطالب الأكراد وذلك بتوسيع مفهوم المواطنة الامر الذي يؤدي الى إعادة تعريف المجتمع السياسي، وتعزيز مشاركة المجتمع

المدني كما تم اجراء تعديلات جوهرية في بنية المؤسسة العسكرية، حيث تم اصدار حزمة قانـــونية تتوافق مـع معايير كوبنهاجن تهدف إلى إعــادة هيكلة المؤسسات وتعدّ نقطة التحول الأقوى في العلاقة بين العسكريين والمدنيين داخل مجلس الأمن القومي من أهمها نزع الصفة التنفيذية عن مجلس الأمن القومي في المراقبة والمتابعة جعل قراراته ذات صفة استشارية فقط. كما استطاع الحزب على مستوى السياسة الاجتماعية تم تطبيق التأمين الصحي كما تم توفير الخدمة المجانية لكل من يقل سنه عن وتم توسيع مشروعات الإسكان الجماعي الذي شملت حوالي مليون وحدة سكنية , بالإضافة إلى مشروع دعم البنية التحتية للقرى والبنية التحتية للبلديات.

أما على مستوى السياسة الخارجية فقد اتسمت سياسة حزب العدالة والتنمية بتصفير المشكلات واتخاذ سياسة متناغمة متعددة الابعاد من خلال توطيد العلاقات مع جيرانها مثل جورجيا كما لها دور في العراق، كما بدلت تركيا للانضمام الى الاتحاد الاوروبي وسياسة جوارها مع روسيا وأوراسيا تسير على الوتيرة ذاتها باعتبارها علاقات تجري كلها في إطار التكامل وليست علاقات متضادة أو بديلة عن بعضها البعض. كما وطّدت تركيا علاقاتها بالشرق الأوسط والعالمين العربي والإسلامي فالملاحظ ان تركيا خرجت من التبعية وردود الافعال إلى إتباع سياسة مؤثرة تقف على مسافة واحدة من جميع الفاعلين و تقدّم مبادرتها في القضية الاقليمية والدولية.

وفي الاخير كتقييم لدور حزب العدالة والتنمية في صنع السياسة في يمكن القول انه تمكن من عادة صياغة المشهد السياسي في تركيا من منظور جديد كانت اهم ملامحه تشديد الخناق على العسكر وإعادتهم الى ثكناتهم العسكرية بعد ما كانوا يسيطرون على السياسة الداخلية والخارجية في تركيا وهذا ما نجده من خلال الإصلاحات الدستورية حيث تمت اعادة تشكيل النظام السياسي في تركيا و اعادة تشكيل مصادر الثروة ومن خلال مفاوضات الحزب الدبلوماسية المتعددة الأطراف والاعتماد الاقتصادي المتبادل فقد أجبرت الأزمة السورية الحكومة التركية على أن تحل سياسة السيطرة على التوتر محل استراتيجية القوة الناعمة القائمة على مبدأ "صفر مشاكل مع الجيران" وأن تلجأ إلى بعض القوة الخشنة وتبقى هناك عدة تحديات تواجه الحزب اهمها القضية الكردية والعلاقة مع المؤسسة العسكرية وكذا الفساد المالي بالإضافة الى تحديات خارجية كثيرة كالأوضاع في سوريا والعراق.

خاتمـــــــة

كخاتمة لهذا البحث نقدم خلاصة هذه الدراسة ومجموعة من الاستنتاجات والتي ستعقبها بعض التوصيات للعمل بها، فمن خلال الفصل الاول الذي كان بمثابة اطارا نظري للدراسة اتضح لنا أن صنع السياسة العامة هي المرحلة المحورية في العملية السياسية فنظام الحكم في كل دولة هو الذي يحدد كيفية صنع السياسة العامة ودور القوى المؤثرة . فهي عملية ديناميكية تنتج عنها عدة تفاعلات عن البيئة الداخلية والخارجية بين مختلف الاطراف والفواعل الداخلية والخارجية حيث تتضمن صراعا حول قضايا سياسية ومشاكل عامة،وتنطوي عملية صنع السياسة العامة على مجموعة من العمليات والمراحل تتفاوت فيما بينها وتشارك فيها مختلف الاجهزة الحكومية وغير الحكومية وبأدوار ودرجات متفاوتة. وبذلك فهي عملية معقدة تتفاعل فيها عدة قوى وتؤثر فيها عدة عوامل كالثقافة السياسية والظروف الاجتماعية والاقتصادية وتأتي مرحلة تنفيذ السياسة العامة لتنقل الموضوع من اطار السياسة أو الصراع السياسي التشريعي أساسا الى اطار السلطة التنفيذية والإدارة ثم تقييم السياسات والبرامج فهي نشاط يهدف الى تقييم العملية المرتبطة بالسياسات العامة وأثرها والبرامج الفعلية المصاحبة للتقييم.

فمن خلال هذا البحث نلاحظ أن الأحزاب السياسية لها دور هام وفعال في صنع السياسة العامة فهي تشارك وتؤثر في مختلف مراحلها من الصنع للتنفيذ الى التقييم فهي تشارك من خلال الحشد في الانتخابات وبالتالي تواجدها في السلطة التشريعية او البرلمان الذي يكون ممثلا عن الشعب الذي انتخبه، وهذه السلطة من أهم السلطات في الدولة ومهمتها الاساسية التشريع أي وضع القوانين ، كما تشارك الاحزاب أيضا في صنع السياسة العامة من خلال السلطة التنفيذية وذلك في اطار الحكومة فيقع على عاتقها تنفيذ القوانين التي تصدرها السلطة التشريعية واتخاذ الاجراءات اللازمة كحفظ الأمن وإدارة المؤسسات والمصالح العامة في الدولة، كما انها تشارك ايضا في تقييم السياسات العامة عن طريق السلطة التشريعية وذلك من خلال الرقابة على أعمال الحكومة وكذلك عن طريق المعارضة ، حيث تقوم الاحزاب خارج السلطة بتعقب ومراقبة اعمال الحكومة ونقدها وإظهار نقاط ضعفها فيما يخص تنفيذ السياسات والعمل على استمالة الرأي العام ضدها ومن ثمة التقدم ببرنامج بديل يسمح لها بالوصول الى السلطة وترجمته الى قرارات نافذة.

أما في الفصل الثاني فقد تناولنا مكانة حزب العدالة والتنمية في النظام السياسي التركي من خلال التطورات التي حدثت في الحياة السياسية منذ ميلاد الجمهورية التركية وحتى ظروف نشأة وميلاد حزب العدالة والتنمية. فلقد عمل اتاتورك على ترسيخ العلمانية في تركيا دستوريا وواقعيا، لتصبح الأسس الفكرية

والإيديولوجية الرسمية للدولة وبالتالي كمحور للسلطة الجديدة، كما عمل عن فصل تركيا عن بعدها الحضاري التاريخي ورأى أن تحديث تركيا لابد أن يمر على كبح جماح القوى التقليدية.

ولقد بدأ الاسلام يتبلور في الحياة السياسية التركية بعد الانتقال الى التعددية الحزبية التي ساعدت على ظهور عدة احزاب فرضت نفسها على الساحة السياسية التركية مع تأسيس أربكان حركة الفكر الوطني الحر سنة 1969، وبالرغم من أن هذه الاحزاب استطاعت الوصول للحكم عن طريق اللعبة الديمقراطية إلا ان المؤسسة العسكرية كانت اللاعب الاقوى ما جعلها تقوم بسلسلة من الانقلابات والحل لهذه الاحزاب وآخرها كان حزب الرفاه.

في ظل هذه الظروف ومع حالة الفراغ السياسي والازمة الاقتصادية تأسس حزب العدالة والتنمية الذي ضم مجموعة من السياسيين من مختلف التيارات والايديولوجيات والأحزاب، لقد ارتكز برنامجه على أن تركيا تمتلك مقدرات بشرية وتاريخية واقتصادية وجغرافية تمكنها من أن تلعب دوراً مؤثراً في منطقتها. ولقد ترأس اردوغان هذا الحزب والذي كان له دور قيادي هام في رسم سياسة الحزب، ولقد اتضح لنا من خلال البحث أن الهوية والرؤية السياسية الجديد لحزب العدالة والتنمية تعمل على تعزيز القيم والتقاليد المشتركة للأتراك، والتزم العلمانية كهوية للدولة، وبتوسيع الحريات و الانفتاح على التيارات الموجودة في المجتمع اسلامية وليبراليةً وفعاليات اقتصادية ومجتمعية، فقامت بذلك فلسفة التيار المحافظ على أساس حماية الميراث الوطني والثقافي.

كما تبين لنا من خلال البحث أن حزب العدالة والتنمية وضع مجموعة من الاهداف أهمها ارساء الحريات وسيادة القانون وايجاد حلول وبدائل لكل مشكلات تركيا المستعصية بتعبئة الموارد الإنسانية والطبيعية وجعلها دولة منتجة، واستطاع ردم الهوة في توزيع باتّباع سياسات عملية معاصرة رشيدة تهدف الى تحقيق الكفاءة والفاعلية في الإدارة العامة واشراك المواطنين و المنظمات المدنية في عملية صنع القرار.

كما توضح لنا من خلال هذا البحث أن حزب العدالة والتنمية مفتوح لجميع المواطنين الاتراك وفق ما يحدّده قانون الاحزاب في تركيان كما أنه يتمتع بهيكل وببنية تنظيمية تساعده في تنفيذ وتطبيق برنامج الحزب. كما أن رؤية الحزب على مستوى السياسة الخارجية ترتكز على جعل تركيا مركز من خلال تبني سياسة متعاونة مع جميع الاطراف والعمل على حل المشاكل الاقليمية في جوارها عدم اقحامها في النزاعات الدولية إلا كوسيط لإيجاد بدائل وحلول.

أما في الفصل الثالث والأخير والذي تناولنا فيه دور حزب العدالة والتنمية في صنع السياسة العامة في تركيا فلقد لاحظنا أن النظام السياسي في تركيا يتكون من عدّة قوى سياسية لها تأثير على صنع السياسة العامة ، وتتمثل هذه القوى في مختلف الاحزاب السياسية التي تأخذ أهميتها من كونها أهم السياسية القوى والفواعل السياسية المؤثرة في عملية صنع السياسة العامة بالإضافة الى جماعات المصالح ، التي تتنوع بين نقابات عمالية ومهنية وجماعات اقتصادية ونسائية وبيئية، فهي تتصف عموما بموالاتها للحكومات العلمانية سواء كانت مدنية أوعسكرية، وهناك أيضا جماعات رجال الأعمال أصحاب المشروعات الصناعية والمالية والتجارية، الذين يساهمون في تمويل جانب كبير من نفقات الحملات الانتخابية للأحزاب السياسية، كما تعتبر المؤسسة العسكرية أحد أقوى وأهم فواعل صنع السياسة في تركيا والأكثر تنظيما، وهي تستمد قوتها من دستور 1982 الذي منحها حق التّدخل لحماية الأمن القومي.

ولقد توضخ لنا من خلال البحث أن أهم فواعل صنع السياسة العامة في تركيا هو حزب العدالة والتنمية و يتضح دوره من خلال تأديته لوظائفه كحزب سياسي في بيئة ديمقراطية من خلال المشاركة في الانتخابات والوصول الى مركز صنع القرار وبالتالي المساهمة في صنع السياسية العامة، ومنذ 2002 وحتى سنة 2014 كان للحزب القدرة على تحويل مطالب الناس الى سياسات من خلال المؤسسات الشرعية المنتخبة كرئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء والتواجد في البرلمان بأغلبية تمكنه من تمرير سياسته العامة.

كما لاحظنا من خلال البحث دور الحزب في تنفيذ السياسة العامة من خلال برنامجه الذي اكد على ضرورة تحديث الحياة السياسية وقد حقق حزب العدالة والتنمية الأهداف التي رسمها حيث قامت حكومته بإجراء عدة إصلاحات بنيوية وتغيرات وتعديلات دستورية وقانونية. وعلى المستوى الاقتصادي شهد الاقتصاد التركي نموًا قويًا حيث تم وضع برنامج لمكافحة الفساد يتناول اعتماد الشفافية في الإدارة العامة وإعادة وصياغة القوانين المتعلقة بالعروض والسماح لمنظمات المجتمع المدني الناشطة في مجال مكافحة الفساد بالمشاركة في كشف الفساد والاستفادة من جهودها في هذا المجال بشكل مباشر وسريع.

و فيما يخص قضية حقوق الأقليات وعلى رأسها القضية الكردية فقد تميزت سياسة حزب العدالة والتنمية بالانفتاح التدريجي على مطالب الأكراد وذلك بتوسيع مفهوم المواطنة الامر وتعزيز مشاركة المجتمع

المدني كما تمت إعــادة هيكلة المؤسسة العسكرية وتقليص صلاحيات مجلس الأمن القومي بنزع الصفة التنفيذية عنه في المراقبة والمتابعة وجعل قراراته ذات صفة استشارية فقط.

أما على مستوى السياسة الخارجية فقد اعتمد حزب العدالة والتنمية سياسة متناغمة متعددة الابعاد حيث سعت الى توطيد العلاقات مع دول الجوار و بدلت مساعي حثيثة للانضمام الى الاتحاد الاوربي وبذلك خرجت من التبعية وردود الافعال إلى إتباع سياسة واقعية مؤثرة تتسق مع تاريخ تركيا وموقعها الجغرافي تقوم على مبدأ المصالح المتبادلة أي توظيف السياسة الخارجية لخدمة المصالح الوطنية ، كما عمل الحزب على القيام بمبادرات لإيجاد حلول للمشكلات مع دول الجوار وان تركيا تضع نفسها تحت تصرف المجتمع الدولي من اجل الحفاظ على الامن والسلم الدوليين.

من خلال الملخص السابق لأهم محتويات فصول هذا البحث نسجل مجموعة من الملاحظات والاستنتاجات العامة حول موضوع دور حزب العدالة والتنمية في صنع السياسة العامة في تركيا وهي:

- تصنع السياسة العامة بطريقة تكاملية من خلال تجزئة وتوزيع القوى التي تساهم في صنعها وهي محصلة تفاعل لمجموعة من الفواعل والبدائل المطروحة ومن هذا المنطلق يشكل الحقل العلمي للسياسة العامة أهمية بالغة بحيث يعطينا صورة مقربة وأكثر دقة لمن يصنع السياسة العامة وخاصة الاحزاب كونها قامت في الأساس لأجل التعبير عن الشعب وما يطمح اليه من سياسات.
- بالنسبة لحزب العدالة والتنمية فقد عمل على مراكمة أوراق القوة بالتركيز على التنمية الاقتصادية والقضاء على الديون الخارجية، بالإضافة إلى الانتشار الجماهيري من خلال بنا حاضنة شعبية تدعم سياسته على جميع المستويات السياسية والحقوقية والدستورية والاقتصادية وبالتالي كلما كانت الحاضنة الشعبية متماسكة وقوية كلما استطاع الحزب المساهمة مساهمة فعالة من خلال تنفيذ وتطبيق برنامه.
- نستنتج ان حزب العدالة والتنمية استخدم المناورة بمطالب الاتحاد الأوروبي الخاصة بالحياة السياسية ومدنيتها و ذلك لمواجهة نفوذ المؤسسة العسكرية وسيطرتها على الحياة السياسية وبالتالي سحب دورها كصانع فعال للسياسة العامة لصالح الحزب.

- أن الحزب سعى الى تطبيق سياسته بطريقة متدرّجة على شكل حزم متقطعة متباعدة زمنياً وذلك لامتصاص أي صدمة من طرف خصومه من العلمانيين أو المؤسسة العسكرية وأيضا من اجل بناء تراكمي للانجازات التي حققها على جميع المستويات.
- اشراك الشعب في صنع السياسة العامة من خلال تحويل المطالب الشعبية الى سياسات واقعية وذلك من خلال طرح المشاريع للنقاش في الفضاء العام بشكل مسبق، بحيث تصبح قضايا رأي عام، فتظهر الحكومة في مقام المستجيب للإرادة الشعبية وليس من يفرض رؤيته على الدولة والمجتمع.

ومن خلال ما سبق من نتائج ومن خلال الادوات المنهجية والاقترابات المستعملة نكون قد اجبنا على اشكالية البحث وعليه اثبات الفرضيات التي طرحناها في بداية البحث :

- الخطاب الوقعي والبرنامج العلمي والموضوعي لحزب العدالة والتنمية له تأثير في توجهات صنع السياسة العامة في تركيا.
- كلما شارك حزب العدالة والتنمية في الانتخابات وتواجد في السلطة التشريعية والتنفيذية كلما ساهم بفعالية في صنع السياسة العامة في تركيا.
- للإصلاحات الداخلية السياسية والاقتصادية والدستورية والورقة الخارجية بعضوية الاتحاد الاوربي دور في فعالية حزب العدالة والتنمية في صنع السياسة العامة.

وفي الأخير كتوصية واقتراح عملي توصلنا إليها من خلال هذا البحث هو ضرورة التعمق في دراسة حزب العدالة والتنمية بدراسات ميدانية للوقوف على طريقة العمل الحزبي المنظم الذي يساعد اي حزب سياسي حتى يقود التغيير ويصبح فاعلا أساسيا في صنع سياسة بلاده وبالتالي ضرورة الاستفادة من هذه التجربة الحية في الوطن العربي والجزائر خصوصا.

الملاحق

الملحق رقم (01) : خريطة دولة تركيا

الملحق رقم (02): قائمة محافظات تركيا

رقم المحافظة	اسم المحافظة	مساحة المحافظة	عدد سكان المحافظة	الكثافة السكانية/كم²	العاصمة	عدد سكان العاصمة
1	أضنة (Adana)	14,256	1,849,478	129	أضنة	1,130,710
2	أديامان (Adıyaman)	7,572	623,811	82	أديامان	178,538
3	أفيون (Afyon)	14,532	812,416	55	أفيون	128,516
4	أغري (Ağrı)	11,315	528,744	46	أغري	79,764
5	أماسيا (Amasya)	5,731	365,231	63	أماسيا	74,393
6	أنقرة (Ankara)	25,615	4,007,860	156	أنقرة	3,203,362
7	أنطاليا (Antalya)	20,599	1,719,751	83	أنطاليا	603,19
8	أرتوين (Artvin)	7,493	191,934	25	أرتوين	23,157
9	أيطن (Aydın)	7,922	950,757	120	أيطن	142,267
10	بالق أسير (Balıkesir)	14,442	1,076,347	74	بالِق أسير	215,436
11	بيله جك (Bilecik)	4,181	194,326	46	بيله جك	34,105
12	بينگُل (Bingöl)	8,402	253,739	30	بينكل	68,876
13	بيطليس (Bitlis)	8,413	388,678	46	بيطليس	44,923
14	بولو (Bolu)	10,716	270,654	25	بولو	84,565
15	بوردور (Burdur)	7,238	256,803	35	بوردور	63,363
16	بورصة (Bursa)	11,087	2,125,140	191	بورصة	1,194,687
17	جاناكالي (Çanakkale)	9,887	464,975	47	جنق قلعة (مدينة)	75,81
18	جانقري (Çankırı)	8,411	270,355	32	جانقري	62,508

19	جوروم (Çorum)	12,833	597,065	46	تشوروم	161,321
20	دنيزلي (Denizli)	11,716	850,029	72	دنيزلي	275,48
21	ديار بكر (Diyarbakır)	15,162	1,362,708	89	دياربكر	545,983
22	أدرنة (Edirne)	6,241	402,606	64	ادرنة	119,298
23	إلازِغ (Elazığ)	9,181	569,616	62	إلازِغ	266,495
24	أرزينجان (Erzincan)	11,974	316,841	26	أرزينجان	107,175
25	أرضروم (Erzurum)	24,741	937,389	37	ارزوروم	361,235
26	أسكي شهر (Eskişehir)	13,904	706,009	50	أسكي شهر	482,793
27	غازي عينتاب (Gaziantep)	7,194	1,285,249	178	عنتاب	853,513
28	غيرسون (Giresun)	7,151	523,819	73	غيرسون	83,636
29	كوموش خانة (Gümüşhane)	6,125	186,953	30	كوموش خانة	30,27
30	حقاري (Hakkari)	7,729	236,581	30	حقاري	58,145
31	خطاي ((Hattay)	5,678	1,253,726	220	أنطاكية	144,91
32	إسبرطة (Isparta)	8,733	513,681	58	إسبرطة	148,496
33	مرسين (Mersin)	15,737	1,651,400	104	مرسين	537,842
34	إسطنبول (İstanbul)	5,17	10,018,735	1,937	إسطنبول	8,803,468
35	إزمير (İzmir)	11811	3,370,866	285	ازمير	2,232,265
36	كارس (Kars)	9,594	325,016	33	كارس	78,473

64,606	قسطموني	27	375,476	13,473	قسطموني (Kastamonu)	37
536,392	قيصرية	61	1,060,432	17,116	قيصرية (Kayseri)	38
53,221	كيركلاريلي	54	328,461	6,056	كيركلاريلي (Kırklareli)	39
88,105	قرشهر	39	253,239	6,434	قرشهر (Kırşehir)	40
195,699	إذميد	331	1,206,085	3635	قوجه ايلي (Kocaeli))	41
742,69	قونية	53	2,192,166	40,824	قونية (Konya)	42
166,665	كوتاهيا	54	656,903	12,119	كوتاهيا (Kütahya)	43
381,081	ملاطية	69	853,658	12,235	ملاطية (Malatya)	44
214,345	مانيسا	96	1,260,169	13,12	مانيسا (Manisa)	45
326,198	كارامان	70	1,002,384	14,213	كارامان (Kahramanmaraş)	46
65,072	ماردين	77	705,098	9,097	ماردين (Mardin)	47
43,845	موغلا	56	715,328	12,716	موغلا (Muğla)	48
67,927	موس	56	453,654	8,023	موس (Muş)	49
67,864	نوشهر	56	309,914	5,438	نوشهر (Nevşehir)	50
78,088	نيدا	47	348,081	7,318	نيدا (Niğde)	51
112,525	أردو	150	887,765	5,894	أردو (Ordu)	52
78,144	ريزه	96	365,938	3,792	ريزه (Rize)	53
283,752	آدابازاري	154	756,168	4,895	صقاريا (Sakarya)	54
363,18	سامسون	127	1,209,137	9,474	سامسون (Samsun)	55
98,281	سيرت	48	263,676	5,465	سيرت (Siirt)	56

30,502	سينوب	38	225,574	5,858	سينوب (Sinop)	57
251,776	سيواس	26	755,091	28,129	سيواس (Sivas)	58
107,191	تكيرطاغ	98	623,591	6,345	تكيرطاغ (Tekirdağ)	59
113,1	توكات	83	828,027	9,912	توكات (Tokat)	60
214,949	طرابزون	216	975,137	4,495	طرابزون (Trabzon)	61
25,041	تونجلي	12	93,584	7,406	تونجلي (Tunceli)	62
385,588	شانلورفا	75	1,443,422	19,091	شانلي أورفا (Şanlıurfa)	63
137,001	أوشاك	62	322,313	5,174	أوشاك (Uşak)	64
284,464	وان	41	877,524	20,927	وان (Van)	65
73,93	يوزغات	48	682,919	14,083	يوزكات (Yozgat)	66
104,276	زانغولداك	177	615,599	3,47	زونغولداك (Zonguldak)	67
129,949	أق سراي	49	396,084	8,051	أق سراي (Aksaray)	68
32,285	بايبورت	24	97,358	4,043	بايبورت (Bayburt)	69
105,384	كارامان	27	243,21	8,816	قرة مان (Karaman)	70
205,078	كيركالي	83	383,508	45,89	كيرِك قلعة (Kırıkkale)	71
246,678	باتمان	97	456,734	4,671	باتمان (Batman)	72
52,743	شرناق	48	353,197	7,296	شرناق (Şırnak)	73
35,992	بارتين	93	184,178	1,96	بارتين (Bartın)	74
17,274	أرداهان	24	133,756	5,495	أرض خان (Ardahan)	75

59,88	اغدير	47	168,634	3,584	إغدير (Iğdır)	76
70,118	يالوفا	418	168,593	403	يالوفا (Yalova)	77
100,749	كارابوك	78	225,102	2,864	قرة بوك (Karabük)	78
70,67	كيليس	92	114,724	1,239	كيليس (Kilis)	79
173,977	عثمانية	143	458,782	3,189	عثمانية (Osmaniye)	80
56,649	دوزجه	295	314,261	1,065	دوزجه (Düzce)	81

قـــائمة المصادر المراجع

أولا: المصادر

1) **الثورة الصامتة-حصاد التغير والتحول الديمقراطي في تركيا 2002-2012**، ط2، اصدارات مستشارية النظام العام و الأمن، تركيا، 2012.

2) **دستور تركيا الصادر عام 1982 شاملا مع تعديلاته لغاية 2011**، ترجمة المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، 2016.

3) **لائحة النظام الأساسي لحزب العدالة والتنمية (مع تعديلات 2009)**، ترجمة: طارق عبد الجليل.

ثانيا: المراجع

أ) باللغة العربية

ا. الكتب:

4) أحمد حسن ياس، **تركيا البحث عن المستقبل** ، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة ،2006.

5) ألموند غابرييل ، بينغهام باول، **السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر**، ترجمة: هشام عبد الله ، الأهلية للنشر والتوزيع ، 1998.

6) أندرسون جيمس، **صنع السياسة العامة**، ط1،ترجمة:عامر الكبيسي، دار المسيرة، عمان 1999.

7) اوغلو داود أحمد ،**العمق الاستراتيجي ، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، الدار العربية للعلوم ومركز الجزيرة للدراسات ، بيروت، 2010.

8) البدري نبيل، **تركيا: دراسة في السياسة الخارجية عام 1945**، دار صبرا للطباعة والنشر دمشق،1981.

9) البرصان سليم أحمد، **الإسلام السياسي والديمقراطية في تركيا:كيف استطاع الإسلام السياسي الوصول للحكم**، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع ،عمان، 2013.

10) الغويل صالح سليمان، **ديمقراطية الأحزاب السياسية والجماعات**، ط1، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي،2003.

11) بسلي حسين ،عمر أوزباي، **رجب طيب أردوغان قصة زعيم**، ترجمة وتقديم :د طارق عبد الجليل، الدار العربية للعلوم، بيروت،2011 .

12) بن هيشور عبد العزيز، **أصول ومساوئ الإدارة العامة**، ط1، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، عمان، 2000.

13) بوشعير سعيد ، **القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة**، ج1، ط5، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،2003.

14) بوعزي إبراهيم، **موازنات السياسة ومأزق العلمانية، المجتمع: تركيا من 1946-1979**، المجلد72، 2007.

15) بوانو إدريس، "**إسلاميو تركيا، العثمانيين الجدد ،البدايات، المكونات، التحولات، المعادلات**"، مؤسسة الرسالة، سوريا، 2005.

16) تورال ناضم، **التحوّل الديمقراطي في تركيا**، ط1، **ترجمة: أحمد عبد الله نجم**، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، القاهرة، 2012.

17) جابرييل ألموند، بينغهام بويل، **السياسة المقارنة إطار نظري**، ترجمة: محمد بشير المغازي، منشورات قان يويني، بنغازي، 1996.

18) الجاسر محمد طه، **تركيا: ميدان الصراع بين الشرق والغرب**، دار الفكر المعاصر، دمشق، 2002.

19) جميل سيار، **العرب والأتراك:الانبعاث والتحديث من العثمنة إلى العلمنة**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1997.

20) حسن احمد ياسر، **تركيا البحث عن المستقبل** ، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب،2006.

21) حسن باكير علي وآخرون، **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**، ط1، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2009.

22) حسن دلي خورشيد، **تركيا وقضايا السياسة الخارجية:دراسة** ، منشورات اتحاد الكتاب العرب،1999.

23) الحسين مصطفى أحمد، **تحليل السياسات: مدخل جديد للتخطيط في الأنظمة الحكومية**، مطابع البيان التجارية، دبي، 1994.

24) حيدري نبيل، **تركيا:دراسات في السياسة الخارجية منذ 1945**، صبرا للطباعة والنشر،دمشق، 1986.

25) خالد حسنين وآخرون ، **الجراحة التجميلية للعمل الإسلامي: قراءة في تجربة حزب العدالة والتنمية التركي**، مركز دراسات الأمة،عمان، 2004 .

26) الخزرجي كامل محمد ثامر، **النظم السياسية الحديثة والسياسة العامة**، دار مجدلاوي،عمان، 2004.

27) دراكر بيتر، **الإدارة: المهارة ،المسؤوليات، التطبيقات**، ط1، ترجمة: محمد عبد الكريم، الدار الدولية للنشر والتوزيع،القاهرة، 1996.

28) درويش إبراهيم ، **النظام السياسي دراسة فلسفية تحليلية** ، دار النهضة العربية، القاهرة ،1968.

29) الدقوقي ابراهيم ، **أكراد تركيا**، دار الهدى والتوزيع ،دمشق،2003 .

30) رشوان ضياء، "حزب العدالة والتنمية نهج الإسلاميين الجدد في تركيا" أسامة سرايا (محرر)، **دليل الحركات الاسلامية في العالم**، مركز الدراسات الإستراتجية، القاهرة، 2006.

31) رشيد أحمد، **شكل التنظيم الحكومي في إطار السياسة العامة، في تحليل السياسة العامة: قضايا شطرية ومنهجية**، المحرر: علي الدين هلال و آخرون.

32) رضوان وليد، **تركيا بين العلمانية والإسلام: في النصف الثاني من القرن العشرين:1950-2000 م**، ط1، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، لبنان،2006.

33) رضوان وليد، **موقف التيار الإسلامي والتيار العلماني في تركيا من القضية الكردية**، ط1، دار النهج للدراسات والنشر والتوزيع ،حلب ،2008 .

34) رني أوستن، **سياسة الحكم**، ترجمة: حسين علي الدنون،ج2، الأهلي للنشر والتوزيع، بغداد، 1966.

35) زوركر اريك ، **تاريخ تركيا الحديث**، ترجمة: عبد اللطيف الحارس، ط1، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2003.

36) الزين مصطفى ، **ذئب الأناضول** ،ط1 ، رياض الريس للكتب والنشر،لندن ،1991.

37) سعيد عياد فايز، **قضايا علم السياسة العام**، دار الطباعة للنشر، بيروت، 1986.

38) شتاروس ليند غاليا، **السياسة الخارجية التركية وآثارها على إسرائيل** ، ترجمة عدنان أبوعامر، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2010.

39) الشطي إسماعيل، **الإسلاميون وحكم الدولة الحديثة** ، ط1، دار الأمان ،الرباط، 2013.

40) الشعراوي جمعة سلوى وآخرون، **تحليل السياسة العامة في الوطن العربي**، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة،القاهرة، 2002.

41) الشكري يوسف علي، **النظم السياسية المقارنة**، ط1، إتراك لطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة،2003 .

42) شلبي عبد الودود، **جنرالات تركيا لماذا يكرهون الإسلام؟**، دار النصر للطباعة والنشر، القاهرة،2001.

43) شلبي محمد، **المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقترابات، والأدوات**، الجزائر، 1997.

44) الصفصافي المرسي أحمد، **التطور الديمقراطي في تركيا الحديثة**، مركز الدراسات الشرقية، القاهرة،2004.

45) الصيب أسبة حسن ، **الدولة العصرية دولة المؤسسات**، الدار *الثقافية*،القاهرة، 2000.

46) عبد الجليل السيد طارق، **الحركات الإسلامية المعاصرة في تركيا:دراسة في الفكر والممارسة**، جواد الشرق، القاهرة،2001.

47) عبد الجليل طارق، **الجيش والحياة السياسية التركية...تفكيك القبضة الحديدية**، مركز الكاشف، أكتوبر 2011.

48) عبد الحفيظ محمد علاء، **النسق السياسي العقدي لرجب طيب أردوغان**، رؤى إستراتجية، جوان2013.

49) عبد الحليم الزيان السيد، **في سوسيولوجيا بناء السلطة: الطبقة، القوة، الصفوة**، دار المعرفة الجامعية ،الإسكندرية،2003 .

50) عبد الحليم غزالي ،**الإسلاميون الجدد والعلمانية الأصولية في تركيا خلال الثورة الصامتة**، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة،2007 .

51) علوان عبد الكريم ، **النظيم السياسية والقانون الدستوري**، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع،عمان، 2006.

52) العواملة عبد الحافظ نائل ، **تحليل السياسات العامة**، مركز احمد ياسين الغني، عمان، 1999 .

53) عيساني الطيب رحمية، **مدخل إلى الإعلام والاتصال**، دار الكتاب العالمي،الأردن، 2008.

54) غانم عبد المطلب السيد، **معايير التقويم السياسة العامة في الإدارة العامة ضمن كتاب: السيد عبد المطلب غانم وآخرون: تقويم السياسة العامة**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1989.

55) غزالي عبد الحليلم، **الإسلاميون الجدد والعلمانية الأصولية في تركيا:ظلال الثورة الصامتة**، مكتبة الشروق الدولية،القاهرة، 2007.

56) غول زاهد، **التجربة النهضوية التركية:كيف قاد حزب العدالة والتنمية تركيا نحو التقدم**، مركز نماء للبحوث و الدراسات، لبنان،2013 .

57) الفهداوي خليفة فهمي، **السياسة العامة من منظور كلي في البنية والتحليل**، ط1، دار الميرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2001.

58) فهمي أبو زيد مصطفى، عثمان، حسين **الإدارة العامة**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2003.

59) فهمي أبو زيد مصطفى، عثمان حسين، **الإدارة العامة**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 200.

60) فولر جراهام، **الجمهورية التركية الجديدة: تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي**، ط1، ترجمة مركز الإمارات للدراسات والبحوث،أبو ظبي ،2009.

61) فولر جوهام ،**الجمهورية التركية الجديدة...تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي**، ط1 مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتجية ،أبوظبي، 2009 .

62) الكبيسي خضير عامر، **السياسة العامة مدخل لتطوير أداء الحكومات**، إصدارات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة ،2008 .

63) كرامر هاينتس، **تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد:التحدي الماثل أمام كل من أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية**، ط1، ترجمة: فاضل جتكر، مكتبة العبيكان ، الرياض، 2001.

64) كرامر هينتس، **تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد:التحدي الماثل أمام كل من أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية** ،ط1، ترجمة فاضل جكتر، العبيكان ، الرياض،2001.

65) مد مصطفى، **الحركات الإسلامية الحديثة في تركيا**، ط1،ألمانيا الغربية ،1984.

66) محمد الطحان مصطفى، **تركيا التي عرفت..من السلطان..إلى نجم الدين أربكان(1848-2006)**، ج2، ،2006.

67) حمد حديد موفق، **الإدارة العامة، هيكلة الأجهزة وصنع السياسات وتنفيذ البرامج الحكومية**، ط1، دار الشروق، عمان،2000.

68) حمد عبد العاطي واخرون ، **تركيا بين تحديات الداخل والخارج**، ط1، الدار العربية للعلوم، الدوحة، 2010.

69) مصطفى حسين أحمد، **تحليل السياسات:مدخل جديد للتخطيط في الأنظمة الحكومية**، جمعية الاجتماعين، الشارقة ،1994.

70) معوض جلال الدين، **صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية**،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998.

71) معوض جلال عبد الله، **صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998.

72) المغيربي زاهي بشير محمد ، **السياسة المقارنة : إطار نظري** ، منشورات قاريونس، بنغازي،1996.

73) مهنا محمد نصر ، **علم السياسة**، دارغريب للطباعة والنشر، القاهرة، 1994.

74) مهنا العلي محمد ، **الإدارة في الإسلام**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

75) الموصللي احمد، **موسوعة الحركات الإسلامية في الوطن العربي وإيران وتركيا**، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005.

76) ميشال نوفل، **عودة تركيا إلى الشرق**،ط1، الدار العربية للعلوم،2010.

77) نجاتي زين ،**سياسة الأخبار و أخبار السياسة**، مكتبة الشروق الدولية ،القاهرة، 2004.

78) النعيمي نوري أحمد ، **النظام السياسي في تركيا** ، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان،2011.

79) نور الدين محمد ، **تركيا الجمهورية الحائرة**، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، 1998.

80) نور الدين محمد ، **قبعة وعمامة:مدخل إلى الحركات الإسلامية في تركيا**،دار النهار، بيروت، 1997.

81) هلال رضا، **السيف والهلال :تركيا من أتاتورك إلى أربكان**، دار الشروق،القاهرة، 1999.

82) هوفسبيان نوبار وفيروز أحمد وآخرون ، **تدخل العسكريين والأزمة في تركيا بين الصفوة والبيروقراطية والحكم العسكري** ،ساهم في إعداده وراجعه: غانم بيبي وسامي أزار، المحرر،نوبار هوفسبيان، ط1، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت،1980.

II. الرسائل الجامعية

83) بغداد باي نعيمة ، **إستراتجية التغيير لدى الحركات الإسلامية المعاصرة وتأثيرها على الأنظمة السياسية العربية والإسلامية: دراسة مقارنة بين مصر وتركيا**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص تنظيم سياسي وإداري، جامعة الجزائر3،2014.

84) بخدومة محمد نبيل، **العلاقات المدنية -العسكرية وتأثيرها على النظام السياسي التركي:2002-2013**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر3. 2013.

85) بن عبد القادر فريال، **النظام السياسي في تركيا من المؤسسة العسكرية الى حزب العدالة والتنمية-دراسة في التحديات و التغيرات** ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة الجزائر3، 2015 .

86) حسيبة غارو، **دور الأحزاب في رسم السياسة العامة: دراسة حالة الجزائر من 1997-2007**، مذكرة لنيل ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة مولود معمري،2012 .

87) السعدي جاسم لطيف رواء، **الإسلام السياسي : دور حزب العدالة والتنمية في تركيا ودوره في التغيير السياسي** ،مذكرة ماجستير غير منشورة كلية الأدب، جامعة الشرق الأوسط ،2010.

88) صادق لطيف ريز ،**العلاقات الامريكية التركية في ظل عهد حزب العدالة والتنمية (2003-2011)**، رسالة ماجستير في العلم السياسية غير منشورة ،جامعة الشرق الأوسط ،2011.

89) طيلب أحمد ، **دور المعلومات في رسم السياسة العامة في الجزائر: دراسة حالة المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي** ،مذكرة لنيل الماجستير غير منشورة ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، 2007.

90) قرقاح ابتسام، **دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر: 1998-2009**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر.2011.

91) قطب إياد، **النظامان الاقتصادي و السياسي التركي في ظل حزب العدالة و التنمية وانعكاساته على العلاقة مع سوريا**، بحث مقدم لنيل درجة الدبلوم في الشؤون الدولية والدبلوماسية، الأكاديمية السورية الدولية ،2009.

92) لخضر حبيطة، **السياسة الخارجية التركية اتجاه القضية الفلسطينية (2002-2009)**،مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية ، جامعة الجزائر3، 2012.

III. الدراسات والابحاث :

93) أبو الحسن صلاح الدين ،"التجربة التركية...عوامل النهوض"، **البوابة العربي** ،المركز العربي للدراسات والأبحاث.

94) **تحديات حزب العدالة والتنمية وتداعياتها في المستقبل المنظور**، إعداد القسم السياسي، مركز عمران للدراسات الإستراتيجية ،2014.

95) جندري إدريس، **الإسلام التقدمي في تركيا: قراءة في تجربة حزب العدالة والتنمية** ، مؤسسة مؤمنون بلاحدود،2014.

96) خولي عمر، **الإصلاح الداخلي في تركيا**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2011.

97) علي باكر حسين، **حزمة الإصلاحات الديمقراطية في تركيا:التفاعلات الداخلية والتوقعات المستقبلية**، تقرير مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2013.

98) مسلّط عبد العزيز سعد ، **المشروع السياسي لحزب العدالة والتنمية في تركيا**، مركز الدراسات الاقليمية، العدد 05، 2012.

99) قدورة عماد، "**الديمقراطية المحافظة" ومستقبل العلمانية التركية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،الدوحة، 2014.

IV. الجرائد:

100) صحيفة الحياة ، لندن ، 2001/08/04.

V. المجلات

101) أوغلو أنصار يلماز، **مسألة تركيا الكردية و عملية السلام**، مجلة رؤيا تركية، ستا للدراسات والأبحاث، العدد3، 2012 .

102) صالحة سمير، "الخارطة الحزبية التركية وموقفها من الازمة السياسية الحالية"، **الشرق الاوسط**، 06 ماي،2007 .

103) عبد الجليل طارق ، "دبلوماسية أردوغان: تأثير الورقة الخارجية في نتائج الانتخابات التركية"، **السياسة الدولية**، ،المجلد 46 ،العدد 185، يوليو، 2011.

104) عبد الحفيظ محمد علاء، **النسق السياسي العقدي لرجب طيب أردوغان**، رؤى إستراتجية، جوان2013 .

105) عبد الفتاح بشير، " العلاقات الأمريكية التركية"، **السياسة الدولية**، العدد 156 ،أكتوبر، 2002.

106) عبد الفتاح بشير، "السياسة الخارجية التركية، منطلقات وآفاق جديدة،" **السياسة الدولية**، ، مجلد 45، العدد 182،أكتوبر، 2010.

107) علام شفيق مصطفى ،"التقارب التركي-الخليجي...الدوافع والمحفزات والثار"،**السياسة الدولية**، المجلد 145، العدد182، مطابع الأهرام التجارية،القاهرة الأهرام، أكتوبر 2010.

108) غانم البيومي ابراهيم ،"الرؤية العربية لتركيا الجديدة"، **السياسة الدولية**،العدد 169، جويلية 2007.

109) اللباد مصطفى ،" أوروبا وسياسة تركيا الشرق أوسطية"، مجلة **السياسة الدولية**، العدد182، القاهرة، أكتوبر ،2010 .

110) ماركو جون، "حول انتصارات حزب العدالة والتنمية في انتخابات تركيا التشريعية"، **السياسة الدولية**، العدد 151،جانفي، 2003.

111) معوض جلال علي ،"قراءة بحثية في فكر داود أوغلوا"، **السياسة الدولية**، المجلد 45، العدد 179، يناير 2010.

112) ميرينية برنار ، **دور الجيش في السياسة التركية**، ترجمة: أ.د. غانم محمد الحفو، **أوراق تركية معاصرة**، السنة1 ، العدد 1، جوان، 1987.

113) النقوري حسن ، **دولة تركيا** ، مجلة الدبلوماسي، معهد الدراسات الدبلوماسية، العدد112 ، ديسمبر ،1989

114) نور الدين محمد ، "**المواجهة بين العسكر والرفاه: التباسات الديمقراطية والهوية**"، شؤون الأوسط، العدد64، أوت ،1997.

115) نور الدين محمد ، تركيا والاتحاد الأوروبي، "مسألة الهوية والرهانات"، **مجلة شؤون الشرق الأوسط**، العدد116، خريف 2004.

116) نور الدين محمد ، **تركيا والحرب العراقية**، مجلة شؤون الأوسط ، ،2003.

117) نور الدين محمد، "تركيا والعالم العربي في علاقات محسوبة"، **السياسة الدولية**، العدد169، جويلية، 2007.

118) نور الدين محمد ،" :**تركيا ..إلى أين؟ حزب العدالة والتنمية (الإسلامي) في السلطة**" ، مجلة المستقبل العربي، العدد 2087، بيروت، كانون الثاني ،2003.

119) هشام ألحمامي،**الحركة الإسلامية في تركيا**، مجلة المجتمع الكويتية،المجلد 72، العدد 1770، 2007.

VI. الندوات والملتقيات:

120) بوعمامة زهير ،"**محاولة لفهم طبيعة وحدود انفتاح السلطة على فعاليات المجتمع المدني و أثره في عملية التحول السياسي في الجزائر** " ورقة بحث قدمت في دراسة الملتقى الوطني الأول حول التحول الديمقراطي في الجزائر "، بسكرة : الجزائر ، 10-16 ديسمبر 2005 .

121) العادل محمد،" :**قراءة في أبرز النجاحات والإخفاقات في المسيرة السياسية للحركة الإسلامية في تركيا**"، بحث منشور في ندوة" الحركات الإسلامية المشاركة في المؤسسات السياسية في البلاد العربية وتركيا"، مراكش، للفترة الممتدة 16-17 حزيران 2006 .

VII. المواقع الالكترونية

122) **السيرة الذاتية** ، الموقع الرسمي لرئاسة الجمهورية التركية على الرابط التالي:
https://www.tccb.gov.tr/ar/receptayyiperdogan/biography/

123) **أردوغان رجب طيب** ، موقع الجزيرة نت على الرابط التالي : http://www.aljazeera.net

غل عبد الله..خبير اقتصادي ومحنك سياسي، موقع الجزيرة نت على الرابط التالي :
/http://www.aljazeera.net/news/international/2007/4/24

124) **السيرة الذاتية لرئيس الوزراء احمد داود اوغلو**، على موقع اخبار تركيا في :
http://akhbarturkiya.com/?p=30292

125) **التطور الفكري "لداود اوغلو**" موقع تركيا بوست على الرابط التالي:
/http://www.turkey-post.net/p-3241

126) الرؤية السياسية ، موقع حزب العدالة والتنمية على الرابط التالي :
_http://www.akparti.org.tr/arabic/akparti/2023-siyasi-vizyon#bolum

127) **تركيا الاخوانية..ديمقراطية محافظة أم اسلامية ؟**، موقع ميدل ايست اونلاين على الرابط التالي :

http://www.middle-east-online.com/?id=172962

128) برنامج الحزب ، **الموقع الرسمي لحزب العدالة والتنمية** على الرابط التالي :
_http://www.akparti.org.tr/arabic/akparti/parti-programi#bolum

129) الاهداف الاساسية، **الموقع الرسمي لحزب العدالة والتنمية** على الرابط التالي :
_http://www.akparti.org.tr/arabic/akparti/parti-tuzugu#bolum

130) الرؤية السياسية ، **موقع حزب العدالة والتنمية** على الرابط التالي:
_http://www.akparti.org.tr/arabic/akparti/2023-siyasi-vizyon#bolum

131) **تشيليك: بنية حزب العدالة والتنمية هي من اكبر البنى التنظيمية المدنية في العالم** ،موقع ترك برس على الرابط التالي :http://www.turkpress.co/node/510

132) **صراع العسكر مع الحزب الحاكم في تركيا**، موقع الجزيرة على الرابط التالي:
http://www.aljazeera.net/portal

133) شعبان فكري، **نشأة العلمانية وقواها في تركيا**، موقع الجزيرة نت على الرابط التالي:
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/2883aed0-ddb7-4bd5-9bfc-2210d59cf7ea

134) **العدالة والتنمية و"فتح الله كولن": الصداقة تنقلب لعداوة شديدة**، موقع راقب على الرابط التالي:
http://raqeb.co

135) ياشا اسماعيل ، **الاسلاميون في الانتخابات المحلية التركية بين اربكان واردوغان** ، موقع الجزيرة نت على الرابط التالي: http://www.aljazeera.net/knowledgegate

136) **الى أين وصلت العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي**، موقع ترك برس على الرابط التالي:
http://www.turkpress.co/node/11104

137) تركيا ورحلة البحث عن دستور جديد ، **موقع رؤية تركية** على الرابط التالي:
/http://rouyaturkiyyah.com

138) شقير شفيق، **النظام التركي**، قسم البحوث والدراسات، موقع الجزيرة على الرابط التالي:
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/A0D5ED37-DADA-49CA-A126-2662A02334FB

139) شقير شفيق، **النظام التركي**، قسم البحوث والدراسات، موقع الجزيرة نت على الرابط التالي:
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/A0D5ED37-DADA-49CA-A126-2662A02334FB

140) **انتخابات تركيا: قراءة في المشهد السياسي**، موقع شبكة الانتخابات في العالم العربي على الرابط التالي: http://www.arabew.org/index.php

141) **الانتخابات الرئاسية التركية 2014**، موقع وكيبيديا على الرابط التالي:
https://ar.wikipedia.org
142) الحاج سعيد، **الانتخابات البرلمانية التركية: المتنافسون والتوقعات**، مركز الجزيرة للدراسات، موقع الجزيرة نت عى الرابط التالي:
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/06/201563114143885146.html
143) **مؤشرات الاقتصاد الكلي**، موقع الاستثمار في تركيا على الرابط التالي :
http://www.invest.gov.tr/ar-SA/investmentguide/investorsguide/Pages/MacroEconomicIndicators.aspx
144) اوغلو أحمد ، "معالم في السياسة الخارجية التركية في منطقة متغيرة وفي العالم "، ترجمة فاطمة لحاج سعيد ،**التحديات الحقيقية امام تركيا العدالة والتنمية** ، موقع رأي اليوم على الرابط التالي:
1http://www.raialyoum.com/?p=436499
145) ابراهيم المنوفي، موقع **رؤية تركية** في :http://rouyaturkiyyah.com /
146) سلمي جلال، **الصورة العامة للسياسة الخارجية التركية**، موقع ترك برس على الرابط التالي:
http://www.turkpress.co/node/12370
147) دوران برهان الدين ، **فهم سياسات حزب العدالة والتنمية : الخطاب الحضاري وحدوده**، موقع رؤية تركية على الرابط التالي: http://rouyaturkiyyah.com /
148) الحاج سعيد ،**التحديات الحقيقية امام تركيا العدالة والتنمية** ، موقع رأي اليوم على الرابط التالي:
http://www.raialyoum.com/?p=436499
149) " **تركيا وحزب العمال الكردستاني والقانون الدولي** " موقع ترك برس على الرابط التالي:
http://www.turkpress.co/node/12375
150) نعناعة سيما ،**عودة الجدل حول تغيير الدستور في تركيا**، موقع اورينت نت على الرابط التالي:
http://orient-news.net/

ب) باللغة الإنجليزية:

a- books:

151) kemal kirisci ,turky's foreign policy in turbulent times(chaillot paper EU.iss, paris, 2006),p 96.
152) Shaw and shawK.History of the Ottoman Empire and Modern Turkey.

153) Stanfanford jay Show , Between OLD AND new : The Ottoman Empire under Sultan Selim III 1789-1807 ,Cambridege،Man Harvard University Press 1971.

154) Teoman Fahim, Turkey 1988,Ankara,General Directorate of Press and Information, 1988.

155) Ulke aribogan , Revisioning turkys geopolitics the determinants of continuity and change (ankara : Maiddle east and Blakan Foundation , 2003) .

b- Articles

156) Binaz Topark : Islam and Political Development inTurkey , Social Economic and Political Studies of Midle East,Leiden ;E ,J, Brill 1981.

ج) باللغة الفرنسية:

a. Les livres

157) Hamit Bozarslan, Histoire de la Turquie, de l'empire a nos jours,France: Paris, Editions Tallandiér ,2013.

158) Jean Claud Thoeenig , Politique publique, dans :laur Bossageuet, sophie Jaquet, Pauline Ravinet,Dictionnaire des poltiques publiques, Paris : preses de sciences Po.

159) Jean Claud Thoeenig , Politique publique, dans :laur Bossageuet, sophie Jaquet, Pauline Ravinet,Dictionnaire des poltiques publiques, Paris : preses de sciences Po.

الفهـــارس

فهرس الجداول والأشكال

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	أهم التطورات والقوانين العلمانية في تركيا في فترة حكم مصطفى كمال اتاتورك.	68
02	أحزب الإسلام السياسي المعتدل في تركيا أو ما يعرف بأحزاب نجم الدين اربكان	73
03	قائمة مختارة لأهم الاحزاب السياسية في تركيا	124
04	أهم جماعات المصالح في تركيا	127
05	الصحف الأكثر انتشارا في تركيا	128
06	الاداء الانتخابي حزب العدالة والتنمية في الانتخابات التشريعية	134
07	الاداء الانتخابي لحزب العدالة والتنمية في الانتخابات الرئاسية.	134
08	الاداء الانتخابي لحزب العدالة والتنمية في الانتخابات البلدية	135
09	تطور الاقتصاد التركي من 2002- 2013	146
رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	مراحل صنع السياسة العامة	47
02	الهيكل التنظيمي لحزب العدالة والتنمية	97
03	منحنى تطور الناتج الإجمالي المحلي التركي منذ عام 2000 وحتى عام 2014	146

فهرس الموضوعات

شكر وعرفان

اهداء

مقدمة..... ص 01

الفصل الاول: ماهية صنع السياسة العامة ..... ص 13

المبحث الأول: نشأة وتحديد مفهوم السياسة العامة..... ص 14

المطلب الأول: نشأة وتطور مفهوم السياسة العامة.....ص 14

المطلب الثاني: تحديد مفهوم السياسية العامة ..... ص 18

المبحث الثاني: مستويات وخصائص ومكونات السياسية العامة ..... ص 26

المطلب الأول: مستويات السياسة العامة ..... ص 26

المطلب الثاني: خصائص ومكونات السياسة العامة ..... ص 30

المبحث الثالث: مراحل وفواعل صنع السياسة العامة ..... ص 37

المطلب الأول: مراحل صنع السياسة العامة .....ص 37

المطلب الثاني: فواعل ضع السياسة العامة..... ص 48

المبحث الرابع: دور الاحزاب في صنع السياسة العامة..... ص 53

المطلب الأول: دور الأحزاب السياسية في وضع السياسة العامة.....ص 53

المطلب الثاني: دور الأحزاب في تنفيذ السياسة العامة..... ص 56

المطلب الثالث: دور الأحزاب السياسية في تقييم السياسة العامة ..... ص 58

خلاصة واستنتاجات..... ص 61

الفصل الثاني: مكانة حزب العدالة والتنمية في النظام السياسي في تركيا..... ص 64

المبحث الاول: ظروف نشأة وتأسيس حزب العدالة_والتنمية..... ص 65

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن تطور النظام السياسي في تركيا..... ص 56

المطلب الثاني: ظروف نشأة وتأسيس حزب العدالة والتنمية ..... ص 73

المبحث الثاني:النخبة المؤسسة والهوية السياسية للحزب..... ص 77

المطلب الاول: النخبة المؤسسة للحزب ..... ص 78

المطلب الثاني: الهوية السياسية لحزب العدالة والتنمية ..... ص 84

المبحث الثالث: الأهداف والبنية التنظيمية للحزب ..... ص 90

المطلب الأول:أهداف حزب العدالة والتنمية ..... ص 90

المطلب الثاني: البنية التنظيمية وهيكلة الحزب..... ص 96

المبحث الرابع: وصول حزب_العدالة و التنمية إلى الحكم وعلاقته بالقوى السياسية..... ص 99

المطلب الأول: وصول حزب العدالة والتنمية للحكم ..... ص 99

المطلب الثاني:علاقة حزب العدالة والتنمية بالمؤسسة العسكرية والقوى السياسة..... ص 103

خلاصة واستنتاجات..... ص 111

الفصل الثالث: دور حزب العدالة والتنمية في صنع السياسة العامة في تركيا..... ص 114

المبحث الاول: محدّدات وفواعل صنع السياسة العامة في تركيا..... 115

المطلب الاول: محدّدات صنع السياسة العامة في تركيا 115

المطلب الثاني: فواعل صنع السياسة العامة في تركيا 120

المبحث الثاني: دور حزب العدالة والتنمية في صنع السياسة العامة في تركيا..... ص 129

المطلب الأول: تجميع المصالح والتجنيد السياسي من خلال من خلال الإنتخابات ..... ص 129

المطلب الثاني: برنامج عمل حكومة حزب العدالة والتنمية ..... ص 136

المبحث الثالث: دور حزب العدالة والتنمية في تنفيذ السياسة العامة في تركيا..... ص 142

المطلب الأول: السياسة العامة الداخلية .....ص 142

المطلب الثاني: السياسة العامة الخارجية..... ص 152

المبحث الرابع: تقييم دور الحزب في صنع السياسة العامة والتحديات التي تواجهه ..... ص 156

المطلب الأول: تقييم دور حزب العدالة والتنمية في صنع السياسة العامة..... ص 156

المطلب الثاني: التحديات والرهانات التي توجه حزب العدالة والتنمية ..... ص 162

خلاصة واستنتاجات..... ص 168

خاتمة..... ص 171

الملاحق ..... ص 176

قائمة المصادر المراجع..... ص 184

فهرس الجداول والأشكال..... ص 198

فهرس الموضوعات..... ص 199

ملخص الدراسة..... ص 202

ملخص الدراسة:

تتميز السياسة العامة بالتعقيد والتنوع الذي يمس مختلف جوانب الحياة المجتمعية فالسياسية منها والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية والثقافية، بحيث تختلف طبيعتها وإجراءاتها من دولة لأخرى تبعاً لطبيعة النظام السياسي ودور الفواعل الرسمية وغير الرسمية في كل منها، حيث تلعب الأحزاب السياسية دوراً هاماً في عملية صناعة السياسة العامة سواء لأحزاب المعارضة أو الحكومة، كما تكتسب دراسة دور حزب العدالة والتنمية في صناعة السياسة العامة التركية أهميتها من كونه أهم القوى السياسية المؤثرة في عملية بناء السياسة منذ تقلده للحكم سنة 2002 الى غاية سنة 2014. وعليه نكون قد أجبنا في محتوى هذا البحث الأكاديمي عن إشكالية الموضوع، المتمثلة في مدى مساهمة الحزب في صناعة السياسة العامة التركية من خلال إثبات مجموعة من الفرضيات، فكلما كانت الاحزاب منظمة و واضحة الرؤية والبرنامج وواقعية الخطاب السياسي وكلما كان تواجدها في السلطة التشريعية والتنفيذية بقوة كلما ساهمت بفعالية في صنع السياسة العامة،وبقدر ما كان برنامج وخطاب حزب العدالة والتنمية واقعيا وعلميا وموضوعيا بقدر ما استطاع التأثير في توجهات الصناعة السياسية العامة للبلد، وكلما كانت مشاركة الحزب في الانتخابات وتواجده في السلطات التشريعية والتنفيذية واستخدمه المناورة بالنجاحات في الإصلاحات السياسية الداخلية، الإقتصادية، الدستورية والعضوية بالإتحاد الأوروبي كلما ازدادت فعاليته وكفائته في الصناعة السياسية العامة في تركيا

Abstract

the general policy described by the complexity and diversity that find us it by various aspects in the life of the community political, sociological, cultural, economic and military, although the nature of these aspects and the procedure varying from one state to another depending on the nature of the political of system, and the acts of the government actors and in each of them. while they play an indispensable role in the area of employment of the general policy whether in the opposition parties or the government. than that accordingly based on studying the role of party justice and development Turkey w e determine the importance that this party is one of more important forces impressive of the public's who has contributed to employment of turquoise politics since coming to power in 2002 and until 2014. so, on conclude that we answered through this research academic, about the problematic of topic issues which is the extent contribution of party in making the public policy turquoise, through to set up a set of assumptions because a a everytime that the political parties were organize well with a clear vision and a good program and with a realistic goal in his speech and that everytime have been in the legislative and executive powers they would be effectively helped to guide decision-making. whenever everytime when the program and the speech of justice and development Turkey is realistic, scientifically and objectively he was able to influence the direction of policy making in Turkey, and whenever he participated in elections powers and the presence in the legislature and the executive, he contributed effectively in public policy and more that he used the maneuver successes in internal reforms political, economic, constitutional and (EU) membership European Union he more being effectively and efficiently in making the public policy turquoise.